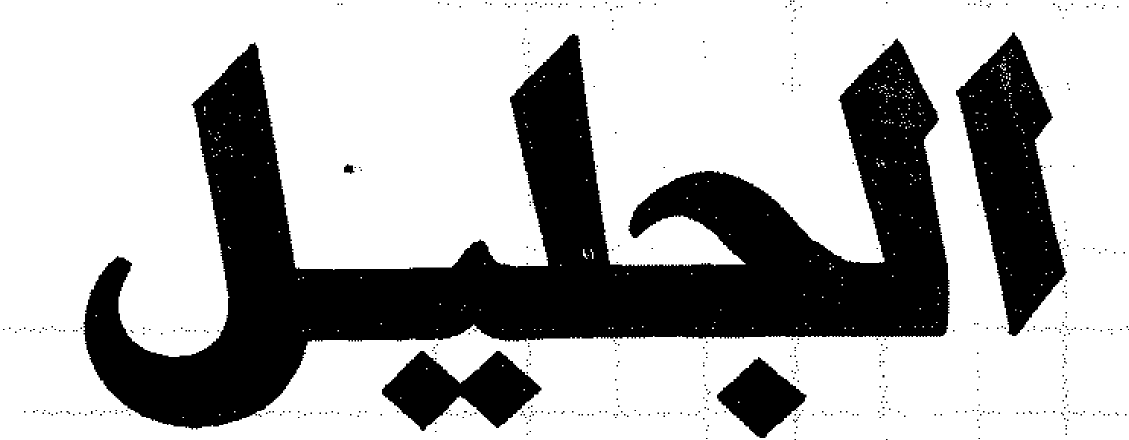
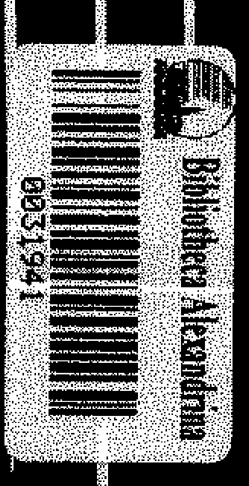


الجليل

ومخططات التهويد

غازي فلاح



مؤسسة الدراسات الفلسطينية

INSTITUTE FOR PALESTINE STUDIES
Anis Nsouli Street, Verdun
P.O.Box: 11-7164. Beirut, Lebanon
Telex: MADAF 23317 LE
Cable: DIRASAT. Tel.: 868387
Cellular (Tel. Fax.):
001 212 4 782809

مؤسسة الدراسات الفلسطينية

مؤسسة عربية مستقلة تأسست عام ١٩٦٣ غايتها البحث العلمي حول مختلف جوانب القضية الفلسطينية والصراع العربي ــ الصهيوني. وليس للمؤسسة أي ارتباط حكومي او تنظيمي، وهي هيئة لا تتوخى الربح التجاري.

وتعبّر دراسات المؤسسة عن آراء مؤلفيها، وهي لا تعكس بالضرورة رأي المؤسسة او وجهة نظرها.

شارع أنيس النصولي ــ متفرع من شارع فردان

ص. ب: ٧١٦٤ ــ ١١. بيروت ــ لبنان

برقياً: دراسات. تلكس: ماداف ٢٣٣١٧

هاتف: ٨٦٨٣٨٧

خليوي (هاتف وفاكس):

٠٠١ ٢١٢ ٤ ٧٨٢٨٠٩

الإهْدَاء

إلى ابْـنِي وَليْد

يسرّ مؤسسة الدراسات الفلسطينية
أن تعرب عن تقديرها وشكرها
للسيّد زين العابدين ميّاسي
على تقديمه زمالة أتاحت تمويل
إصدار هذا الكتاب .

الجليل ومخططات التهويد

Al-Jalil wa-mukhaṭṭaṭāt al-tahwīd
ta'līf Ghāzī Falāḥ
tarjamat Maḥmūd Zāyid

Galilee and Judaization Plans
Ghazi Falah

الطبعة الأولى — بيروت
أيلول/ سبتمبر ١٩٩٣

الجليل ومخططات التهويد

تأليف
غازي فلاح

ترجمة
محمود زايد

مؤسسة الدراسات الفلسطينية

المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الخرائط

قائمة الأشكال

تقديم

يضمّ هذا الكتاب، في فصوله السبعة، جوانب مختلفة من واقع حياة فلسطينيي الجليل وأثر السياسة الإسرائيلية المسماة «التهويد» في جغرافية وجودهم. لقد كتبت أغلبية هذه الفصول في البداية باللغة الإنكليزية على صورة دراسات منفردة، ولذا تضمّنت أُطُرا نظرية تكاد تكون متشابهة. ونشرت أغلبية هذه الفصول في دوريات جغرافية أكاديمية. إن إصدار هذه الدراسات على صورة كتاب باللغة العربية أصبح ضرورة ماسة لخلفية التطورات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي يمر بها فلسطينيو الداخل (فلسطينيو ١٩٤٨) عامة، وفلسطينيو الجليل خاصة. وحاولنا، في إعدادنا هذا الكتاب، تحرير هذه الدراسات من جديد، وتحديثها، ثم جعلها ملائمة لبنية كتاب متكامل، مع المحافظة على أصالة المضامين. وقد يجد القارىء في بعض الفصول قدرا بسيطا من الازدواجية والتكرار، وذلك لإدراكنا أن إبقاء هذا القدر ضمن النص يساهم في تعزيز الفكرة المطروحة ويربط بين النظرية والتطبيق. وتعكس الفرضيات المطروحة وبرهنتها اتجاهات مختلفة، تصب كلها في موضوع الجغرافيا السياسية. وعليه، فلقد وُضع كتابنا هذا، في الأساس، للقارىء العربي وقارىء الجغرافيا السياسية. أما بالنسبة إلى القارىء الإسرائيلي والقارىء الجغرافي ذي الميول الصهيونية، فالكتاب هو بمثابة فرضية مضادة (antithesis) لجميع الأبحاث التقليدية السابقة التي عكست هيمنة الأفكار الصهيونية على جغرافية فلسطين.

إن الحاجة إلى جمع هذه الدراسات، وتركيزها حول الشمال الفلسطيني، وإصدارها في هذه الفترة، تتلخص في الاعتبارات التالية:

١ ــ يواكب إصدار هذا الكتاب مرحلة بلورة فكر جغرافي فلسطيني بديل آخذ في التطور والنمو السريعين، وانعكست أصداؤه في ردات الفعل الإسرائيلية ضمن منشورات الدوريات الأكاديمية. ويأتي هذا الكتاب ليبرز جغرافية الجليل السياسية من خلال المنظور الفلسطيني، ويؤكد صدقيته العلمية.

٢ ــ يواكب إصدار هذا الكتاب تغييرات طفيفة في الميزان الديموغرافي بين العرب واليهود (لمصلحة اليهود) في أجزاء معينة من الجليل ذات الأغلبية العربية الساحقة، وذلك بسبب ازدياد هجرة اليهود السوفيات إلى البلد بعد سنة ١٩٨٩، وتوطين مجموعات كبيرة منهم في الجليل تمشيا مع روح سياسة تهويد المنطقة. هنا يأتي هذا الكتاب ليرصد الوضع القائم،

وليكون ركيزة علمية لمتابعة أثر هذه الهجرة في السكان الفلسطينيين المحليين في المستقبل المنظور.

٣ ـ يواكب إصدار هذا الكتاب المحادثات السياسية الجارية بين إسرائيل والفلسطينيين والأردنيين والسوريين واللبنانيين لحسم مصير المناطق المحتلة منذ سنة ١٩٦٧، ومن ثم إرغام إسرائيل على قبول مبدأ الانسحاب من جميع المناطق التي احتلتها داخل حدود فلسطين وخارجها. فعمليا، تحتل إسرائيل اليوم ثلاث مناطق محاذية للجليل من الجهات الثلاث، وانسحاب إسرائيل من هذه المناطق في المستقبل سيكون له أبعاد تخطيطية إقليمية في الجليل، وهذه الأبعاد لن تكون بالضرورة في مصلحة فلسطينيي الجليل. لذا، فإن قيمة هذا الكتاب تكمن في كونه مصدرا أساسيا لتنظير نمط التهويد المستقبلي بناء على تجربة الماضي.

يشمل الفصل الأول إيضاحات لبعض المفاهيم والمصطلحات النظرية الجغرافية المتبعة عند البحث في حالات دراسية شبيهة بمنطقة الجليل. ففي القسم الأول من هذا الفصل، نحاول الربط بين الصراع الإقليمي في المنطقة واستراتيجية التهويد وأثر ذلك في ظاهرة التمدين العمراني الخاصة بالمواطنين العرب المحليين. وفي القسم الثاني من الفصل نفسه، نقدم تعريفا بالجليل من المنظور الديموغرافي ونمط الانتشار السكاني، حيث نستعمل التقسيمات الإحصائية الرسمية الإسرائيلية للمنطقة.

ويشكّل الفصل الثاني المحور الأساسي للكتاب، ويعرض برامج التهويد ومراحله الزمنية، ويبرز نمط الضبط المكاني تجاه القرى والمدن العربية. ثم يتبعه الفصل الثالث ليقدم شرحا وتمحيصا أوسع لبرامج التهويد من خلال اختيار ست حالات دراسية.

أما الفصل الرابع فيعالج وجها آخر من سياسة التهويد، متمثلا في التوزيع غير المتوازن لموارد المنطقة الاقتصادية بين اليهود والعرب المحليين. وتقوم الحكومة الإسرائيلية بدور أساسي في تفضيل العرق اليهودي على العربي في تخصيص الموارد الأساسية، مثل: الأرض والمياه ومناطق النفوذ والميزانيات للمجالس المحلية والبلديات.

ويقدم الفصل الخامس شرحا مستفيضا لروح سياسة تفضيل مجموعة سكانية عرقية على مجموعة عرقية مجاورة لها. وتشكل منطقة الناصرة نموذجا تمحيصيا لهذه السياسة؛ إذ تعتبر الناصرة والقرى العربية المجاورة قلب الوجود العربي الفلسطيني في الجليل. وتقوم سياسة التهويد هنا بمحاولة زعزعة هذا الوجود عن طريق إنشاء مدينة يهودية مجاورة منافسة ومعوقة لتطور المنطقة الإسكاني والاقتصادي.

ويطرح الفصل السادس نتائج دراسة ميدانية بشأن التطور العمراني للقرى العربية في وسط الجليل، ويشير إلى اتجاهاته في ظل سياسة التهويد. فعلى الرغم من العراقيل والأوضاع الصعبة المحيطة، فإن السكان العرب المحليين يحاولون تجاوز العراقيل والصعوبات بإنشاء

شبكة من الحرف والمصالح التجارية في قراهم تكاد تكون مستقلة استقلالاً كلياً.

رجعنا في دراساتنا للجليل إلى مصادر مختلفة. وفي اقتباسنا من المصادر العبرية قمنا بترجمتها إلى اللغة الإنكليزية. أما المصادر العربية والمصادر الأخرى فأبقيناها كما نشرت في الأصل.

ولا يسعني هنا إلّا أن أقدم جزيل شكري وامتناني للهيئات والمؤسسات التي ساهمت في إنجاح مشروع الدراسات، وترجمة الكتاب إلى اللغة العربية، وإصداره. إنني مدين بالشكر لمؤسسة فورد ــ فرع نيويورك (Ford Foundation - New York) لتخصيصها منحة فردية لمدة عامين (١٩٨٦ ــ ١٩٨٨) من أجل إجراء البحث في الجليل. كما أدين بالشكر والامتنان لمؤسسة الدراسات الفلسطينية لتبنّيها فكرة ترجمة البحث إلى اللغة العربية وإصداره، وتوفير منحة متواضعة للمؤلف لتكملة مشاريع أبحاثه في أثناء وجوده في الولايات المتحدة خلال سنة إصدار الكتاب. كما أشكر مساعدي بحثي الكثيرين الذين عملوا معي ضمن إطار مركز الجليل للأبحاث الاجتماعية، على إخلاصهم ومثابرتهم في تجميع الإحصاءات والمصادر المختلفة من الجامعات والمجالس المحلية العربية. وأقدم جزيل الشكر والامتنان لرؤساء وموظفي المجالس المحلية العربية أبناء الجليل، الذين وضعوا ملفات الأراضي والميزانيات في متناول أيدينا خلال الدراسة الميدانية.

وأود أن أشكر المجلس الدولي لتبادل الباحثين (CIES) على توفيره لنا منحة فولبرايت (Fulbright Scholar - in - Residence) لتمضية مدة عام في قسم الجغرافيا في جامعة نورثرن أيوا (UNI)، والاستفادة من وسائل البحث والتدريس.

أخيراً، لا يفوتني أن أذكر فضل زوجتي جميلة التي تحملت مشقة تربية أولادنا (نائل ووليد وصهيب)، ووفرت الوقت لي للتفرغ للبحث عن معالم الوطن.

سيدر فولز ــ الولايات المتحدة
١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢

الفصل الأول
منطقة البحث والإطار النظري

مقدمة

تحتل المطالب الإقليمية (الأرض) حيّزا كبيرا من الصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي المستمر. وتعود أصول هذا الصراع إلى نشوء الحركة الصهيونية وإقامة المستوطنات اليهودية في فلسطين منذ مئة عام، ثم أخذ يتبلور مع شدّة التضارب بين الأيديولوجيتين القوميتين واقتناع كل من الشعبين (اليهودي الإسرائيلي والعربي الفلسطيني) بأنه وحده صاحب الحق التاريخي في أرض فلسطين.

إن كتابنا هذا لا يهدف إلى معالجة الصراع بالمفهوم الأوسع، أو إلى وضع حلول عملية لإنهائه؛ بل يقتصر على دراسة جغرافية سياسية لمنطقة فلسطينية بارزة معروفة باسم الجليل تكوّن الجزء الشمالي من فلسطين. وتقع هذه المنطقة ذاتها اليوم داخل إسرائيل (وقد كانت فيها قبل حرب ١٩٦٧)، وتحت سيادتها الإقليمية.

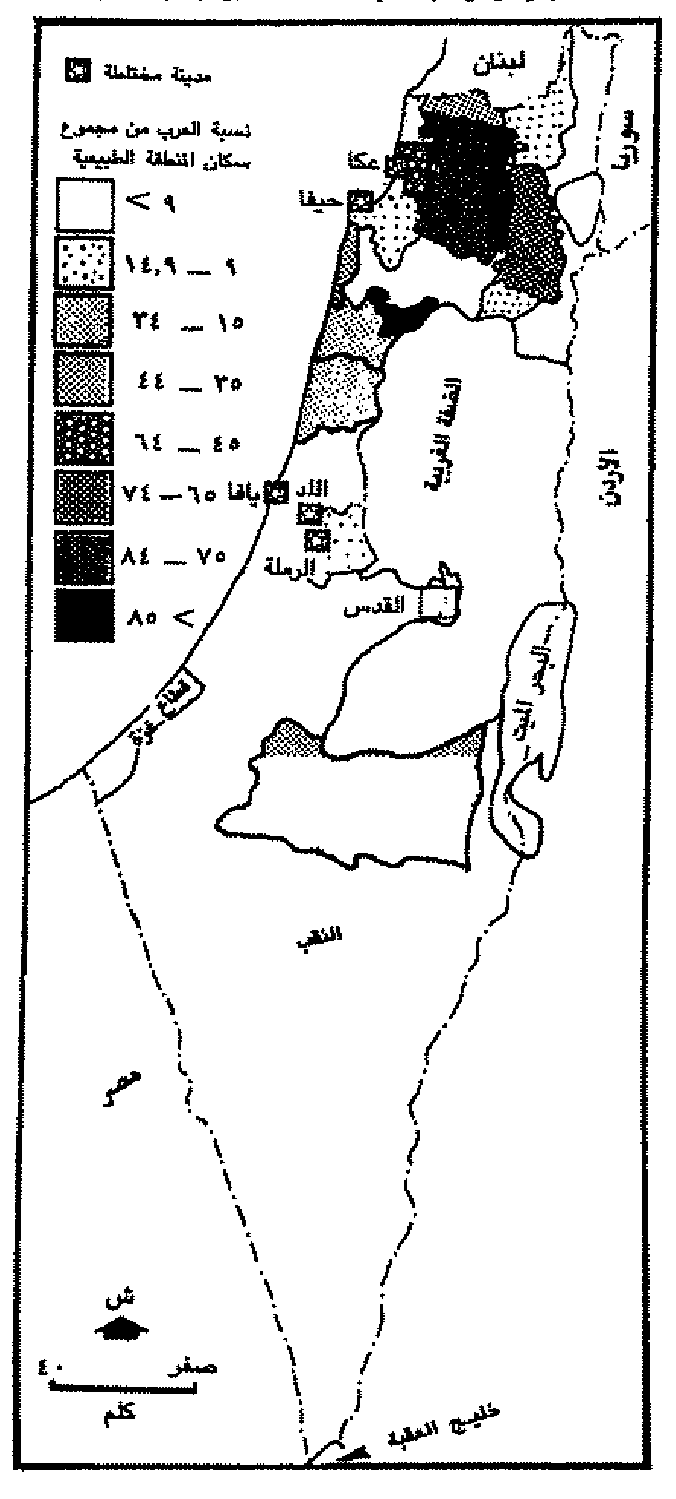
يتميز الجليل من باقي المناطق الفلسطينية التي خضعت للسيادة الإسرائيلية منذ سنة ١٩٤٨ بكونه المنطقة الوحيدة التي لا تزال تضمّ أغلبية سكانية عربية (أنظر الخريطة رقم ١ ــ ١). ولم تستطع الحركة الصهيونية قبل سنة ١٩٤٨ شراء الأراضي في الجليل بصورة ملموسة (أنظر الخريطة رقم ٤ ــ ٢). وعليه، فقد اقتصر الاستيطان اليهودي في حينه على أطراف المنطقة (أنظر الخريطة رقم ٢ ــ ٢). فالسكان اليهود المقيمون في الجليل كانوا ــ ولا يزالون ــ أقلية عددية إلى يومنا هذا، وذلك على الرغم من إجلاء السكان العرب عن عشرات القرى خلال حرب النكبة (أنظر الخريطة رقم ٢ ــ ١). ومن هذا المنطلق الديموغرافي ومن منطلقات أخرى عكفت الحكومات الإسرائيلية جميعها على اعتبار الوجود العربي الفلسطيني المستمر في الجليل بمثابة خطر يهدّد سمة الدولة اليهودية. وكثيرا ما أُطلقت شعارات مثيرة لمشاعر الأوساط الصهيونية توحي بأن إسرائيل على وشك أن «تخسر» الجليل إذا استمر الوجود العربي على ما هو عليه الآن.[1]

---

(١) أنظر:

O. Yiftachel, «State policies, land control, and an ethnic minority: The Arabs in the Galilee region, Israel,» *Environment and Planning D: Society and Space,* Vol. 9, 1991, p. 336.

الخريطة رقم ١ ــ ١
النسبة المئوية للسكان العرب من مجموع
سكان إسرائيل بحسب المنطقة الطبيعية (١٩٩٠)



وبالنظر إلى هذه الخلفية الديموغرافية، التي هي في مصلحة العرب، قامت إسرائيل (ممثلة بالحكومة أو أوساط شبه رسمية أو غير حكومية) بوضع مخططات إقليمية متنوعة تدعو علنا إلى تغيير جغرافية الجليل السكانية، وتحويل الميزان الديموغرافي لمصلحة السكان اليهود. ووُصفت هذه المخططات بعبارات حيادية، مثل «تطوير الجليل»، لإخفاء روح التمييز والانعكاسات السلبية على النظام الديمقراطي التعددي المزعوم. لكن مصطلح «تهويد الجليل» أصبح أكثر استعمالا، وأصحٌ تعبيرا، وسائدا عبر الزمن، إلى أن صار يعبّر فعلا عن السياسة الحكومية. ولم تُنكر الحكومات الإسرائيلية المتتالية أن مخططاتها تهدف بصورة مباشرة، أو غير مباشرة، إلى تهويد المنطقة. بل رافق تنفيذ هذه المخططات استخدام واسع في وسائل الإعلام لكلمة «التهويد» كاد يقترب بمفهومه من التحريض على العرب المحليين. ففي الوقت الذي استخدمت فيه عبارات مثل «ترصيع الجليل بالاستيطان اليهودي»، و«إنقاذ الجليل»، قامت أوساط رسمية في الجيش بتشبيه الوجود العربي في الجليل بـ «السرطان في جسم الدولة.»[٢]

وكما أشرنا سابقا فإن دراستنا منطقة الجليل هي دراسةٌ جغرافية سياسية؛ وعليه، فإن مخططات التّهويد وتأثيرها في سكانها العرب الذين يشكّلون أغلبية عددية، تقع في صلب هذه الدراسة. فبمجرد اعتبار أية مجموعة سكانية عرقية بمثابة «مشكلة» (من وجهة نظر السلطة المركزية)، بسبب موقعها وانتشارها في حيّز جغرافي مُعيَّن، فإنها تصبح من موضوعات الجغرافيا السياسية. وتجدر الإشارة هنا إلى أن سياسة التهويد لا تقتصر في أهدافها على إحراز توازن ديموغرافي لمصلحة اليهود فحسب، بل تتجاوز ذلك أيضا إلى مفاهيم أوسع نطاقا وشمولا. ويمكننا وضع هذه المفاهيم في ثلاث فئات رئيسية:

١ ــ فرض السيادة على المنطقة.
٢ ــ زيادة الوجود اليهودي العرقي في المنطقة، وتعزيزه.
٣ ــ زعزعة الوجود العربي.

سنشير إلى هذه الأهداف في فصول الكتاب، كما سنتحدث عن أهداف أُخرى تؤثر في ظواهر عمرانية وسكنية عربية من خلال عرض حقائق ميدانية، واستخدام منهجية ملائمة. أما في هذا الفصل، فسنعرض صورة جغرافية سكانية للوجود العربي في الجليل وانتشاره. وسنحاول بعد ذلك أن نضع ميزة هذا الوجود العربي، والسياسة الرسمية التي تستخدم لزعزعته (أي سياسة التهويد)، ضمن المنظور الجيوبوليتيكي والأيديولوجي العامّين. ونرجو بهذا أن نتمكن من تفهّم انعكاسات الصراع الفلسطيني ــ الإسرائيلي على بقعة الجليل. أما في

(٢) Kh. Nakhleh, *The Two Galilees*, Arab World Issues, Occasional Papers: No. 7 (Belmont, Mass.: Association of Arab-American University Graduates, 1982), p. 14.

الفصول التالية من الكتاب فسنحلّل جوانب وعينات دراسية في مواقع مختلفة من ميدان البحث.

التوزيع السكاني العربي في الجليل

إن العرب في إسرائيل، الذين بلغ عددهم ٧١٣,٢٠٠ نسمة عند نهاية سنة ١٩٩٠ (باستثناء القدس الشرقية التي قامت إسرائيل بضمها ومرتفعات الجولان) يشكّلون ١٥,٣ ٪ من مجموع سكان إسرائيل ويقطنون في مناطق جغرافية ثلاث متميزة ومنفصلة وهي: الجليل، والمنطقة المعروفة بـ «المثلث الصغير» شمال شرقي تل أبيب الكبرى، والنقب. لكن العرب، بموجب التقسيم الإداري الرسمي، موزعون بين ألوية البلد الستة (الجدول رقم ١ ــ ١). فإقليم الجليل يدخل مع الإحصاءات في اللواء الشمالي، ويدخل «المثلث الصغير» من حيث الإحصاءات في لواء حيفا وفي لواء المركز؛ هذا في حين أن النقب يدرج في إحصاءات اللواء الجنوبي. ويتضح من دراسة الجدول رقم ١ ــ ١ أنّ اللواء الشمالي يضم أكبر تجمّع للعرب في إسرائيل. وإذا استثنينا سكان المستوطنات اليهودية في مرتفعات الجولان نجد أن السكان العرب يشكلون أكثر قليلا من ٥٠ ٪ من مجموع سكان اللواء الشمالي. وفي حين أن السكان العرب في اللواء الشمالي كانوا يشكّلون، في سنة ١٩٩٠، نسبة ٥٥,٥ ٪ من مجموع السكان العرب في إسرائيل، فإن عدد السكان اليهود لم يتجاوز ١٠ ٪ من مجموع السكان في إسرائيل والمناطق المحتلة (بما فيها الجولان).

ويُرجح أن يكون لخصائص التركيب الديموغرافي للواء الشمالي تأثير سيكولوجي (نفساني) على المجتمعَيْن في المنطقة. ويستمدّ العربُ إحساسا بالقوة من حقيقة أن السكان العرب في إسرائيل، بصورة عامة، ينظرون إلى عرب الجليل بوصفهم قلب المجتمع العربي فيها. ونجد، في الوقت ذاته، أن مما يضعف مركز السكان اليهود في المنطقة أنهم يجدون أنفسهم في وضع معاكس. فهم هنا يؤلفون أقلية، بينما تقع أغلبية سكان إسرائيل اليهود خارجها.

ومن المهم أن نلاحظ أن الجليل يشكل أقل من نصف المساحة الكلية للواء الشمالي. ولهذا، فإن استخدام المعطيات الإحصائية للواء الشمالي برمّته، من أجل مقارنة التكوين السكاني، أمر مضلّل جدا. والجليل منطقة جبلية واضحة المعالم وتتاخم سهل عكا ومرج ابن عامر في الغرب والجنوب، ووادي الأردن وسهل بيسان في الشرق والجنوب الشرقي. على أن هذه السهول ليست جزءا من الجليل. وتشكل الحدود مع لبنان تخوم الجليل الشمالية. على أن اللواء الشمالي يضمّ عددا من النواحي التي لا تشكل جزءا من الجليل، كما يضم قسما من سهل بيسان وتلال الروحة المنفصلة جغرافيا عن الجليل. ونجد، في الوقت ذاته، أن

بعض القرى الواقعة على أطراف التلال الغربية في الجليل الأدنى (مثل قرية إبطين وبيوت ضِبيع الخوالد) خاضع إداريا للواء حيفا على الرغم من أنه يُلْحق جغرافيا بالجليل. والواقع أن التقسيم الإداري خلال الانتداب البريطاني يختلف عما هو عليه في إسرائيل. وكذلك فإنه لا يتبع الحدود الجغرافية لإقليم الجليل.

الجدول رقم ١ ـــ ١
توزيع السكان العرب في إسرائيل
بحسب الألوية
(٣١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٠)

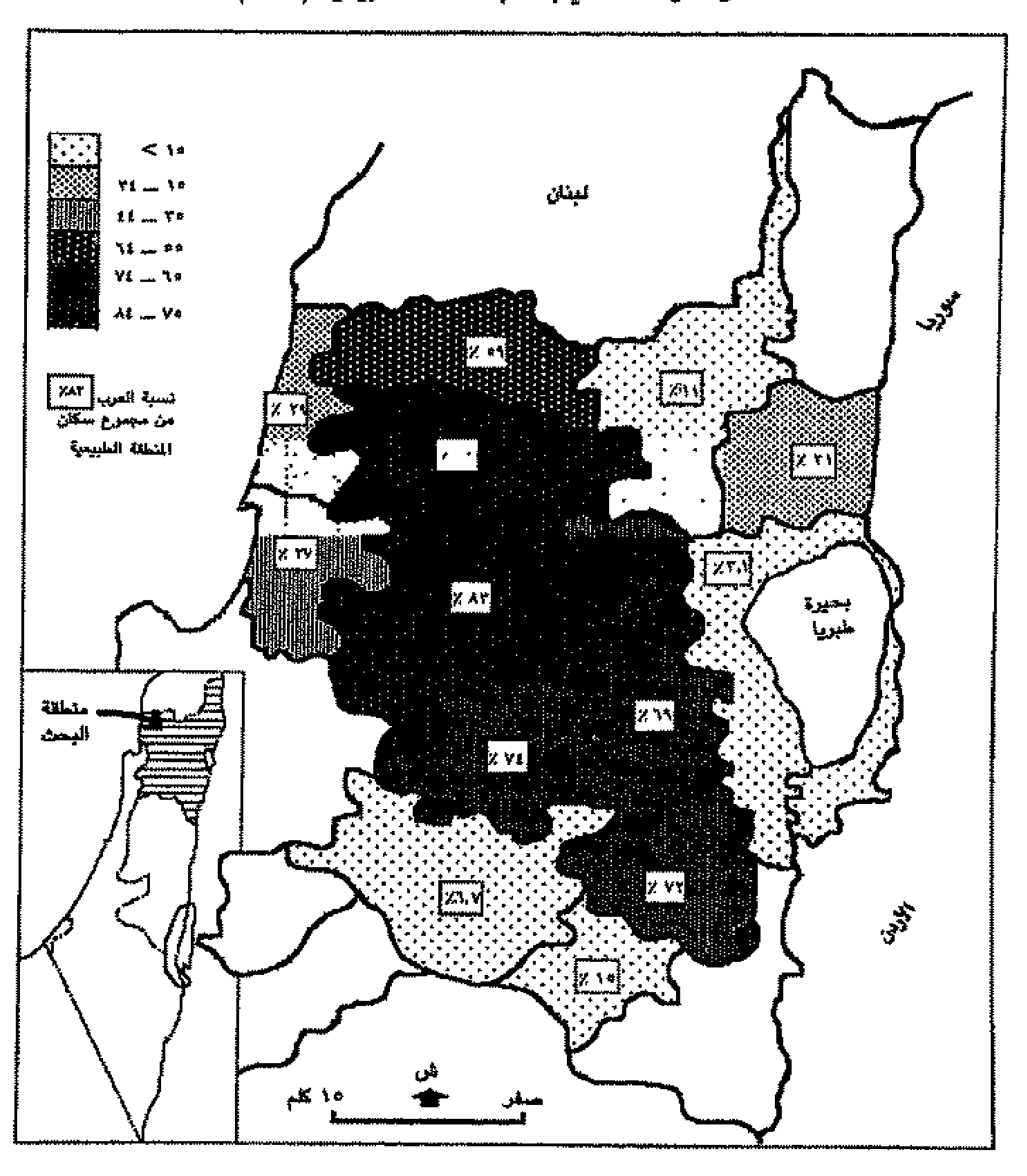
اللواء	السكان العرب في اللواء (بالآلاف)	النسبة المئوية للعرب من مجموع سكان اللواء	النسبة المئوية للعرب من مجموع سكان إسرائيل
القدس	٥*	١,١٦*	٠,٧
الشمالي	٣٩٥,٨**	٥٠,١١*** ٥٠,٨****	٥٥,٥
حيفا	١٣٨,١	٢١,٠٤	١٩,٣٦
المركز	٨٤,٥	٨,١٩	١١,٨٥
تل ابيب	١٦,٠	١,٤٦	٢,٢٤
الجنوبي	٧٢,٨	١٢,٨٦	١٠,٢٥
المجموع	٧١٢,٧	١٠٠	١٠٠

المصدر: حسب استنادا إلى المعطيات الواردة في:
State of Israel, Central Bureau of Statistics, *List of Localities, their Population and Codes, 31 Dec. 1990*, Technical Publications, Series No. 59 (Jerusalem: Central Bureau of Statistics, 1991), Table 3.

* باستثناء ١٤٦,٢٠٠ عربي يعيشون في القدس الشرقية التي ضمتها إسرائيل.
** باستثناء ١٥,٢٠٠ عربي يعيشون في مرتفعات الجولان التي ضمتها إسرائيل.
*** بمن فيهم ١٠,٦٠٠ يهودي يعيشون في المستوطنات اليهودية في مرتفعات الجولان.
**** باستثناء سكان المستوطنات اليهودية في مرتفعات الجولان.

لقد سبق أن استخدمت أغلبية المعلقين الإسرائيليين مجموع الإحصاءات المتعلقة باللواء الشمالي كله عند المقارنة بين نسبة السكان العرب فيه وبين نسبهم في مناطق أُخرى، وانتهوا في تعليقهم على «المشكلة الديموغرافية» في الجليل إلى أنهم يشكّلون ٥٠ ٪. والواقع هو أن النسبة المئوية للسكان العرب في إقليم الجليل الجبلي أعلى كثيرا. فالعرب في هذا الإقليم كانوا دائما يؤلفون الأغلبية، وبنسبة كبيرة (أنظر الخريطة رقم ١ ـــ ٢). واستمر الوضع على هذا النحو على الرغم من الجهود الهائلة التي بذلتها الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة على مرّ الأعوام

الخريطة رقم ١ ـــ ٢
النسبة المئوية للسكان العرب من مجموع
سكان اللواء الشمالي بحسب المنطقة الطبيعية (١٩٩٠)



لتشجيع استيطان اليهود في مدن هذه الناحية وقراها. وقد أشار نيومان (Newman) بوضوح إلى أن «التوازن السكاني المرغوب فيه من الناحية السياسية، والذي يهدف إلى تكوين أغلبية يهودية في الجليل ككل، لم يكن ممكنا إلا بإدخال إحصاءات يهود الساحل الواقع إلى الغرب منه، ومستوطنات وادي الحولة إلى الشرق منه. لكن مع هذا كله لم تبلغ نسبة الأغلبية اليهودية سوى ٥١,٧ ٪ سنة ١٩٨٠. وذهبت التوقعات إلى أنها ستهبط إلى ٤٧,٦ ٪ سنة ١٩٨٦.»[٣]

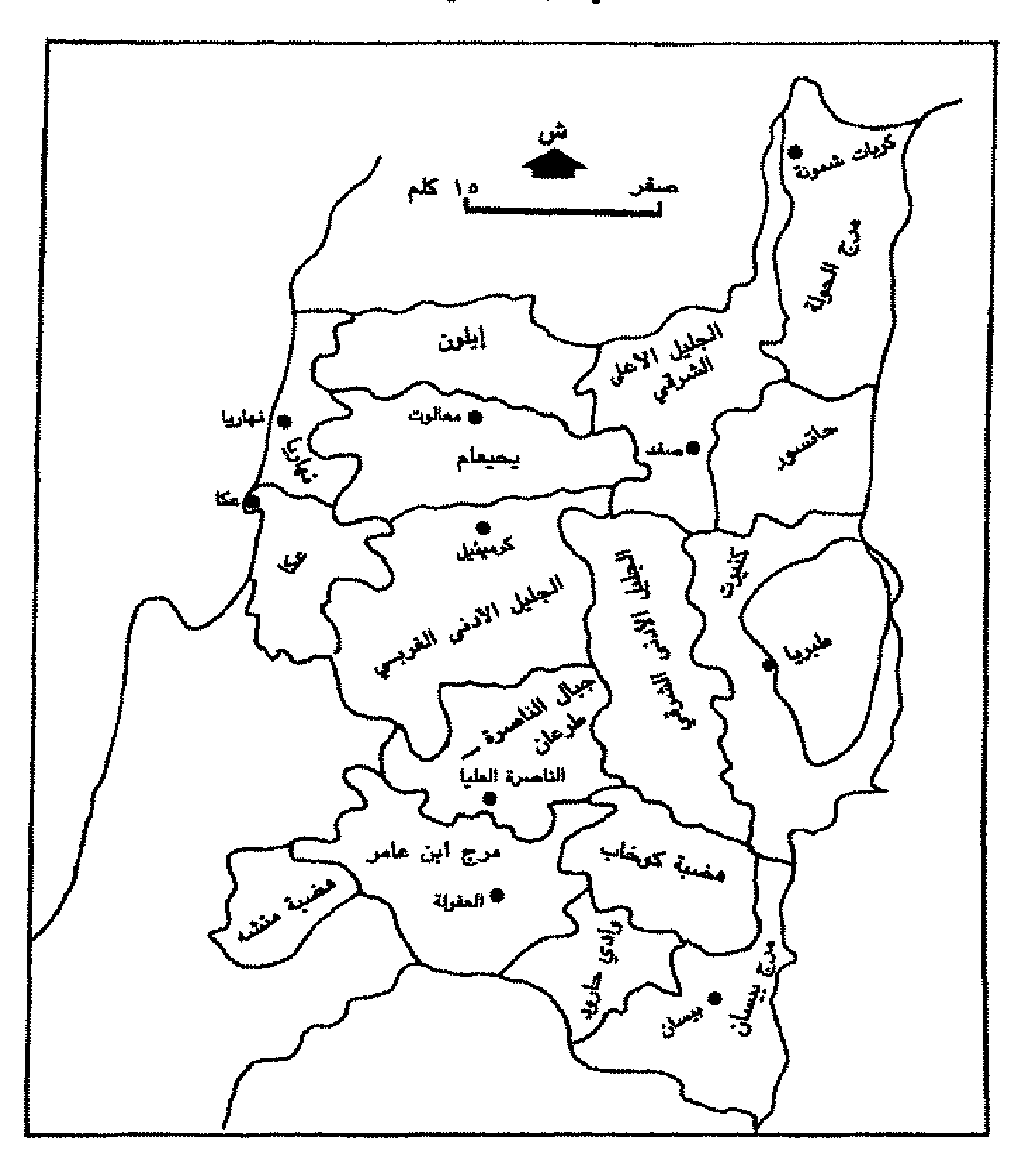
وتوضح الخريطة رقم ١ ــ ٢ نَسَقَ تجمّع السكان العرب في اللواء الشمالي بحسب المناطق الطبيعية*. ويتبين للناظر بوضوح أن تلك المناطق الطبيعية التي تضمّ أدنى نسبة مئوية من السكان العرب، والتي تخلو من بيوت عربية (مثلا: مرج الحولة وهضبة منشه (الروحة) في الجدول رقم ١ ــ ٢) لا يمكن اعتبارها من الجليل. ففي سنة ١٩٩٠ بلغ عدد السكان العرب في المناطق الطبيعية المرتبطة مباشرة بالجليل الحقيقي ــ مثل مناطق إيلون والجليل الأدنى الغربي، وجبال الناصرة ــ طُرعان، والجليل الأدنى الشرقي، والجليل الأعلى الشرقي ــ ٣٠٥,٠٠٠ نسمة، يشكلون ٧٢ ٪ من مجموع سكان تلك المناطق الطبيعية. ويجب التأكيد أن هذه المناطق الطبيعية هي مناطق تابعة بصورة صحيحة للجليل كإقليم (أنظر الخريطة رقم ١ ــ ٣).

وعليه، فإن النسبة الحقيقية لعرب الجليل الجبلي يجب أن تقدر بـ ٧٠ ٪ ــ ٧٥ ٪ من العدد الكلي لسكان الإقليم وليس بـ ٥٠ ٪ كما يقال في أكثر الأحيان. ويبدو أن وراء استخدام الأرقام المشوّهة سياسة رسمية ترمي إلى دعم مزاعم السلطات بأنه إذا قُدِّر للعرب بأن يصبحوا «أكثرية» (وهو ما تعتبره الحكومة «خطرا ديموغرافيا ماثلا») فإن السكان العرب في الجليل سيسعون لـ«الاستقلال بمناطقهم»، وبالتالي المطالبة بنوع من «الانفصال» عن إسرائيل. زد على هذا أن استخدام الرقم المتدني، أي ٥٠ ٪، يولّد الانطباع الديموغرافي المشوّه بأن السكان العرب الآن على وشك أن يصبحوا أكثرية ــ أي أن «قلب الميزان الديموغرافي» وشيك، ويستدعي على الفور اتخاذ المزيد من الإجراءات التي تقضي بمصادرة الأراضي والموافقة على خطط الاستيطان. أضف إلى ذلك أن «التلاعب» بمثل هذه الإحصاءات قد يستعمل لجمع التبرعات والأموال من الجوالي اليهودية المقيمة في خارج إسرائيل.

(٣) D. Newman, «Ideological and political influences on Israeli rurban colonization: The West Bank and Galilee Mountains,» *Canadian Geographer*, 28 (1984), pp. 145-146.

* إقليم طبيعي (أو مناطق طبيعية): وحدة إحصائية رسمية يتألف اللواء منها ولا تتبع حدودها مناطق جغرافية طبيعية بارزة. نستعمل الأسماء الرسمية العبرية في الخريطة رقم ١ ــ ٣ وفي الجدول رقم ١ ــ ٢ لغرض التوضيح فقط؛ ولا يعني هذا أننا نتبنى سياسة أسرلة المواقع الفلسطينية.

الخريطة رقم ١ ـــ ٣
توزيع المناطق الطبيعية
في اللواء الشمالي



الجدول رقم ١ ــ ٢
السكان في اللواء الشمالي
بحسب الجماعة السكانية والقضاء والمناطق الطبيعية
(٣١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٠)

اللواء الشمالي	مجموع المستوطنات	مجموع السكان (بالآلاف)	القرى العربية	السكان العرب (بالآلاف)	النسبة المئوية للعرب
قضاء صفد	٦٣	٧٤,٣	٣	٦,٨	٩,٢٩
مرج الحولة	٢٣	٢٨,٢	–	٠,٣	١,٠٦
الجليل الأعلى الشرقي	٣٠	٣١,٤	٢	٣,٤	١٠,٨٢
حاتسور	١٠	١٤,٧	١	٣,١	٢١,٠٩
قضاء طبريا	٥٣	٧٤,٥	٤	١٩,٩	٢٦,٧١
طبريا	٢٩	٤٧,٩	١	١,٥	٣,١٣
الجليل الأدنى الشرقي	٢٤	٢٦,٦	٣	١٨,٤	٦٩,١٧
قضاء مرج ابن عامر	١٢٧	٢٨٤,٣	٢٩	١٤٦,٩	٥١,٦٧
مرج بيسان	٢٢	٢٢,٦	–	٠,١	٠,٤٤
وادي حارود	١١	٧,١	١	١,٠٠	١٤,٨
هضبة كوخاب	٩	٧,٤	٥	٥,٣	٧١,٦٢
مرج ابن عامر	٤٤	٥٨,٦	٣	٣,٩	٦,٦٥
هضبة منشه	٧	٤,٢	–	–	–
جبال الناصرة ــ طرعان	٣٤	١٨٤,٤	٢٠	١٣٦,٦	٧٤,٠٧
قضاء عكا	١٧٠	٣٤٦,١	٣٧	٢٢٢,٢	٦٤,٢
الجليل الأدنى الغربي	٤٢	١٦٨,٢	١٨	١٣٩,٧	٨٣,٠٥
يحيعام	٣١	٥٠,٧	١٠	٣٧,٨	٧٤,٥٥
إيلون	١٧	١١,٧	٣	٦,٩	٥٨,٩٧
نهاريا	٢٠	٥٩,٦	٤	١٧,٠	٢٨,٥٢
عكا	١٠	٥٥,٨	٢	٢٠,٧	٣٧,٠٩

المصدر: استنادا إلى المعطيات الواردة في:
State of Israel, Central Bureau of Statistics, *List of Localities, their Population and Codes, 31 Dec. 1990*, Technical Publications, Series No. 59 (Jerusalem: Central Bureau of Statistics, 1991), Table 3.

أمّا في المنظور العربي المحلي فالوضع يختلف اختلافا كبيرا. فالعرب كانوا منذ تأسيس إسرائيل يشكلون أغلبية كبيرة، ولم يسبق أن سعوا لأيّ شكل من أشكال الوجود المستقل أو الانفصال بمناطقهم أو حتى للمطالبة بكيان إقليمي رسمي (على الأقل حتى الآن). بل إن

العكس كان صحيحا. فمن الناحية السياسية كانوا يركّزون على الكفاح من أجل المساواة في الحقوق المدنية. وفي حين أن بعضهم كان في الانتخابات يؤيد البرامج الانتخابية التي تدعو إلى إقامة دولة فلسطينية إلى جانب إسرائيل في الأراضي التي احتلت سنة ١٩٦٧، فإنه لم يعترض إطلاقا على بقاء الجليل جزءا لا يتجزأ من إسرائيل.

ومع هذا، فإن النّسَق المميّز للتمركز العربي في الجليل (الخريطة رقم ١ — ٢) الذي يبلغ أعلى كثافة له في المركز الجغرافي للمنطقة ويبدأ بالانخفاض عندما يخرج الإنسان من المركز نحو المناطق الطبيعية المحيطة، يشير إلى أن الطراز الكلاسيّ للمركز والأطراف (core-periphery) قابل جدا للقيام بتحليل لتوزيع السكان في الجليل. وقد كان لهذا النّسَق الديموغرافي المتميز لتوزيع السكان العرب تأثير قوي في سياسة التهويد الإقليمية في الجليل. إذ وَضَع المخطّطون استراتيجيتهم للتهويد بهدف القيام في المرحلة الأولى بتطويق القرى والأراضي العربية بمستوطنات يهودية، ثم القيام في المرحلة الثانية بالتغلغل في قلب أعلى تمركز سكاني عربي بإقامة مستوطنات ريفية يهودية. لكن بالنظر إلى عدم نجاح هذه المحاولات في تغيير التركيب الديموغرافي النسبي، جرى استخدام استراتيجية تخطيط حكومية جديدة (المرحلة الثالثة) لإنشاء حدود نفوذ جديدة للمناطق بهدف السيطرة على النمو الاقتصادي للقرى العربية، ولتقوية أعمدة الاقتصاد اليهودي الجديدة بهدف السيطرة على الحياة الاقتصادية في الإقليم.

إن تمركز الأغلبية العربية في وسط الجليل قائم وثابت على الرغم من المخططات الإقليمية المختلفة. وسيبقى هكذا في المستقبل المنظور. وهناك احتمالان فجائيان فقط يمكنهما زعزعته: احتمال اتخاذ إجراء متطرف تقوم إسرائيل، بموجبه، بطرد العرب من الجليل (أو نقلهم إلى مكان آخر)، وبهذه الطريقة تصبح الأقلية السكانية اليهودية في الجليل أغلبية ساحقة. ومع أن هذا الأمر غير متوقع في المستقبل المنظور، فإنه غير مُستبعَد (على الأقل من وجهة النظر الصهيونية).

أمّا الاحتمال الثاني، وهو تحويل عرب الجليل إلى أقلية، فيمكن أن يتحقق بنقل مجموعات سكانية يهودية إلى الجليل من مناطق أُخرى في إسرائيل أو خارجها. وهنا يأتي دور الهجرة اليهودية من الاتحاد السوفياتي منذ سنة ١٩٨٩. فقد برز تأثير هذه الهجرة في التغيرات الديموغرافية الطفيفة التي بدأت تظهر في أجزاء معينة من الجليل. على أن المعلومات الإحصائية الكاملة لهذه الفترة الزمنية غير متوفرة. وما لدينا هو جزئيات، مثل تقارير التلفزة الإسرائيلية (١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠) التي تشير إلى توطين المهاجرين السوفيات في مدن التطوير، مثل الناصرة العليا وكرميئيل الواقعتين في قلب التجمع السكاني للعرب في الجليل.

ويقدم لنا الجدول رقم ١ ــ ٣ معلومات مفيدة عن التغيرات الديموغرافية الطفيفة في المناطق الطبيعية في الجليل (الخريطة رقم ١ ــ ٣) بين نقطتين زمنيتين هما كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦ وكانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠. فالمناطق الطبيعية التي ظهر فيها تناقص في نسبة العرب لمصلحة اليهود هي تلك المناطق التي تضم المدن اليهودية الرئيسية الموجودة في وسط الجليل مثل معالوت وكرميئيل والناصرة العليا والمجيدل والعفولة ــ أي تلك المدن (باستثناء العفولة) التي أقيمت ضمن برنامج التهويد لزعزعة التوازن الديموغرافي.

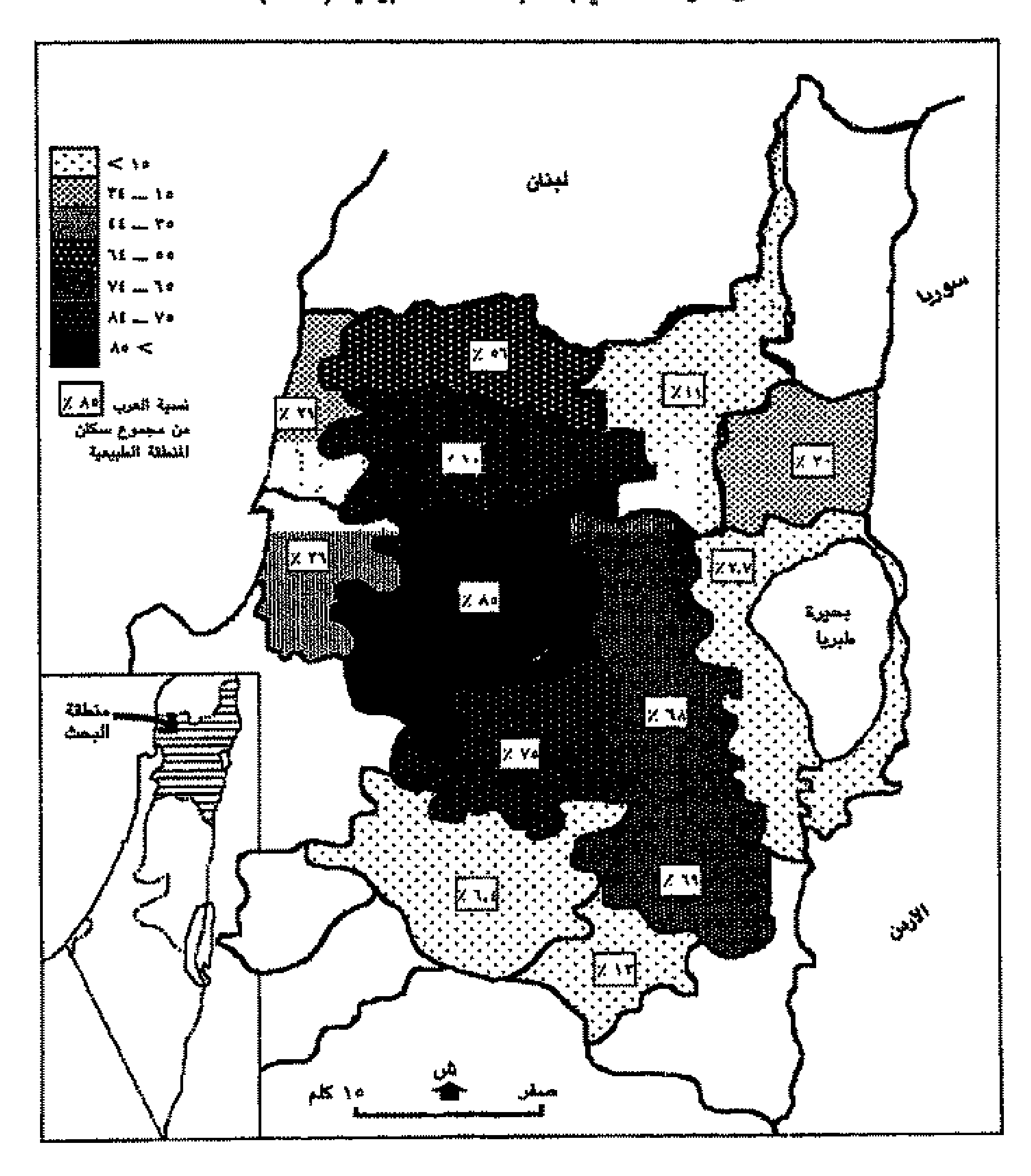
الجدول رقم ١ ــ ٣
النسبة المئوية للسكان العرب في المناطق الطبيعية
في اللواء الشمالي للسنتين ١٩٨٦ و ١٩٩٠

المنطقة الطبيعية	نسبة العرب في ٣١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٦	نسبة العرب في ٣١ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٠
مرج الحولة	٠,٧٤	١,٠٦
الجليل الأعلى الشرقي	١٠,٥٢	١٠,٨٧
حاتسور	٢٠ ــ	٢١,٠٩
طبريا	٢,٦٩	٣,١٣
الجليل الأدنى الشرقي	٦٨,٤٨	٦٩,١٧
مرج بيسان	٠,٤٥	٠,٤٤
وادي حارود	١٢,٥	١٤,٨
هضبة كوخاب	٦٩,١١	٧١,٦٢
مرج ابن عامر	٦,٤	٦,٦٥
هضبة منشه	٠,٠	٠,٠
جبال الناصرة ـ طُرعان	٧٥,٢٨	٧٤,٠٧
الجليل الأدنى الغربي	٨٥,٠٩	٨٢,٠٥
يحيعام	٧٦,٦	٧٤,٥٥
إيلون	٥٦,٣٦	٥٨,٩٧
نهاريا	٢٨,٧٦	٢٨,٧٦
عكا	٣٥,٥٢	٣٧,٠٩

المصدر: استنادًا إلى المعطيات الواردة في:
State of Israel, Central Bureau of Statistics, *List of Localities, their Population and Codes, 31 Dec. 1986*, Technical Publications Series, No. 54 (Jerusalem: Central Bureau of Statistics, 1987), Table 1; *Ibid*, Series No. 59 (1991), Table 3.

وفي الخريطة رقم ١ ــ ٤ صورة للتوازن الديموغرافي عند نهاية سنة ١٩٨٦. وعندما نقارن التوزيع الديموغرافي العربي في الجليل مع فترة لاحقة (بحسب الخريطة رقم ١ ــ ٢)

الخريطة رقم ١ ــ ٤
النسبة المئوية للسكان العرب من مجموع
سكان اللواء الشمالي بحسب المنطقة الطبيعية (١٩٨٦)



وخصوصا في نهاية سنة ١٩٩٠، نرى أن الوضع الديموغرافي في سنة ١٩٨٦ كان في مصلحة العرب، لكنه أخذ في سنة ١٩٩٠ يتقلّص في وسط الجليل. أما سبب الزيادة العربية في المناطق الطبيعية على أطراف الجليل فهو الفارق في التكاثر السكاني بين العرب واليهود. فنسبة التكاثر عند العرب أعلى منها عند اليهود.

سيادة الدولة
ونشوء «منطقة القلب العربي» في الجليل

شهد القرن العشرون طائفة كبيرة من المطالب المتضاربة بالنسبة إلى ملكية الأرض وانتقال السيطرة الإقليمية. ولهذا يرى الجغرافيون السياسيون الذين تناولوا هذا الموضوع أن أمثال تلك المنازعات تتولد من الاختلاف بشأن الدولة أو الأمة أو الطبقة، التي لها الحق في حكم هذه الأقاليم أو تلك.(٤) وقد أدت عملية التخلص من الاستعمار إلى ظهور العديد من الحدود الجديدة في خريطة العالم السياسية. ويختلف تطور إنشاء الدول ذات السيادة بين منطقة ومنطقة، وبين حالة وأُخرى في الغالب بفعل عوامل سياسية وجغرافية.(٥) ومن المهم أن نلاحظ هنا أن «نصوص كتب القانون الدولي لا تعترف بأن تقرير المصير حق قانوني [لأية مجموعة عرقية] ولا تُقرّ أية معايير لتحديد الجماعات صاحبة الحق في الاستقلال.»(٦)

ومع هذا، فحالما تتمكن أية دولة من تثبيت نفسها في مناطق معينة تدّعي الحق فيها، يصبح دورها الأكبر التعبيرَ السياسيّ عن مجموع الأفكار والمثل التي تميّز أُمّتها.(٧) فالدولة، كما يؤكد دو بليج (De Blij) «عبارة عن واحدة أو أكثر من قطعة أرض واقعة ضمن حدود معينة. [بل] إنها مفهوم للتنظيم السياسي الإقليمي ونظام فعّال يخدم السكان أو الأُمّة.»(٨)

إن ما يلاحَظ من جميع دراسات الجغرافيين والمخططين السابقين الذين عالجوا سياسة التهويد، إجماعهم على «اتّهام» السكان العرب المحليين بتعريض السلامة الإقليمية للدولة للخطر نتيجة وجودهم كسكان داخل الإقليم الذي اعتبره قرار التقسيم الصادر عن الأمم

---

(٤) N. J. G. Pounds, *Political Geography* (New York: McGraw Hill, 1963), pp. 222-248; J. R. V. Prescott, *Political Geography* (London, 1972), pp. 66-71; A. F. Burghardt, «The bases of territorial claims,» *The Geographical Review*, 63 (1973), p. 226.

(٥) H. J. De Blij, *Systematic Political Geography* (New York: John Wiley, 2nd. ed., 1973), pp. 17-18.

(٦) أنظر: Burghardt, *op.cit.*, p. 228، مقتبس من: Eagleton (1958).

(٧) Pounds, *op.cit.*, pp. 18-19.

(٨) De Blij, *op.cit.*, p. 17.

المتحدة سنة ١٩٤٧ جزءاً من الدولة العربية.(٩) ومن وقت إلى آخر، كانت الحكومة الإسرائيلية تتخذ من هذا «المبرر» ذريعة لتشجيع العمل على تغيير الواقع. ومن الشواهد على ذلك الاقتباس التالي من مخطط شامل مقترح للّواء الشمالي:

فيما يتعلق بالوضع الديموغرافي يجب أن يتذكر المرء أن الحديث يجري عن إقليم نصّ قرار تقسيم أرض إسرائيل إلى دولتين، الذي اتخذته الأمم المتحدة سنة ١٩٤٧، على أن يكون الجزء الأكبر منه (جبال الجليل) في الدولة العربية. واليوم نجد تلك الدولة على رأس قائمة المطالب العربية المستندة إلى «الحقوق المشروعة للفلسطينيين» (بموجب القرار المذكور أعلاه).(١٠)

وعلى الرغم من أن عرب فلسطين المحليين يرون في هذا التحذير تحليلاً مشوهاً للعلاقات المكانية، فإن الباحثين والكتّاب الصهيونيين كثيراً ما يذكرونه محاولين إيجاد مبرر أكاديمي لآلية السيطرة الرسمية، ولسياسة التخطيط الإقليمية. لكن قبل أن نتوصل إلى أي استنتاج بشأن التهديدات المفترضة لسلامة أراضي الدولة، لا بد من البحث عما إذا سبق أن كان السكان العرب، في أي وقت من الأوقات، أقوياء إلى حد يمكّنهم من تحويل «مناطقهم المركزية» إلى كيان مستقل، مع العلم بأنهم اليوم يعتمدون على اقتصاد إسرائيل.(١١)

لكن كان، ولا يزال، لمثل تلك الأفكار — على الرغم من ذلك — تأثير قوي وحاسم في تفكير صانعي القرار والمخططين الإسرائيليين. وهكذا، فإن الدولة تفرض بُعداً عسكرياً واستراتيجياً على التخطيط الإقليمي. ويمكن أن يحلّل الجغرافيون السياسيون مثل هذه القضية في ضوء مفاهيم «السيادة» و«منطقة القلب» (core area). فسياسة تهويد الجليل تُستخدم أداةً للمحافظة على السيادة الكاملة للدولة على المنطقة التي نتحدث عنها، وفي الوقت ذاته لمنع إنشاء «منطقة قلب» عربية في الجليل قد تؤدي في النهاية إلى إنشاء دولة عربية مستقلة داخل إسرائيل. وقد يكون لبعض الاعتبارات النظرية فائدة في شرح هذا النهج في المعالجة.

ومن وجهة النظر الجغرافية السياسية يُعرِّف ويتِلسي (Whittlessey) «منطقة القلب» بأنها «المنطقة التي تنشأ دولة فيها أو حولها.»(١٢) وكان راتزل (Ratzel) قد طرح الفكرة

---

(٩) A. Soffer, «New ways for the settlement of the mountainous Galilee,» in *Horizons in Geography*. Proceedings of a symposium (Haifa: University of Haifa, 1982 b), p. 49 (in Hebrew); A. Rokach, *Galilee Development and Settlement* (Jerusalem: Jewish Agency for Israel, Department of Rural Settlement, 1982), p. 5 (in Hebrew); B. Kipnis, «Role of timing and complementary objectives of regional policy: The Case of Northern Israel,» *Geoforum*, 15 (1984), p. 191.

(١٠) Settlement Study Centre, *The Development of mountainous Galilee* (Rehovot, 1978), p. 7 (in Hebrew).

(١١) R. Khalidi, *The Arab Economy in Israel* (London: Croom Helm, 1988).

(١٢) D. Whittlesey, *The Earth and the State* (New York: Holt., 1939), p. 597.

القائلة إنّ الدول تنشأ على صورة «خلايا إقليمية». ومثل هذه الخلايا كبر بإضافة أراض جديدة وسكان جدد، «وأصبح في النهاية دولاً أو إمبراطوريات.»[١٣] ويذهب هارتشورن (Hartshorne) إلى عكس هذا، فيؤكد أن «منطقة القلب لا تكفي، وليست ضرورية لإنشاء دولة قومية.»[١٤] وأسهب موير (Muir) في تعليقه على الصعوبات الكامنة في تعريف «منطقة القلب» وتقويم أهميتها، وانتهى إلى أن من الصعب قياس مدى اتساع «مناطق القلب» ووضع المعايير الوظيفية التي ترتكز عليها.[١٥]

أما فيما يتعلق بمفهوم «السيادة»، فقد ذهب غوتمان (Gottmann) إلى أن «السيادة تتطلب أرضاً تقوم عليها؛ وهذه الأرض تبدو عديمة الفائدة... ما لم تكن خاضعة لسيادة أحد.»[١٦] ووضع بيرغهاردت (Burghardt) قائمة بخمس حالات يمكن للمطالبة بالسيادة فيها أن تحصل على اعتراف قانوني دولي بها، وهي: الوجود الفعلي فيها (occupation)، وحق التقادم (prescription)، والتنازل (cession)، والإضافة (accretion)، والغزو (conquest).[١٧] ومن الواضح أن إسرائيل قد اكتسبت السيادة على الجليل بالغزو (في حرب ١٩٤٨). ويرى بيرغهاردت أن هذا النمط من السيادة غير قانوني، وذلك بموجب المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة.[١٨] لكن الأمم المتحدة كانت قد اعترفت بأن الجليل جزء من إسرائيل. أمّا الدول العربية المجاورة، فقد رفضت الاعتراف بالسيادة الإسرائيلية عليه واعتبرت الإقليم إقليماً مُغْتَصَباً. ويشير كيمرلينغ (Kimmerling) إلى أهمية الملكية والوجود الفعلي بوصفهما وسيلتين للسيطرة الفعّالة على الأراضي التي هي تعبير عن السيادة الكاملة للدولة.[١٩] وعليه، فإن مصادرة أراضي العرب في الجليل على نطاق واسع، وتكثيف الجهود لبناء المستوطنات اليهودية الجديدة، هما جزء من تنفيذ سياسة التهويد وضمان استمرار السيادة اليهودية الإسرائيلية هناك.

---

(١٣) اقتباس عند: De Blij, *op.cit.*, p. 83.

(١٤) R. Hartshorne, «The functional approach in Political Geography,» *Annals of the Association of American Geographers*, Vol. 40 (1950), p. 116.

(١٥) R. Muir, *Modern Political Geography* (London: Macmillan, 2nd. ed., 1986), p. 36.

(١٦) J. Gottmann, *The Significance of Territory* (Charlottesville: University Press of Virginia, 1973), p. 3.

(١٧) Burghardt, *op.cit.*, p. 226.

(١٨) *Ibid.*, pp. 226-227.

(١٩) B. Kimmerling, «A conceptual framework for the analysis of behaviour in a territorial conflict: The generalization of the Israeli case» (Jerusalem: Hebrew University, Leonard Davis Institute of International Relations), *Papers on Peace Problems*, No. 25 (1979).

وإذا نظرنا إلى القضية من زاوية السكان العرب المحليين نجد أن مَواطن العرب في الجليل هي العامل المسيطر على المعالم الطبيعية للمنطقة. فقد كان العرب، ولا يزالون، يشكّلون الأغلبية، ويتوارثون الأرض جيلا بعد جيل. وترتبط صِلتهم بالأرض بعوامل تاريخية وثقافية متشابكة. ويرون أن قراهم وأراضيهم هي وطنهم بغضّ النظر عن صاحب السيادة عليها. وعلى الرغم من جميع المحاولات التي قامت الدولة بها لنقلهم وقطع روابطهم بالمنطقة، فإنهم قاموا بمَدْيَنة (urbanization) قراهم، وبذلوا في الوقت ذاته جهودا هائلة لتعبئة ما تبقّى من مواردهم الطبيعية في سبيل حماية أراضيهم من الاعتداء عليها وتجزئتها.

إن الذين يقرّون سياسة التهويد، بوصفها هدفا قوميا، يميلون إلى اعتبار الواقع الجغرافي للقرى والديار العربية عقبة تعترض تنفيذ هذه السياسة. ويحتمل كذلك أنهم يعتبرون واقع وجود السكان العرب بمثابة الاتجاه نحو إنشاء «منطقة قلب» عربية في الجليل. ولهذا توضع سياسة الدولة وتنفّذ لمنع إنشاء منطقة كهذه.

الأيديولوجية الصهيونية وفكرة التهويد

سنستخدم هنا مفاهيم ونماذج مستمدة من الجغرافيا السياسية، لإلقاء ضوء على ترابط القوى المحركة (الديناميات) السياسية بالظواهر المكانية (spatial phenomena) وصلة هذا بدراسة الجليل. وهناك صلة مباشرة بين سياسة «التهويد» الإقليمية وموقف الأيديولوجية الصهيونية من فلسطين. على أن الهدف الصريح لتلك السياسة الإقليمية هو التوصل في الجليل إلى توازن ديموغرافي إيجابي لمصلحة اليهود. فطوال عشرات الأعوام كانت السياسة الصهيونية تهدف إلى أمور، منها «وضع جميع الأراضي في البلد [فلسطين] في أيدي الشعب [اليهودي] وذلك بجعل أغلبية الأراضي والعقارات ملكا للدولة والحركة الصهيونية.»[٢٠] وفي الوقت ذاته، هناك علاقة مباشرة بين سياسة التهويد والطريقة التي ينظر بها اليهود الإسرائيليون (بمن فيهم صانعو القرار الذين يشاركون في وضع مخططات السياسة الإقليمية) إلى السكان العرب في إسرائيل: فمن الناحية النظرية، يُعتبر هؤلاء مواطنين إسرائيليين يتمتعون بحقوق متساوية من جهة (على الرغم من أنهم يُعتبرون «أقلية»)، ومن جهة أُخرى، ومن الناحية القومية، يعتبرون جزءا من الشعب العربي الكبير الذي هو في نزاع مع اليهود الإسرائيليين بشأن أرض فلسطين. ويتجلى هذا في اعتبار المواطن العربي «قوة نابذة للمركز»،[٢١] أي قوة متمردة تهدد مصالح الدولة، وتشكّل تهديدا لسلامة

(٢٠) A. Granott, *Agrarian Reform and the Record of Israel* (London: Eyre and Spottiswoode, 1956), p. 104.

(٢١) Hartshorne, *op.cit.*, pp. 130-145; Pounds, *op.cit.*, p. 13.

أراضيها. ويبدو من هذا أن الصورة العدائية التي يحملها اليهود الإسرائيليون للعرب خارج إسرائيل بصورة عامة، وللعرب الفلسطينيين بصورة خاصة، قد صارت تشمل السكان العرب في إسرائيل.

وعليه، فإن «الصورة الشعبية» المسيطرة لدى اليهود الإسرائيليين تنطوي على نظرة سلبية إلى السكان العرب. هذا بالإضافة إلى أنها أصبحت عاملاً بُنيويا في السياسة الإسرائيلية الرسمية نحو المواطنين العرب. وقد علق موير على القوى المحركة (الديناميات) لنشوء، وتطوّر، صورة قومية لدى واضعي السياسة بقوله:

> إن الصورة القومية صورة تاريخية تتكون بصورة رئيسية لدى الفرد في إبّان الطفولة وفي محيط الأسرة؛ وهي في العادة صورة شعبية قائمة على نظرة انتقائية للأمة، وتشدّد على الأمجاد والمظالم الماضية، ويدعمها المؤرخون الوطنيون ورجال الصفوة من السياسيين الوطنيين. وأفراد الصفوة أنفسهم يرثون الصورة، لكنهم يسعون خلال نشاطهم السياسي لتأكيد نواحٍ معيّنة منها من أجل تعزيز مراكزهم، وزيادة التجانس القومي، وتجنيد الآراء الشعبية لدعم سياساتهم.(٢٢)

وقد كان لمثل هذه الصور والمفاهيم تأثير في جميع المخططين وصانعي القرار الإسرائيليين. والنموذج الجغرافي الذي اقترحه كوهن وروزنتال (Cohen and Rosenthal) لتحليل الأنظمة السياسية(٢٣) صالح جدا للتطبيق على حالة الجليل. فسياسة «التهويد» توازي عنصر «العمليات السياسية» في نموذج كوهن ــ روزنتال (ص ٦ ــ ١١). وقد استمدت العمليات السياسية الدعم من النظام السياسي (أي من الحكومات الإسرائيلية المتتالية)، ومن القوى المجتمعية (أي الأيديولوجية الصهيونية).

ولمّا كان إقليم الجليل يتميّز بتمركز قوي نسبيا للعرب الفلسطينيين، فقد اعتبرته الحكومات الإسرائيلية جميعها منطقة غير مستقرة وهدفا للاستيطان اليهودي المكثف.(٢٤) وصار الإقليم يُعتبر «منطقة سياسية»،(٢٥) أي أنه صار يُنظر إلى المعالم الطبيعية في الإقليم كأنها ذات قياسات مختلفة عن نظائرها في الأقاليم الأخرى التي تعيش فيها قلة من العرب أو لا يعيش أحد منهم فيها على الإطلاق. بل إن المعالم الطبيعية داخل الإقليم

---

(٢٢) Muir, *op.cit.*, p. 69.

(٢٣) S. B. Cohen and L. D. Rosenthal, «A geographical mode for political systems analysis,» *The Geographical Review*, 61, (1), (1971), pp. 6-11.

(٢٤) N. Menuhin, «Concepts and Strategies for analysing and handling problems of a critical region- the land of Galilee» (Rehovot: Settlement Study Centre, *Working Papers*, No. 6, 1982) (in Hebrew).

(٢٥) Cohen and Rosenthal, *op.cit.*, p. 7.

ذاته صار ينظر إليها على أساس مدى التجمع السكاني العربي فيها. ففي المناطق الجبلية من الجليل تعيش أكبر نسبة من السكان العرب، ويمكن وصفها في ضوء نموذج كوهن ــ روزنتال بأنها «منطقة عمل سياسي».(٢٦)

ويمكن، بسهولة، ملاحظة ما يقوم به النظام السياسي من «إجراءات» في هذه المنطقة. إذ إن أبعادها المكانية تنعكس في إطار تغيّر معالم الجليل في القيود المفروضة على توسع القرى والمساكن العربية.

الخلاصة

حاولنا في هذا الفصل إبراز الظاهرة الجغرافية السياسية التي تميزت منطقة الجليل بها من باقي مناطق فلسطين. وقد استخدمنا التقسيمات الإحصائية الرسمية للدلالة على تنوع التوزيع السكاني العربي وتمركزه في وسط الجليل. وقد افترضنا أن مثل هذا النمط في التوزيع أشبه بتكوين «قلب عربي»، وهو الأمر الذي دفع السلطة المركزية (إسرائيل) إلى برمجة سياسة التهويد، والحيلولة دون تكوّن ذلك القلب.

فمن وجهة نظر التخطيط الإقليمي للمنطقة تُعتبر سياسة التهويد عملية سياسية لها دوافع أيديولوجية صهيونية. وعليه، فإنه لا يمكن أنه تعود سياسة التهويد بالفائدة على جميع سكان المنطقة، كما يزعم أصحاب الدراسات الإسرائيلية.(٢٧)

إن واضعي سياسة التهويد يعرفون جيداً أنه لا يمكن تنفيذ مثل هذه السياسة من دون وضع بعض الموارد الاقتصادية العربية في تصرف المستوطنين اليهود، وأن مثل هذا الإجراء سيواجه معارضة من قبل السكان الأصليين وسيؤدي إلى التصادم معهم. وهذا ما جعل للجليل قيمة استراتيجية كبرى، لها صلة بمدى استمرار وجود الكيان العربي فيه.

ويجدر بنا أن نشير هنا إلى أن سياسة التهويد لا تستهدف الجليل وحده؛ فهناك أنماط مشابهة من المخططات الإقليمية في باقي مناطق فلسطين.(٢٨) وعلى الرغم من أن تلك المخططات قد تختلف في توقيتها، فإنها جزء أساسي من عملية بناء إسرائيل «كدولة يهودية» داخل بلد عربي آهل.

---

(٢٦) *Ibid.*, p. 11.

(٢٧) أنظر ادعاءات يفتاحئيل وروملي وردّ فلاح عليها:

O. Yiftachel and D. Rumley, «On the impact of Israel's Judaization Policy in the Galilee,» *Political Geography Quarterly*, Vol. 10, No. 3 (1991), pp. 286-296; G. Falah, «The facts and fictions of Judaization policy and its impact on the majority Arab population in Galilee,» *Political Geography Quarterly*, Vol. 10, No. 3 (1991), pp. 297-311.

(٢٨) أنظر: Nakhleh, *op.cit.*

الفصل الثاني
برامج التهويد في الجليل وسبل تنفيذها

مقدمة

كان تحويل فلسطين إلى كيان يهودي هدفاً يراود الحركة الصهيونية والوكالة اليهودية منذ زمن طويل وقبل تأسيس دولة إسرائيل سنة ١٩٤٨. وقد جرى التلميح إلى المخططات الصهيونية للسيطرة على الجليل وتهويده، وذلك في وقت مبكر يعود إلى سنة ١٩٣٧ حين أدلى بن ـ غوريون بشهادته أمام لجنة بيل.[١]

وعند تقويم تأثير عملية التهويد عبر الزمن يجد المرء انعكاساتها في الأنماط المتغيرة لجغرافية الاستيطان: ذلك بأن العديد من الأماكن والمناطق العربية التي كانت عربية تماماً، أو أغلبيتها عربية، صارت يهودية في أكثرها. وقد وصف نجم ومُعمر هذا النمط الجغرافي بأنه «طمس العروبة» (de-Arabization).[٢]

ويمكن التعرف إلى مراحل ثلاث لبرامج التهويد في الجليل منذ حرب ١٩٤٨، لكل مرحلة منها تأثيرها الخاص في التطور المديني (urban) للسكان العرب في المنطقة.

المرحلة الأولى، ١٩٤٨ ـ ١٩٧٤

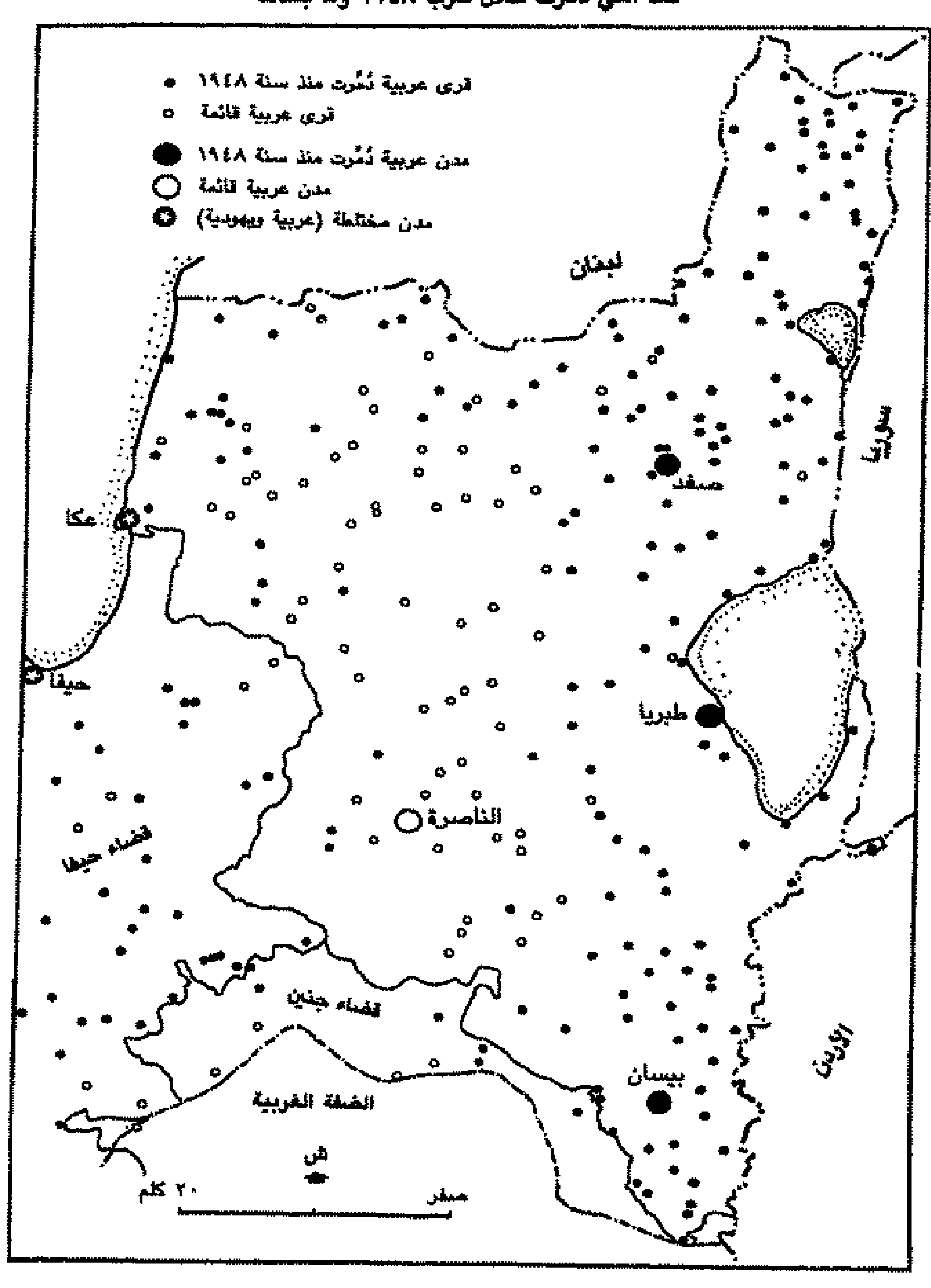
يمكن تقسيم هذه المرحلة إلى قسمين: (أ) طمس عروبة المنطقة عقب التشتت الكبير خلال حرب ١٩٤٨ وبعدها (الخريطة رقم ٢ ـ ١)؛ (ب) إقامة العديد من المستوطنات اليهودية الجديدة، وخصوصاً المستوطنات الريفية (الخريطة رقم ٢ ـ ٢).

ومما جعل أول محاولة ضخمة لتهويد الجليل، أو طمس عروبته، ممكنة حملتان عسكريتان صهيونيتان في ١١ أيار/مايو و ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٨، أدّتا إلى احتلال

(١) Kh. Nakhleh, *The Two Galilees*, Arab World Issues, Occasional Paper: No. 7 (Belmont, Mass.: Association of Arab University Graduates, 1982), p. 12.

(٢) B. K. Nijim and B. Muammar, *Toward the de-Arabization of Palestine/Israel 1945-1977*. (Dubuque: Kendall/Hunt, 1984).

الخريطة رقم ٢ ـــ ١
شمال فلسطين:
التوزيع الجغرافي للديار العربية بما فيها
تلك التي دُمّرت خلال حرب ١٩٤٨ وما بعدها



اللواء الشمالي بأسره، وإلى تقلّص السكان الأصليين من العرب بنسبة ٥٦٪. وفي الوقت ذاته، ازداد عدد سكانه اليهود بنسبة ٣٥٪ كما يبدو بوضوح في الجدول رقم ٢ ــ ١.

ويبدو طمس العروبة في شمال فلسطين في أوضح صوره بين سكان المدن، كما هو مبين في الجدول رقم ٢ ــ ٢. وبقيت الناصرة أكبر منطقة يسكنها العرب في المنطقة وفي إسرائيل بعد حرب ١٩٤٨. هذا على الرغم من أن ٢٠٪ من سكانها فرّوا أو طردوا خلال الحرب. وفي صيف سنة ١٩٤٨ كان ثلث سكان الناصرة من اللاجئين.(٣)

الجدول رقم ٢ ــ ١
السكان العرب واليهود في اللواء الشمالي
في فترتين زمنيتين مختارتين

السنة	العرب	اليهود
١٩٤٦/١٢/٣١*	٢٠٧,٤٩٠	٣٩,٤١٠
١٩٤٨/١١/٨**	٩٠,٦٠٠	٥٣,٤٠
الفارق (٪)	- ٥٦,٣ ٪	+ ٣٥,٥ ٪

* UN. General Assembly, Ad Hoc Committee, Second Session, November 1, 1947, *Report of Sub-Committee* 2 A/Ac. 14/32, p. 43.

** Statistical Abstract of Israel 1981: 32, Table II/3, cited in: Kh. Nakhleh, *The Two Galilees*, Arab World Issues, Occasional Papers: No. 7 (Belmont, Mass.: Association of Arab-American University Graduates, 1982), p. 13.

وتوضح لنا الخريطة رقم ٢ ــ ١ النمط المميز للقرى العربية التي دُمرت خلال الحرب وبعدها. ويشير النمط ذاته إلى أن القسم الأكبر من القرى والضِّيع العربية المدمَّرة يقع في المنطقة التي أدخلها قرار التقسيم (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧) في الدولة اليهودية. والواقع أن تدميرها كان استراتيجية ميّزت الأعمال العسكرية الصهيونية في جميع أنحاء فلسطين. وكانت نتيجتها المباشرة أن صارت أغلبية القرى والضّيع العربية، التي بقيت بعد وقف إطلاق النار، داخل الدولة العربية التي نصّ قرار التقسيم عليها. وتشير الخريطة رقم ٢ ــ ١، كذلك، إلى أن عددا كبيرا من الديار العربية المدمرة يقع قرب مناطق الحدود مع لبنان وسوريا والأردن.

(٣) C. S. Kamen, «After the Catastrophe II: The Arabs in Israel, 1948-51,» *Middle Eastern Studies*, 24 (1) (1988), p. 70.

كانت استراتيجية الاستيطان الإسرائيلية في هذه المرحلة (الخريطة رقم ٢ ــ ٢) موجهة نحول ملء «الفراغ» الذي خلّفته الحرب في المنطقة.

كانت مدن بيسان وطبريا وصفد قد أفرغت من سكانها العرب (الجدول رقم ٢ ــ ٢) وحل مكانهم فيها سكان يهود. واحتل المهاجرون اليهود على الفور عددا كبيرا من القرى والضِّيع العربية التي هُجرت. وفي عدد من الحالات احتفظ اليهود حتى بأسمائها القديمة.[٤] «وهكذا فإن الدولة الإسرائيلية 'ورثت' ثروة من العقارات والأراضي الزراعية والمنشآت الاقتصادية وأثاث البيوت والممتلكات الخاصة.»[٥] وفي الأعوام الأولى جرى الاستيطان الفوري لأسباب سياسية واقتصادية؛ إذ كانت هناك حاجة إلى استيعاب السيل المتدفق من المهاجرين اليهود في الدولة بأسرع وقت ممكن؛ وفي الوقت ذاته، كان هناك شعور بالحاجة إلى خلق أمر واقع «وإعادة إسكان اليهود» في مباني وأراضي القرى العربية المهجورة

الجدول رقم ٢ ــ ٢
سكان المدن العرب في شمال
فلسطين/إسرائيل في سنتين مختارتين

	١٩٤٥*	١٩٥١**
حيفا	٦٢,٨٠٠	٧,٥٠٠
الناصرة	١٤,٢٠٠	٢٠,٣٠٠
عكا	١٢,٣١٠	٤,٢٢٠
شفا عمرو	٣,٦٣٠	٤,٤٥٠
بيسان	٥,١٨٠	-
صفد	٩,٥٣٠	-
طبريا	٥,٣١٠	-
المجموع	١١٢,٩٦٠	٣٦,٤٧٠

* S. Hadawi, *Village Statistics 1945* (Beirut: PLO Research Center, 1970), pp. 41-77.

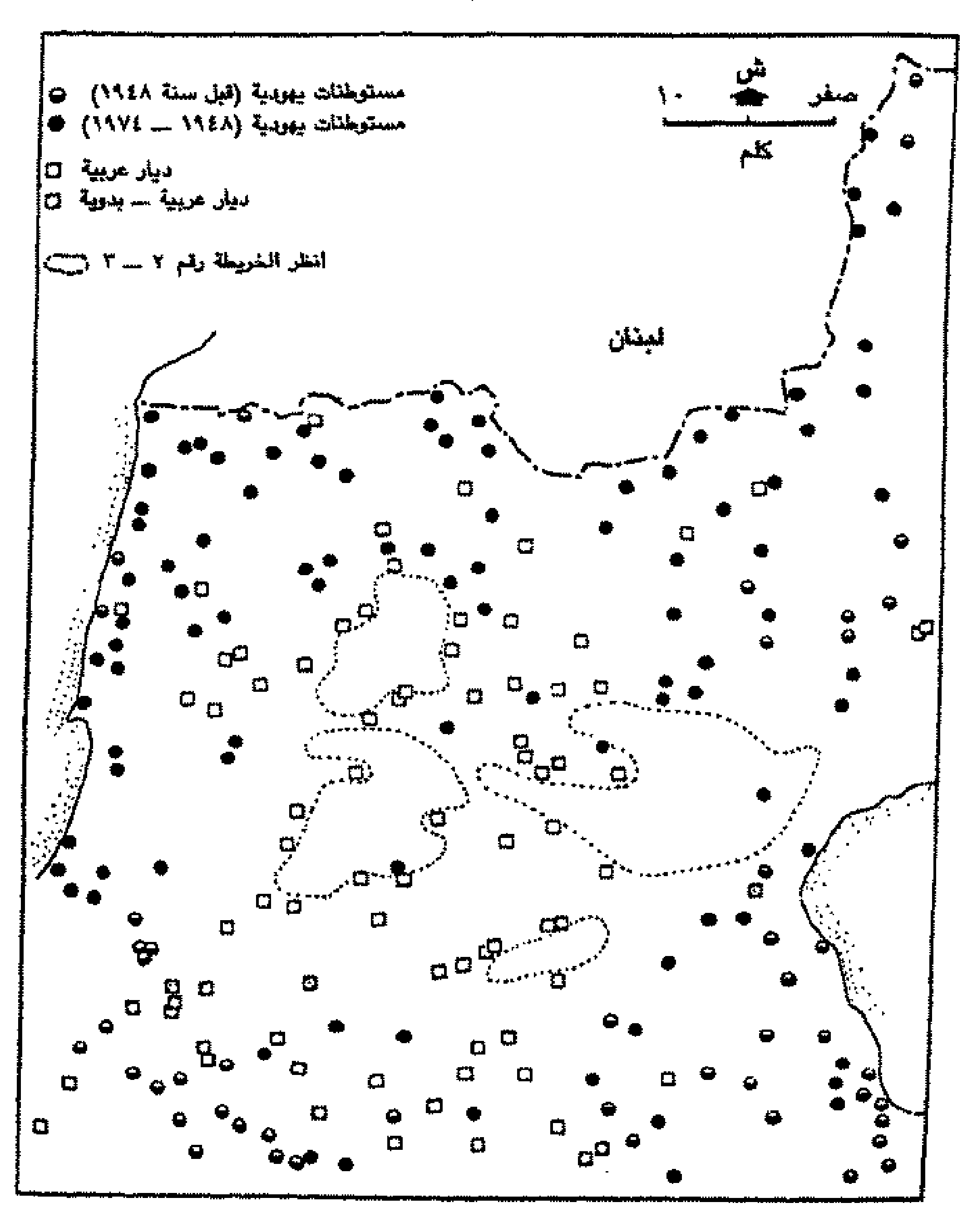
** State of Israel, Central Bureau of Statistics, Moslems, Christians and Druzes in Israel, Population and Housing Census 1961, Publication No. 17 (Jerusalem: Central Bureau of Statistics, 1964), pp. 102-109.

---

(٤) G. Falah, «The invisible aspects of Palestine Human Geography as reflected in Israeli Official Sources,» paper presented at the AAG West Lake Division Conference, University of Minnesota, Duluth (October 10-12, 1991).

(٥) R. Khalidi, *The Arab Economy in Israel* (London: Croom Helm, 1988), p. 35.

الخريطة رقم ٢ ــ ٢
التوزيع الجغرافي للمستوطنات اليهودية
والديار العربية الريفية لسنة ١٩٧٤



للحيلولة دون عودة أحد من أهلها السابقين، الذين طردوا من أراضي الدولة الجديدة، أو الذين تحولوا إلى «نازحين بلا مأوى» داخلها.[٦] ومارس نازحو الجليل الضغط على السلطات الإسرائيلية بطرق مختلفة لإعادتهم إلى قراهم.[٧] لكن السلطات الإسرائيلية رفضت أن تأذن لهم لئلا يكون ذلك سابقة، حتى بالنسبة إلى تلك القرى التي نقل أهلها بعد أن تلقوا وعداً من السلطات العسكرية الإسرائيلية بإعادتهم إلى قراهم بعد انتهاء الحرب، مثل القريتين المسيحيتين إقرت وكفر برعم.[٨]

وتُرينا الخريطة رقم ٢ ـ ٢ النمط المميَّز للمستوطنات الريفية في الجليل عند نهاية هذه المرحلة. فقد أحيطت القرى والضيع العربية الواقعة في قلب المنطقة من كل جهة بحزام من المستوطنات اليهودية. وتتألف هذا الحزام من المستوطنات اليهودية الريفية التي أقيمت على الحدود بعد سنة ١٩٤٨ مع تلك التي أقيمت قبل هذه السنة. ونجد من الزاوية الجيوبوليتيكية أن الحزام وقف حاجزاً يحول دون اتصال القرى والضيع العربية المتبقية في إسرائيل بنظائرها خارج الحدود في الدول العربية المجاورة.

ثم إن إقامة المستوطنات اليهودية الريفية الجديدة على الحدود الشمالية «لتأمين» المناطق الحدودية،[٩] اقترنت باستراتيجية تقضي بإزالة قرى عربية كاملة من هذه المناطق. فأُعلنت ١٧ قرية عربية «مناطق مُغلقة» وأُبعد سكانها أو ضُمّوا إلى قرى عربية أخرى.[١٠] وفي هذه الأثناء أُخضع الجليل كله، كما حدث في جميع المناطق العربية الأُخرى، للحكم العسكري، وبقي كذلك إلى سنة ١٩٦٦. وكان لهذه الإجراءات الأمنية تأثير حاسم في عمليات المَدْيَنة (urbanization) التي أخذت تنشأ في المنطقة، كما سيأتي لاحقاً.

---

(٦) C. S. Kamen, «After the Catastrophe I: The Arabs in Israel, 1948-51», *Middle Eastern Studies*, 23 (4) (1987), pp. 478-494; H. Mossa, «The geographical distribution of Arab homeland refugees in the Galilee region,» unpublished M. A. Thesis, University of Haifa, (1988), (in Hebrew).

(٧) Kamen, «After The Catastrophe I...,» *op. cit.*, pp. 489-491.

(٨) D. H. Nakkara, «Israeli Land Seizure under various defense and emergency regulations,» *Journal of Palestine Studies*, 54, (1985), pp. 28-30.

(٩) A. Granott, *Agrarian reform and the record of Israel* (London: Erye and Spottiswoode, 1956). p. 77; A. J. Parkison, «An analysis of the geographical implications of the Israel-Lebanon border: The Problems of Settlement in Northern Israel,» unpublished M. A. Thesis, University of Durham, Dept. of Geography, (1978); D. Newman, «Civilian and Military Resettlement as Alternative Strategies of Territorial Control: the Arab-Israeli Conflict,» *Political Geography Quarterly*, 8 (3), (1989). pp. 215-227.

(١٠) S. Jiryis, *The Arabs in Israel* (Beirut: Institute of Palestine Studies, 1969), p. 15.

وقد حدث اختراق استيطاني مكثف لمنطقة «القلب» العربية وسط الجليل خلال مرحلة التهويد الثانية (١٩٧٤ — ١٩٨٢).

لكن المرحلة الأولى كانت قد شهدت محاولة اختراق لقلب الجليل، وذلك بإنشاء ثلاث «مدن تطوير»، للتوصل إلى توازن ديموغرافي. ووقع عبء تحقيق التوازن على مدن ثلاث أنشئت في المنطقة الجبلية التي يحتشد فيها السكان العرب وهي: معالوت (١٩٥٧)، والناصرة العليا (١٩٥٧)، وكرميئيل (١٩٦٤).[١١] وكان للمواقع التي اختيرت لهذه المدن اليهودية الجديدة الثلاث، المحاطة بالعديد من القرى والضِيَع العربية، دور استراتيجي وأمني: كانت تهدف إلى قطع الاتصال الجغرافي للقرى العربية وإقامة حاجز يحول دون توسعها. وقد لوحظ هذا الدور الذي يقوم به الاستيطان اليهودي في المناطق ذات الكثافة السكانية العربية خارج منطقة الجليل.[١٢] وأُنشئت الناصرة العليا سنة ١٩٥٧ في إثر مصادرة أراضٍ تابعة للقريتين العربيتين عين ماهل والرينة، وأخرى من مدينة الناصرة (العربية). وسبق كذلك تأسيسَ كرميئيل سنة ١٩٦٤ مصادرةُ أراضٍ من القرى العربية: البِعْنة ودير الأسد ونحف.

وتأثرت أعداد كبيرة من القرى العربية الأخرى بسياسة مصادرة الأراضي التي نُقِلت في هذه المرحلة. ونقلُ الأراضي العربية، ولا سيما الزراعية منها، إلى المستوطنات والمشاريع اليهودية عملية مُوَثَّقة توثيقاً جيداً. (راجع المزيد عنها في الفصلين ٣ و ٥). ولم يكن الباعث على مثل تلك المصادرة تقوية القاعدة الاقتصادية للمستوطنات اليهودية فحسب، بل كذلك إنشاء «مناطق مُغلقة» يُمنع المزارعون العرب من دخولها. فقد كان الحدُّ من انتفاع العرب من الأرض، بوصفه استراتيجية للسيطرة على الأرض، هدفاً رئيسياً. وصودرت مساحات واسعة من الأرض الزراعية والمراعي وحُولت إلى «مناطق أحراج» خاضعة لسيطرة الصندوق القومي اليهودي كجزء من سياسة تهدف إلى «طمس عروبة التُراب»*. وهو أيضاً نوع آخر من التقهقر بالنسبة إلى تنمية الأراضي الزراعية وخسارة ثروة طبيعية.

لقد شكلت مصادرة الأراضي على نطاق واسع، بالإضافة إلى إنشاء ١١٧ مستوطنة يهودية،[١٣] خلال هذه الفترة (١٩٤٨ — ١٩٧٤)، العنصرين الرئيسيين في سياسة

---

(١١) B. Kipnis, «Role and timing of complementary objectives of regional policy: The Case of Northern Israel,» *Geoforum*, 15, (1984), p. 196.

(١٢) G. Falah, «Recent Jewish Colonization in Hebron,» in: D. Newman, ed., In *The Impact of Gush Emunim, Politics and Settlement in the West Bank* (London: Croom Helm, 1985b), pp. 231-246.

* نستعمل هنا مصطلح «طمس عروبة التراب» بديلا من وصف عملية نقل ملكية الأرض واستغلالها من أيد عربية إلى أيد يهودية.

(١٣) Kipnis, «Role and...,» *op. cit.*, p. 93.

التهويد. وكان لها تأثير حاسم في عملية المَدْينة التي كانت آخذة في الانتشار في القرى والضّيع العربية في الجليل.

إن العوامل الرئيسية التي كانت تقوم بدور حاسم في المَدْيَنة في أثناء هذه المرحلة هي: (أ) الحكم العسكري (إلى سنة ١٩٦٦)؛ (ب) غياب تخطيط اقتصادي واضح للوسط العربي. أضف إلى ذلك أن السياسة الرسمية نحو العرب اتّسمت بالإبهام. (هذا، إذا لم نذكر الإجراءات القمعية).

إن مماطلة الحكومة في اتخاذ قرارات تطويرية بشأن قضايا معينة، أو تأخرها في اتخاذ القرارات (مثلا بشأن محاولات تنظيم النمو المكاني للقرى والضّيع العربية) ووضع خطط مستقبلية شاملة غير مرنة،[١٤] قد أدّيا إلى عكس المقصود؛ إذ أدّيا إلى بناء المساكن الموصوفة بـ«العشوائية، وغير القانونية» في القرى العربية وحولها، بسبب الضغط الناجم عن التزايد الطبيعي للسكان. فهذا النمو العمراني الذي يعتبر مظهرا رئيسيا من مظاهر المَدْينة في القرية العربية أصبح يجابه الحكومة بمشكلة صعبة تؤثر في تنفيذ سياستها. فالنمو والتوسع العمراني في القرى عمليتان طبيعيتان تماما، لكن السلطات تعتبرهما قضية شائكة تعترض التخطيط، بسبب حرص الصهيونية على الاحتفاظ بأكبر قدر ممكن من الأرض لاستيطان اليهود.

كان الحكم العسكري القوة الحكومية الرئيسية التي فُرضت على سائر السكان في إسرائيل بين سنتي ١٩٤٨ و١٩٦٦.[١٥] وفي ظل هذا الحكم صارت السلطات في مركز يتيح لها أن تسمح أو تمنع تحرّك العمال العرب، وأن تتحكم في الوصول إلى المناطق المدينية (للعمل). وهكذا، فمن الناحيتين الاقتصادية والتنموية، نجد أن الحكم العسكري كان يضطلع بمهمة ذات حدّين: تأخير اتجاهات معينة لِمَدْينة القرى والضّيع العربية داخل إسرائيل في المجال الاقتصادي، والسماح، في الوقت ذاته، بالتوسع في مجالات أُخرى. ويعود هذا التأخر (في المَدْيَنة)، بصورة رئيسية، إلى أنه لم يكن هنالك، قبل سنة ١٩٦٦، تراكم لرأس المال، ولا حرية في الاتصال بالأماكن المجاورة، ولا سكان قادرون على التنمية.[١٦]

(١٤) M. Meyer-Brodnitz, «Social aspects in planning the Arab sector: regulatory planning and the self-construction process,» *Engineering and Architecture*, 7-8 (1978), pp. 11-15 (in Hebrew).

(١٥) Y. Ben-Porath, *The Arab labour force in Israel* (Jerusalem: Maurice Falk Institute, 1966).

(١٦) G. Falah, «The Development of Urban functions in the Arab settlements of Central Galilee: a field research report,» submitted to Institute for Development Anthropology (Binghamton, New York, 1985a), p. 5; R. Khamaise, «Industrialisation of Arab villages in Israel,» unpublished M. Sc. Thesis (Haifa: Technion, 1984) (in Hebrew).

على أن الحكم العسكري كان، من الناحية الاخرى، عاملا رئيسيا في خلق ما وصفه ميير ـ برودنيتز (Meyer - Brodnitz) بـ «المَدْيَنة الكامنة»،(١٧) أي قيام السكان العرب بالمَدْيَنة في إطار قراهم، وليس نتيجة للهجرة من القرى إلى المدن التي تميّز كثرة من المناطق في الشرق الأوسط وسائر أنحاء العالم الثالث. وكان تأثير الحكم العسكري من هذه الناحية حاسما: إذ حبس العرب في قراهم مدة ١٧ ـ ١٨ عاما، الأمر الذي دفعهم إلى تكوين روابط وولاءات محلية قوية وبُنية تحتية سكنية قوية في القرية. وصارت القرية في نظرهم الملاذ الأمين للأسرة والممتلكات. وقلّما كان يصدر ترخيص لهم للعمل في المدن اليهودية طوال الأعوام العشرة الأولى من الحكم العسكري. فقاموا ببناء البيوت على أراضي أجدادهم، وقاموا بتأمين قاعدة لوجودهم على أفضل وجه ممكن في إطار قراهم.

وبعد إلغاء الحكم العسكري سنة ١٩٦٦ اتجهوا إلى البقاء في قراهم. ويَصْدُق هذا بصورة خاصة على النازحين الذين لا أرض لهم، والذين كانوا قد طُردوا، أو نُقلوا، من مختلف قرى الجليل المهجورة وسكنوا في مناطق عربية أُخرى فيه. فقد تمكنوا، خلال سعيهم وراء «موطن» بديل، من الحصول على أراض في قرية جديدة وبناء بيوت لهم فيها، وذلك لأن السلطات كانت قد حظرت عليهم العودة إلى قُراهم الأصلية. ومن المرجح أن هؤلاء المهجّرين لا يميلون إلى اقتلاع أنفسهم مرة أُخرى والهجرة إلى المدن بعد أن نجحوا في تأمين مساكنهم الجديدة. هذا بالإضافة إلى أن الرغبة القوية لدى كثرة من الفلسطينيين ـ داخل فلسطين وخارجها ـ في العودة إلى قراهم وأراضيهم السابقة عززت تعلق عرب فلسطين داخل إسرائيل بقراهم. وعليه، فقد أعيد توطين هؤلاء النازحين «الداخليين» وقطاعات كثيرة من القبائل البدوية في القرى العربية التي بقيت بعد سنة ١٩٤٨.

كان لهذا كله تأثير جوهري بالنسبة إلى ظاهرتين رافقتا عملية المَدْيَنة في القرى العربية: أولاهما أن هؤلاء السكان الذين أُعيد إسكانهم كوّنوا جزءا لا يستهان به من سكان القرى. ففي بعضها يشكلون ٥٠ ٪ من السكان، مثل الجُدَيدة وشَعب ويافا (يافة الناصرة). كما يشكلون من ثُلث إلى رُبع مجموع السكان في قرى كفر ياسيف، وأبو سِنان، وكابول، وطمرة، والرامة. واستقرت جماعات كبيرة من البدو في قُرى مثل ترشيحا ودير حنا والمُغار وعيلبون وبَلدتَي الناصرة وشفا عمرو.(١٨) ويجب أن نلاحظ أن نسبة النمو الديموغرافي الطبيعي

---

(١٧) M. Meyer-Brodnitz, «Latent urbanization in Arab villages,» *Environmental Planning Association Quarterly*, 8-9. (1969), pp. 4-12.

(١٨) G. Falah, «Patterns of spontaneous Bedouin settlement in Galilee» (Durham: University of Durham, Dept. of Geography), Occasional Publications (N. S.), No. 18, (1983). pp. 56-58.

للسكان العرب في إسرائيل بلغت أوجها في هذه الفترة (١٩٦٥)، وهي ٤٤,٦ في الألف. وتعتبر هذه من أعلى النسب في العالم. وقد أدّت هذه العمليات الديموغرافية إلى ازدياد سكان القرى بنسبة كبيرة.

أما الظاهرة الثانية، التي ولدتها جماعات النازحين على مستوى القرية، فهي «الجيرة» السكنية داخل القرية. فهؤلاء النازحون كانوا، في كثير من الأحيان، يفدون من القرى المهجورة على الديار الجديدة بأعداد كبيرة؛ وكانوا حالما يقررون الاستقرار في قرية جديدة، يسكنون في بيوت متجاورة، وهكذا كوّنوا أحياء منفصلة في القرى المضيفة. وكان يحدث أحيانا أن تتكرر هذه الظاهرة في أنحاء مختلفة من القرية الواحدة.[١٩] وفي تلك الأثناء استمرت القرية في التوسع من مركزها في اتجاه محيطها. وصارت المساحات (الخالية) بين بيوت النازحين والبيوت الجديدة في القرية تُملأ ببيوت أُخرى. وهكذا انتشرت البيوت انتشارا واسعا على أراضي القرية.

وقامت السلطات الرسمية بدور مهم في هذه العملية، بسبب موقف الحكومة من هذه الظاهرة. فقد كانت السلطات الإسرائيلية ترغب في أن ترى اللاجىء مستقرا في بيت جديد في قريته الجديدة ومعتادا على الحياة فيها؛ ذلك بأن ولاءه لها واعتياده على حياتها يضعفان في النهاية حقوقه في العودة إلى قريته الأصلية (المدمرة بصورة عامة). بل إن السلطات في بعض الحالات أصدرت رُخصا رسمية للبناء على الرغم من أن الدولة كانت تصر على عدم السماح بإقامة مساكن في مثل تلك المناطق.

لكن لم يكد يجري إدخال تخطيط المناطق (zones) إلى القرى العربية في مرحلة لاحقة حتى صار توسع رُقعة المساكن مشكلة أمام المخططين، واعتبرته السلطات الرسمية تطورا سلبيا، وخصوصا أنه صارت تنشأ صلات بين القرى العربية المتجاورة ـــ فمثل تلك الصلات كان غير مرغوب فيه بالنسبة إلى سياسة التهويد كما سيأتي لاحقا. (أنظر أيضا الفصل الخامس).

وهناك معلم بارز آخر للمَدْيَنة يجري ذكره كثيرا، وينطوي على تغيّرات في نمط العمالة: وهو الزيادة في فئة الأُجراء* كنتيجة مباشرة لتناقص المشتغلين بالزراعة.[٢٠] وجاء النقص في عدد هؤلاء كنتيجة مباشرة لسياسة تهويد التربة (بما فيها من مصادرة للأراضي على نطاق واسع). ثم إن تناقصهم وتحوّلهم إلى عمال (بالأجر) هو معلم مميز للقرى العربية المُمَدْيَنة في إسرائيل. فالمَدْيَنة متصلة هناك اتصالا وثيقا بنشوء براعم طبقة بروليتاريا بلا أرض في هذه

(١٩) Mossa, *op.cit.*, pp. 72-86.

* العمال الذين يتقاضون أجورا.

(٢٠) Ben-Porath, *op.cit.*; *Khamaise*, *op.cit.*

القرى. وظل هذا النمط متبعا كسياسة حكومية، وخصوصا خلال المرحلتين الثانية والثالثة من التهويد.

المرحلة الثانية، ١٩٧٤ ــ ١٩٨٢

> مناظر الجليل الطبيعية ساحرة، وجباله الشاهقة جميلة. لكن أغلبية جباله حتى اليوم جرداء وتستغيث طالبة التنمية، وتصرخ طالبة المزيد من القرى للناس وللأطفال السعداء المرحين... فلنشترك جميعا في مشروع يهدف إلى إنشاء أماكن استيطان تقدمية! هيّا بنا نغزو الجليل القفْر! دعونا نستوطنه بأعداد كبيرة! دعونا نغير خريطة الجليل!(٢١)

نجد هذا النص مرفقا بخريطة أصدرها الصندوق القومي اليهودي سنة ١٩٨٠ بغية اجتذاب اليهود للمجيء والاستقرار في الجليل. إن الدعوة إلى تغيير «خريطة الجليل» في هذا النص شرح مناسب بوجه خاص كمقدمة لهذا القسم لأنه يركز على المرحلة الثانية لتهويد الجليل. فسياسة «تهويد التربة»* أشد ما تكون بروزا في هذه المرحلة. وأنشئت المستوطنات اليهودية الجديدة في وسط الجليل لتعزيز مظهر آخر لسياسة التهويد كما يقول روكاح (Rokach):

> تشكل القضية الديموغرافية جزءا [واحدا] من وضع الجليل غير الملائم... ففيه، من ناحية، مناطق شاسعة خالية من السكان اليهود، وفيه من ناحية أُخرى تزايد طبيعي للسكان غير اليهود [العرب] خلق تعطشا إلى الأرض. ومما يزيد في خطورة المشكلة عدم وجود تخطيط مفصل للقرى غير اليهودية [العربية]، والكثافة المتزايدة باستمرار داخل حدود [هذه] القرى.(٢٢)

استخدم روكاح في تقويه للمشكلة إحصاءات خاصة بنمط استخدام الأرض في الجليل أعدّها مركز دراسة الاستيطان في رحوفوت. وقد قُدّمت الأرقام لتظهر ما يلي:

> إذا نظرنا إلى مجموع أراضي الجليل التي هي في تصرّف السكان والتي تبلغ ٤٨٩,٠٠٠ دونم، وجدنا أن ١٣٣,٠٠٠ دونم منها (أي ٢٧,٢ ٪) خاضعة للسكان اليهود، وأن ٣٥٦,٠٠٠ دونم (أي ٧٢,٨ ٪) خاضعة للسكان غير اليهود [العرب]، وأن الـ ٦٣١,٠٠٠ دونم المتبقية أرض حكومية... منها ٣٠٥,٠٠٠ دونم (أي ٤٨,٣ ٪) تقع في دائرة نفوذ السكان غير اليهود [العرب].(٢٣)

---

(٢١) Jewish National Fund, *Map. Settlement plan in mountainous Galilee* (Jerusalem: Publications of Education and Youth, 1980) (in Hebrew).

* نستعمل مصطلح «تهويد التربة» بمفهوم «طمس عروبة التراب» نفسه المذكور سابقا.

(٢٢) A. Rokach, *Galilee Development and Settlement* (Jerusalem: Jewish Agency for Israel, Dept. of Rural Settlement, 1982), pp. 14-15 (in Hebrew).

(٢٣) Settlement Study Centre, *The Development of Mountainous Galilee* (Rehovot, 1978), p. 6 (in Hebrew).

على أنه لا بد من النظر في هذه الأرقام بحذر شديد، لأنّ فيها محاولة لتشويه الواقع على نحو منهجي. فهي أولا تتبع لـ «القسم المخطط» من الجليل وليس للإقليم كله. ففي القسم المخطط كما يذكر المصدر ذاته لسنة ١٩٧٧،(٢٤) كان يعيش ١٥١,٠٠٠ عربي يشكلون ٦٨,٢ ٪ من مجموع سكانه. ومن الطبيعي جدا أن يمتد نفوذ الفريق الأكثر عددا فوق أكبر نسبة من الأراضي: فالعرب الذين يشكلون ٦٢,٢ ٪ من مجموع السكان يسيطرون على ٧٢,٨ ٪ من أراضي هذه المنطقة.

يجب أن يستند التحليل الصحيح إلى معدل حجم الأرض لكل شخص. وإذا قبلنا الأرقام كما هي، نجد الحساب يشير إلى أن معدل نصيب الشخص هو ٢,٣٥ دونم لكل فرد من السكان العرب بالمقارنة بنصيب كل فرد من السكان اليهود وهو ١,٨٩ دونم. وبعبارة أخرى، فإن معدّل نصيب اليهودي من الدونمات في سنة ١٩٧٧ كان يبلغ نحو ٨٠ ٪ من معدل نصيب العربي. وإذا تذكرنا أن الفارق بين المعدل الطبيعي لتكاثر السكان العرب واليهود (الذي قُدّر في نهاية السبعينات بـ ٣٥ في الألف للقطاع العربي و١٩ ــ ٢٠ في الألف للقطاع اليهودي)،(٢٥) نجد أنه خلال عدة أعوام سيكون معدل نصيب العربي من الأرض قد تضاءل وأصبح مساويا لمعدل نصيب اليهودي.

ولتشويه الأرقام مصدر آخر يتولد من أن المنطقة المخصصة لـ «إقليم التخطيط» في الجليل، كما نرى في الخريطة المرفقة بالدراسة،(٢٦) استُثني منها عدد كبير من القرى العربية المتاخمة للحدود الغربية والجنوبية لمنطقة التخطيط، أي قرى دبورية، وإكسال، وبير المكسور، وبلدة شفا عمرو، وعبلّين، وتمرة، وكابول، وشَعَب، والجُديدة، والمَكْر، وجولس، وكفر ياسيف، وأبو سِنان. لقد استثنيت هذه القرى من الحساب على الرغم من أنها تقع على مسافة تتراوح بين نصف كيلومتر وثلاثة كيلومترات من حدّ «إقليم التخطيط»، وعلى الرغم من أن قسما من أراضي هذه القرى داخل فعلا في إقليم التخطيط. وهذا يعني أن نسبة مهمة من السكان العرب أخرجت من الحساب. ولولا هذا لكان معدل ما في حيازة العربي أقل بمقدار تلك النسبة.

والمؤسف أن الباحثين والمعلقين الإسرائيليين قبلوا الأرقام كما هي، وأشاروا في الوقت ذاته إلى أن «المنطقة الإدارية في الجليل الجبلي ظلت حتى سنة ١٩٧٨ تُشكّل ثلث المنطقة

---

(٢٤) *Ibid.*, p. 6.

(٢٥) M. Sicron, «Changes in the Population of the Northern District and its Demographic Composition,» *in:* A Shmueli et al., eds., *Land of Galilee* (Haifa: University of Haifa, Applied Scientific Research Co.), p. 504 (in Hebrew).

(٢٦) Settlement Study Centre, *op.cit.*

الإدارية لمستوطنات غير اليهود»،(٢٧) بدلا من التدقيق في النصيب الفعلي للفرد من الأرض.

وبالاستناد إلى الإحصاءات السابقة وتفسيرها اتُّهم السكان العرب بأنهم يشكّلون «خطراً» محتملاً قد يؤدي إلى إنشاء «مجموعة متراصة من المستوطنات غير اليهودية»،(٢٨) أو إلى «الاعتداء» على أراضي الدولة واحتلالها. وفي رأي روكاح أنه «بصرف النظر عن أن هذا التطور غير قانوني، فإنه يزيد في عزلة المستوطنات اليهودية في هذه المناطق، ويجعل من الصعب عليها أن تحتفظ بشبكة من الخدمات الإقليمية المشتركة.»(٢٩)

وبالنظر إلى ما وصفه الباحثون وصانعو القرار الإسرائيليون بـ«عدم التناسب» في الانتفاع بالأرض وحيازتها، فقد رأت السلطات أن السيطرة على الأرض تتحقق بإنشاء مستوطنات ريفية، في حين أن التوازن الديموغرافي سيتم عبر استراتيجية تعزيز المدن التطويرية. وتطبيقاً لهذه الاستراتيجية اقترحت وزارة الإسكان سنة ١٩٧٧ «استراتيجية مدينية مُعجّلة» للجليل تقضي بتعبئة جميع الموارد الممكنة لإحداث تطورات هائلة في مدن كرميئيل، والناصرة العليا، وصفد.(٣٠) وعملاً بهذه الاستراتيجية تقرر وجوب زيادة المنشآت الحكومية لتصل إلى ٣٢٪ من المنشآت في البلاد كلها، وذلك بالمقارنة مع ١٥٪ فقط في سنة ١٩٧٥. واتُّخذ قرار آخر عام ١٩٧٨/١٩٧٩ لمنح مساعدات حكومية لبناء المساكن تبلغ نحو ٩٥٪ من مجموع قيمتها.(٣١)

إن تنفيذ استراتيجية المَدْينة في نطاق مدن التطوير اليهودية القائمة لم يَحُلْ دون المزيد من تقطيع الأراضي العربية ومصادرتها. إذ صودر ما مجموعه ٦،٣٢٠ دونماً من العرب المحليين لدفع عجلة التطوير المديني في الناصرة العليا وكرميئيل. وشملت هذه الأراضي المصادرة ٧٣٤ دونماً في قرية المَكْر العربية، لإعادة توطين أسر عربية من عكا فيها. وكان هذا الإجراء جزءاً من سياسة طمس عروبة عكا القديمة.

فقام العرب في ٣٠ آذار/مارس ١٩٧٦ بإضراب عامّ شامل احتجاجاً على تلك المصادرات. وسقط خلال الإضراب ستة قتلى من العرب برصاص وحدات حرس الحدود

---

(٢٧) Rokach, *op.cit.*, p. 15; E. Efrat, *Geography and Politics in Israel* (Tel Aviv: Hotsa'at Achiasaf, 1984), p. 161 (in Hebrew).

(٢٨) Settlement Study Centre, *op.cit.*, p 6.

(٢٩) Rokach, *op.cit.*, p. 15.

(٣٠) Ministry of Housing, *Induced Urban Development in the Galilee* (Tel Aviv: Town Planning Unit, 1977) (in Hebrew).

(٣١) Rokach, *op.cit.*, p. 23.

الإسرائيليين،(٣٢) وقد جرى العرب في إسرائيل على إحياء ذكرى هؤلاء الشهداء في ما يُعرف بـ «يوم الأرض».

طُرحت استراتيجية التهويد للاستيطان الريفي في قلب الجليل في حزيران/يونيو ١٩٧٤ عندما اقترحت دائرة الاستيطان التابعة للوكالة اليهودية وجوب رفع عدد السكان اليهود في جبال الجليل من ٦٢,٠٠٠ (سنة ١٩٧٣) إلى ١٠٠,٠٠٠ بحلول سنة ١٩٨٠.(٣٣) وتلا هذه الاقتراحات إنشاء ٥٨ مستوطنة ريفية قبل منتصف سنة ١٩٨١. وكان ٢٨ منها جزءاً من برنامج يهدف إلى التغلغل في منطقة القلب العربية بإقامة ثلاثة تجمعات من المستوطنات هي: سيغف وتِيْفن وتسالمون (الخريطة رقم ٢ ـ ٣). واقترنت سياسة التغلغل عن طريق الاستيطان، على نطاق هائل، بفكرة إنشاء (منطقة) قلب يهودية بديلة داخل منطقة القلب العربية في الإقليم. ومن أبرز الأفكار التي خطرت للمخططين: وضع خطة لعزل مجموعات القرى العربية، إحداها عن الأُخرى، بزجّ مجمعات استيطانية فيما بينها. وجرى اختيار موقع كل مجمع لتسهيل: (أ) عزل القرى العربية المجاورة بعضها عن بعض؛ (ب) تقييد التوسع المكاني للقرى العربية. يضاف إلى هذا أن حلقات الاتصال بين مجمّعات الاستيطان الجديدة والمستوطنات الإسرائيلية المُدُنية، داخل الجليل وخارجه، كانت ترمي إلى إنشاء حزام من الأرض يصل بين المستوطنات الإسرائيلية ويقيم، في الوقت ذاته، حاجزا ماديا بين التجمعات العربية الكبرى في الإقليم. وقد وصف هذا النوع من الاستيطان بما يلي:

> يجب أن يتم اختيار مواقع المستوطنات بحيث لا تحيط بمواطن الأقليات فحسب، بل تتغلغل بينها أيضا، وذلك وفقا لسياسة الاستيطان التي وضعت للجليل وأجزاء أُخرى من البلاد.(٣٤)

وكان للسيطرة المادية بُعد آخر مرتبط باختيار قمم الجبال لإقامة مستوطنات صغيرة تشرف على القرى والأراضي العربية. وخُططت هذه المستوطنات لتكون «مستوطنات رَصْد» (متسبيه ـ mitzpe ـ وجمعها مِتْسْبيم ـ mitzpim) أو «مناطِر» يقطن في كل منها عدد من العائلات يتراوح بين ست عائلات وعشرين عائلة. وكان من وظيفة هذه المستوطنات الصغيرة الاستيلاء على الأرض المحيطة بها وحجزها لمن يستوطنها بصورة أكثر دواما في

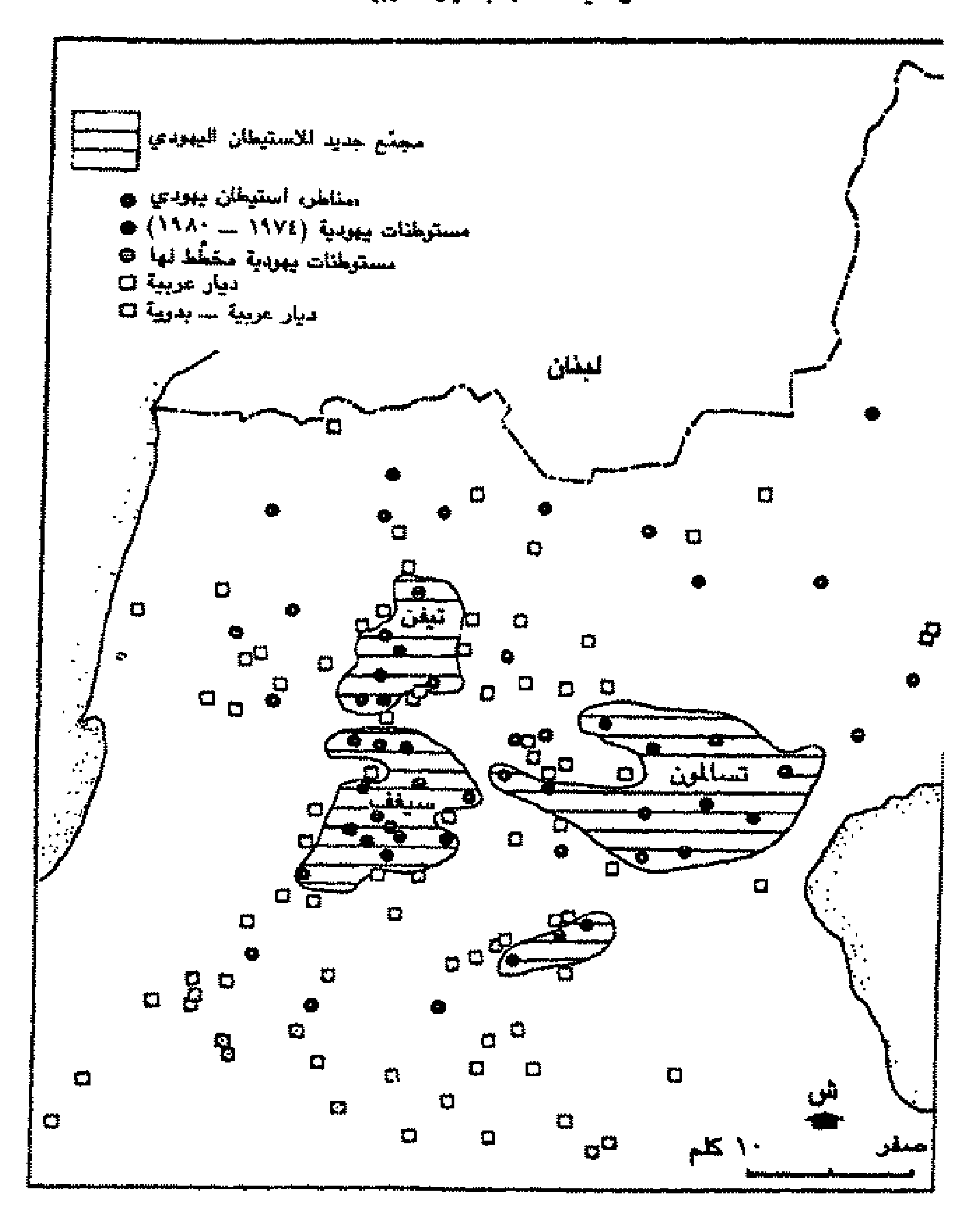
---

(٣٢) Nakhleh, *op.cit.*, p. 20.

(٣٣) Jewish Agency, *The Mountainous Galilee: Proposals for Development* (Jerusalem: Rural Settlement Department, 1974).

(٣٤) World Zionist Organization, «Master Plan for the Development of Settlements in Judea and Samaria 1979-1983,» prepared by M. Drobles (Jerusalem: WZO., Dept. of Rural Settlement, 1978), p. 1.

الخريطة رقم ٢ ــ ٣
استراتيجية الاستيطان اليهودي في الجليل
(١٩٧٤ ــ ١٩٨٠)
من حيث صلتها بالديار العربية



المستقبل.(٣٥) واقتضى تنفيذ هذه السياسة الانتشار السريع في المنطقة، وتسييج المناطق للاستيطان فيها في المستقبل، ومنع الاستيلاء على أراضي الدولة بصورة غير قانونية.»(٣٦) وتوضح الخريطة رقم ٢ ـــ ٣ نمط عزل القرى والضيع العربية بثلاثة تجمعات استيطان كبرى هي تيفن وسيغف وتسالمون.

يشتمل مجمّع تيفن على ست مستوطنات تمتد فوق منطقة مساحتها ٣٦,٠٠٠ دونم، وتقع جنوبي مدينة التطوير اليهودية معالوت، وشمالي الطريق الرئيسي الذي يربط مدينتي عكا وصفد. وقد أقيم هذا المجمع ليكون بمثابة إسفين يفصل بين ثلاثة تجمعات عربية كبرى هي: مجموعة قرى ترْشيحا وكفر ياسيف إلى الشمال والغرب، ومجموعة قرى الشاغور إلى الجنوب والشرق. ثم إنه ـــ أي المجمّع اليهودي ـــ يشكل حاجزا ويحول دون امتداد أراضي جولس، وَيرْكا، وجَت، وينوح، وترشيحا، وأراضي مجد الكروم والبِعْنة، ودير الأسد، وكسرا، وكفر سُمَيْع. وكانت الأرض التي يشغلها مجمّع تيفن تابعة في الأصل لهذه القرى. ولم يكن اليهود قبل سنة ١٩٤٨ يملكون مترا مربّعا واحدا منها.

وخُطّط مجمع سيغف ليضم من ١٢ ـــ ١٤ مستوطنة يهودية جديدة تهيمن على ٣٠,٠٠٠ دونم، ويحقق غايات شبيهة بتلك التي يحققها مُجمّع تيفن. فهو يفصل بين القرى العربية الواقعة في تجمع قرى شفاعمرو إلى الغرب وتجمّع سَخْنين والشاغور إلى الشرق والشمال. كما أنه يشكّل حاجزا بين الأراضي، وحتى القطاعات السكنية، التابعة لقرى عبلّين، وضمسيدة إلى الجنوب، وتمرة وكابول وشَعَب إلى الجنوب، ومجد الكروم إلى الشمال، وكوكب وظهرة وسخنين إلى الشرق. ويمتد مجمع سيغف بصورة رئيسية فوق أراضي قرى كوكب وتمرة وكابول وميعار المُدمَّرة وشعب ومجد الكروم وسخنين. ولا يزال جميع هذه القرى قائما باستثناء ميعار التي دمرت سنة ١٩٤٨، وحوّلت أراضيها إلى أحراج ـــ ولم يمتلك اليهود شيئا من أرضها قبل سنة ١٩٤٨.

ويمتد مجمّع تسالمون فوق منطقة شاسعة تبلغ مساحتها ٣٨,٠٠٠ دونم وتضم ١٣ مستوطنة يهودية جديدة. ويكاد يكون أكثر من النصف الشرقي لهذا المجمع خاليا من القرى والضيع العربية. وقد جرى تصميم هذا المجمع ليحقق غرضين: الأول إنشاء حلقات اتصال بين المستوطنات اليهودية في المجمّعين الآخرين، والمستوطنات الأقدم الموجودة شمالي بحيرة طبريا. وتقوم كرميئيل بدور مركزي مهم لأنها واقعة عند مُلتقى المجمعات الثلاثة. ويتجلى لنا الغرض الثاني من إنشائه بمجرد النظر إلى شكل «غلبيه» الناتئين من جهته

---

(٣٥) D. Newman, «Ideological and Political influence on Israeli rurban colonization: The West Bank and Galilee mountains,» *Canadian Geographer*, 28, 1984, p. 148.

(٣٦) Rokach, *op.cit.*, p. 20.

الغربية (أنظر الخريطة رقم ٢ ــ ٣)، وهو عزل القرى والضيع العربية بطريقة فريدة في نوعها. فالمنطقة الواقعة بين المخلين تضمّ قرى وضِيَع المَغار، وقرى وضِيَع عشائر السواعد، والمُرَيْسات والحمدون. وهذه المنازل العربية محاطة بمجمع تسالمون من ثلاث جهات: من الشمال والجنوب والغرب، في حين أننا نجد في الغرب مستوطنتين صغيرتين وهما كامون وماكمونيم. وهكذا تم فعلا فصل المنازل العربية في هذا القطاع المحاصر، عن تجمعين عربيين كبيرين في هذه المنطقة، وهما قرى عيلبون ودير حنا وعرّابة وسخنين إلى الجنوب، ومجموعة قرى الشاغور الواقعة على طريق عكا ــ صفد الرئيسي إلى الشمال.

ويمتد مجمع تسالمون فوق جزء لا يُستهان به من أراضي القرى العربية القائمة وهي عيلبون ودير حنا وسخنين والمغار. ويمتد القسم الأكبر منه، ولا سيما في الجزء الشرقي منه فوق أراضي القرى العربية المُدمَّرة. هذا، وقبل سنة ١٩٤٨ لم يكن لليهود شيء من أراضي المجمع. ومن الجدير بالذكر أن عددا من الطرق الجديدة شُقَّ بين المجمعات الكبرى الثلاثة وشبكة الطرق الرئيسية في الجليل. وفي أحد المراجع يُذكر أن نحو ثمانين كيلومترا من الطرق الجديدة المرصوفة شقها الصندوق القومي اليهودي في الفترة التي تنتهي بسنة ١٩٨٠.(٣٧) وينعكس تحسّن شبكة الاتصالات أيضا في أن خطوط الهاتف مُدّت في كل مستوطنة ريفية جديدة، بما في ذلك مستوطنة المناطر، بعد إنشائها مباشرة، في حين أن طالبي خطوط الهاتف في إسرائيل ينتظرون عادة مددا طويلة ويتعرضون لرتابة حكومية شديدة.

وبعد مرور عشرة أعوام على البدء بتنفيذ المرحلة الثانية من سياسة التهويد تبيّن أن النجاح لم يكن حليف استراتيجية «المُدينة المُعجّلة»، ولا حليف السياسة الريفية. ورأى كثرة من الباحثين الإسرائيليين أن فعالية «مستوطنات المناطر» كانت محدودة جدا. واستنتج كيبنس (Kipnis) «أن جميع المحاولات التي جرت للتوصل إلى توازن ديموغرافي ملموس لم يحالفها النجاح . . . ففي جميع الأعوام المستهدفة كان السكان العرب أكثر من المتوقّع والسكان اليهود أقلّ منه.»(٣٨) ففي حين أن عدد سكّان «مستوطنات المناطر» المتوخّى كان ٦٠٠٠،(٣٩) فإنه بحلول سنة ١٩٨٤ لم يكن مجموع سكانها قد بلغ ٢٥٠٠. وبعض تلك المستوطنات خالٍ من السكان وبعضها آهل جزئيا.(٤٠) وقد تعرضت هذه المستوطنات للنقد بسبب عدم فعاليتها. فعلى الرغم من أنها أنشئت، كما قيل علنا، «لمراقبة» المناطق المجاورة،

(٣٧) Jewish National Fund, *op.cit.*

(٣٨) Kipnis, *op.cit.*, p. 196.

(٣٩) Efrat, *op.cit.*, p. 166.

(٤٠) غازي فلاح، «عرب السواعد الكامنة حلقة في سياسة تهويد الجليل»، «المواكب» (الناصرة)، المجلد ١ / العدد ٥ و ٦ (١٩٨٤ أ)، ص ٣٢.

فكثيرا ما توجّه مستوطنوها إلى حيفا الكبرى بحثا عن عمل بسبب عدم توفر البُنى التحتية فيها، وبالتالي فإنهم كثيرا ما كانوا يتغيبون عن نقاط المناظر.

بل إن بعض الجغرافيين الإسرائيليين ذهب إلى أن هذه السياسة أدت إلى نتيجة معاكسة، فهي، كما يقول سوفر (Soffer)، صعّدت المواجهة بين العرب واليهود:

> إننا نحن الذين خلقنا خريطة يصطدم فيها العرب واليهود. ويولّد هذا الصدام روح العداء لدى العرب ويوحّد صفوفهم. لكنه مضر ومدمر لليهود ويصب الزيت على نار العداء.[41]

وينطوي الحل الذي اقترحه سوفر على «تخفيف الضغط [ضغط الاستيطان] في وسط الجليل الأعلى والأدنى، وعلى السماح للقوى الاقتصادية بأن تقوم بدورها في هذا الإقليم.»[42]

إن تأثير سياسة التهويد في منازل العرب المحليين يتجلى هنا بوضوح في تبلور المَدْينة الاقتصادية وغيرها من مجالات الحياة. وقد شملت سياسة التهويد عمليتين متباينتين: الأولى نشر المستوطنات اليهودية، والثانية السيطرة على التوسع المادي للمنازل العربية، وحتى إزالتها، كما حدث لأغلبية القرى البدوية. وصُمم التخطيط الإقليمي بعناية لتجميع الضيع البدوية في ما وصف بأنه «مشاريع بدوية مخططة»، أو «مشاريع التوطين المبرمجة». وكانت السلطات قد استندت في التخطيط لمثل هذه «المشاريع» إلى فكرة أن البدوي يجب ألاّ يكسب عيشه من الزراعة أو المواشي بل يجب أن يتحول إلى عامل بالأجر.[43] وعلى هذا النحو حاولت السلطات «مَدْيَنة» البدوي بتحويله إلى عامل في سوق العمل اليهودية، مضيفة بذلك قطاعا آخر من السكان العرب إلى مخزون البروليتاريا التي لا أرض لها.

ومن المهم أن نلاحظ أنه حالما كانت الأرض تُفرز وتُخصَّص لاستيطان اليهود واستخدامهم لها، كان أصحاب الأراضي من العرب ينظرون إلى المستقبل بمزيد من القلق. وعليه، فإنه من السذاجة قبول ما ذهبت إليه وزارة الإسكان (سنة ١٩٧٧) وهو أن مصادرة أراضي العرب ستكون في النهاية لمصلحة السكان العرب.[44] فالواضح هو أن مفهوم المصادرة وحوافزها كانت في بداية الأمر جزءا من سياسة السيطرة التي تقضي بإيجاد فرص غير

---

(٤١) A. Soffer, «The territorial conflict in Eretz-Israel,» *Horizons in Geography*, 17-18, 1986, p. 22.

(٤٢) *Ibid.*, p. 20.

(٤٣) فلاح (١٩٨٤ أ)، مصدر سبق ذكره.

G. Falah, «The Spatial Pattern of Bedouin Sedentarization in Israel,» *GeoJournal* (1985b), pp. 361-368; G. Falah, «Planned Bedouin Settlement in Israel: The Reply,» *Geoforum*, 16 (4) (1985c), pp. 440-451.

(٤٤) Ministry of Housing, *op.cit.*, p. 23.

متكافئة في مجالي التوسع المكاني والنمو الاقتصادي لقسم من السكان على حساب القسم الآخر.

وفي الوقت ذاته قامت السلطات بزرع المستوطنات اليهودية هنا وهناك، وفرضت الحكومة سياسة صارمة تقضي بفرض إجراءات بيروقراطية على التخطيط الهيكلي للقرى العربية. فاتبعت وزارة الداخلية سياسة عدم الموافقة على الخرائط الهيكلية، وذلك للسيطرة على التوسع المكاني للقرى. وقد أشار شموئيلي وشنيل (Shmueli and Schnell) إلى أنه لم يكن في إسرائيل بعد سنة ١٩٨٠ سوى ١٨ قرية ذات تخطيط هيكلي مصادق عليه رسميا ـ وذلك من مجموع القرى والضيع العربية التي درس أحوالها المحققون الإسرائيليون وعددها ١٠٥.[٤٥] أما بالنسبة إلى وسط الجليل فقد وجد فلاح أنه في سنة ١٩٨٠ لم يكن بين القرى الثلاث والعشرين التي دُرِسَتْ سوى قريتين لهما خريطتان هيكليتان، وهما أبو سنان وكوكب.[٤٦] ويجب أن نشير هنا إلى أن «الخرائط الهيكلية عبارة عن وثيقة قانونية مُلزمة تنظم تخصيص الأراضي لمختلف الأغراض في المنطقة التي يشملها التخطيط.»[٤٧]

إن سياسة التأخر في إقرار مثل تلك الخرائط أثّرت بصورة مباشرة في عملية مَدْينة القرى العربية، لأن عدم وجود خرائط هيكلية مُصادق عليها كان، من الناحية النظرية على الأقل، يوفر للسلطات حرية قانونية واسعة تتيح لها السيطرة على نمّو أية قرية وعلى اقتصادها. ففي هذه الحالة لا تقوم السلطات مثلا ـ برفض إصدار الرخص لإنشاء المعامل فحسب، بل تستطيع رفض ميزانية للبُنية التحتية أيضا.[٤٨] فالاستثمار في البنية التحتية (أي استكمال بناء شبكة طرق وهواتف وكهرباء)، كما يراه كثرة من المخططين، عنصر حاسم في اجتذاب المبادرات والحرف التطويرية.[٤٩] وعليه، فإن سياسة التهويد نزعت إلى فرض قيود على اقتصاد السكان العرب وعلى مؤسساتهم أيضا، لكي توجّه اعتمادهم على الاقتصاد والمؤسسات

(٤٥) A. Shmueli and I. Schnell, «Identification and Mapping of a development problem in the Arab Sector in Israel» (Tel Aviv: Tel Aviv University, Sapir Centre, Discussion Paper, No. 5-80, 1980), p. 23.

(٤٦) Falah (1985a), *op.cit.*, p. 16.

(٤٧) Shmueli & Schnell, *op.cit.*, p. 23.

(٤٨) Falah (1985a), *op.cit.*, p. 14.

(٤٩) Belsky, E. et al., «The Role of Secondary Cities in Regional Development,» Unpublished manuscript, Worcester/Mass.: Clark University, IDA Cooperative Agreement on Settlements and Resource Systems Analysis and Management (1983), pp. 44-45.

الواقعة تحت السيطرة اليهودية.(٥٠) ومثل هذا يقال عن خطة وزارة الإسكان لـ «حَفْز» أو «تعجيل» تطور المُدْيَنة اليهودية في الجليل (سنة ١٩٧٧). فقد ورد في الخطة «أنه من المستحيل، كما أنه من غير المرغوب فيه، تطوير مناطق صناعية واسعة داخل أراضي القرية [العربية].»(٥١) وباختصار، فإنه يمكن القول إن السلطة الإسرائيلية تعمل فعلا على إبقاء العرب في حالة «المُدْيَنة الكامنة»،(٥٢) ومن دون تشجيع أية بنية اقتصادية ملائمة في القرية. هذا، وفي الوقت نفسه يتم توجيههم إلى العمل في المراكز المدينية اليهودية الموجودة خارج الجليل. ويبرز هذا التوجه بصورة أكثر وضوحا في المرحلة التالية من التهويد.

المرحلة الثالثة، ما بعد ١٩٨٢

من الصعب تحديد تاريخ البدء بالمرحلة الثالثة من التهويد. وذلك (أ) لأن فكرة سيطرة القطاع اليهودي وهيمنته الاقتصادية على الموارد الطبيعية التي تتجلى بصورة خاصة في هذه المرحلة، كانت هدفا حتى قبل سنة ١٩٨٢؛ (ب) لأن فترة «عمليات» التهويد في هذه المرحلة ما زالت قصيرة جدا إلى حد أنها لا تكشف بوضوح عن الكثير من «خصائصها المكانية».(٥٣)

ومع هذا يبدو أنه طرأ تحوّل كبير على سياسة التهويد، وهو تدخّلها مباشرة في الحياة الاقتصادية في قرى الإقليم وتوسعها المكاني. واعترف المخططون اليهود ـــ الإسرائيليون والمسؤولون الحكوميون ـــ بأنه لا يمكن المضيّ في السياسة السابقة، وهي سياسة «اللاقرار» أو «اللاتخطيط» للقرى العربية، إذا أريد أن ينجح التهويد. وقيل هذا بصراحة في سنة ١٩٧٧ على المستوى الوزاري:

> إن عدم وجود حل ملائم لحاجات السكان في الوسط العربي، يأخذ في الاعتبار مجمل النزعات الاجتماعية والاقتصادية والمكانية، التي تتجلى في المجتمع العربي، قد يؤدي إلى فشل كل محاولة تستهدف الوسط اليهودي وحده.(٥٤)

---

(٥٠) S. Smooha, «Existing and Alternative Policy towards the Arabs in Israel,» *Ethnic and Racial Studies*, 5 (1982), pp. 71-98.

(٥١) Ministry of Housing, *op.cit.*, p. 76.

(٥٢) Meyer-Brodnitz, *op.cit.*, pp. 4-12.

(٥٣) قارن المصطلحات نفسها الموجودة عند:
S. B. Cohen, and L. D. Rosenthal, «A Geographical Model for Political System Analysis,» *The Geographical Review*, 6 (1) (1973), p. 11.

(٥٤) Ministry of Housing, *op.cit.*, p. 68.

هذا النقد الموجّه إلى سياسة التهويد يؤكد الحقيقة التالية، وهي أنه على الرغم من أن خططا وبرامج كثيرة وضعت لتطوير الجليل فإنّ صلتها بالموضوع لم تكن شاملة، لأنها استثنت الوسط العربي؛ وهناك كذلك «شواهد قليلة جدا على وجود تخطيط قائم على الواقع لوسط الأقلية.»(٥٥)

وتوحي استراتيجيات العمل العام التي اتبعت في المرحلة الثالثة هذه من مراحل التهويد، بأن السياسة تتحول الآن من المستوى العام للإقليم إلى مستوى القرية أو الضيعة العربية الواحدة. وينعكس تحول السياسة هذا في قرار الحكومة بإنشاء مجلس مسغاف الإقليمي في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٢ في الجليل الأوسط،(٥٦) وفي نشر تقرير ماركوفيتش (Markovitz) عمّا يعرف «بالمباني السكنية غير القانونية» في الوسط العربي من إسرائيل في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٦.

كان الغرض الأساسي المصرّح به رسميا من إنشاء مجلس مسغاف الإقليمي هو تقديم الخدمات، وإنشاء شبكة إقليمية لإحدى وعشرين مستوطنة في مُجَمّع مسغاف، وأربع مستوطنات في مجمّع تيفن.(٥٧) على أن تأسيسه يجب أن يُحلّل ــ في ضوء تأثيره الفعلي وسياسة التهويد ــ بوصفه محاولة لمنع القرويين العرب المحليين من الانتفاع بأراضيهم حتى لو كان معترفا بملكيتهم لها. والسبب في هذا أن مثل تلك الأراضي كان ملحقا رسميا بالمجلس الإقليمي اليهودي الجديد، وبالتالي أُخرج من «منطقة نفوذ» القرى والضيع العربية المحلية. وإذ وضعت هذه الأراضي في الوقت ذاته في المنطقة الإدارية الرسمية التابعة لمجلس مسغاف الإقليمي، فقد صار هذا المجلس يسيطر على جميع الموارد الطبيعية في المنطقة وعلى شؤون التطوير المتصلة بالسياحة والزراعة والرعي، على الرغم من استمرار ملكية العرب لها.

ومما ترتب على هذه السياسة إضعاف البنية التحتية الاقتصادية للقرويين العرب في ديارهم وأرضهم، الأمر الذي دفعهم إلى البحث عن عمل بالأجر في المدن اليهودية خارج الجليل. وفي المقابل، صار استغلال الموارد الطبيعية وتطويرها امتيازا موقوفا على المستوطنين اليهود، في محاولة لتعزيز قاعدتهم الاقتصادية المحلية، والحدّ من ذهابهم إلى العمل في مدن بعيدة عن أماكن سكنهم في الجليل.

ولكي نفهم ما لمجلس مسغاف الإقليمي من تأثير ونَنْفُذ إلى ما وراء التصريحات الرسمية

(٥٥) S. M. Katz and N. Menuhin, *Preliminary Conclusion of the Galilee* (Rehovot: Settlement Study Centre, 1978), p. 5.

(٥٦) M. Buzi, *Segev 1983-1992, Regional Development Plan* (Haifa: Jewish Agency for Israel, Settlement Department, Northern District, Publication No. 3-3-83), p. 16.

(٥٧) *Ibid.*, p. 16.

عن الأهداف، علينا أن ننظر إليه من زاوية تحديد المنافع على أساس جغرافي؛ فالخريطة رقم ٢ ـــ ٤ تبين الحدّ الإداري لذلك المجلس وصلته بمواطن اليهود والعرب في المنطقة. وهذا الحد يشير بوضوح إلى إخراج القرى والضِّيع العربية وضم الأراضي التي بينها إداريا إلى نفوذ سلطة المستوطنات اليهودية الجديدة.

ولكوكس (Cox) تعليق على «البوتقة الإدارية» (juridical context) التي تنجم عند تعيين مناطق النفوذ، والتي يأتي دورها في تنظيم نشاط الأفراد والسلطات المحلية. فهو يقول في ذلك: «إن المدى الذي تبلغه [هذه الحدود] في التأثير في الشؤون الإنعاشية للبعض [فهي تنعكس في الوقت ذاته] على نحو خَطِر وسلبي [على الآخرين]، وسيكون [بالتالي] مشكلة حكومية [للسلطة المحلية] وهدفا للسياسيين، لأن المتأثرين سلبيا سيحاولون تغيير الوضع، ولأن المحظوظين سيحاولون حماية مصالحهم الثابتة.»[٥٨]

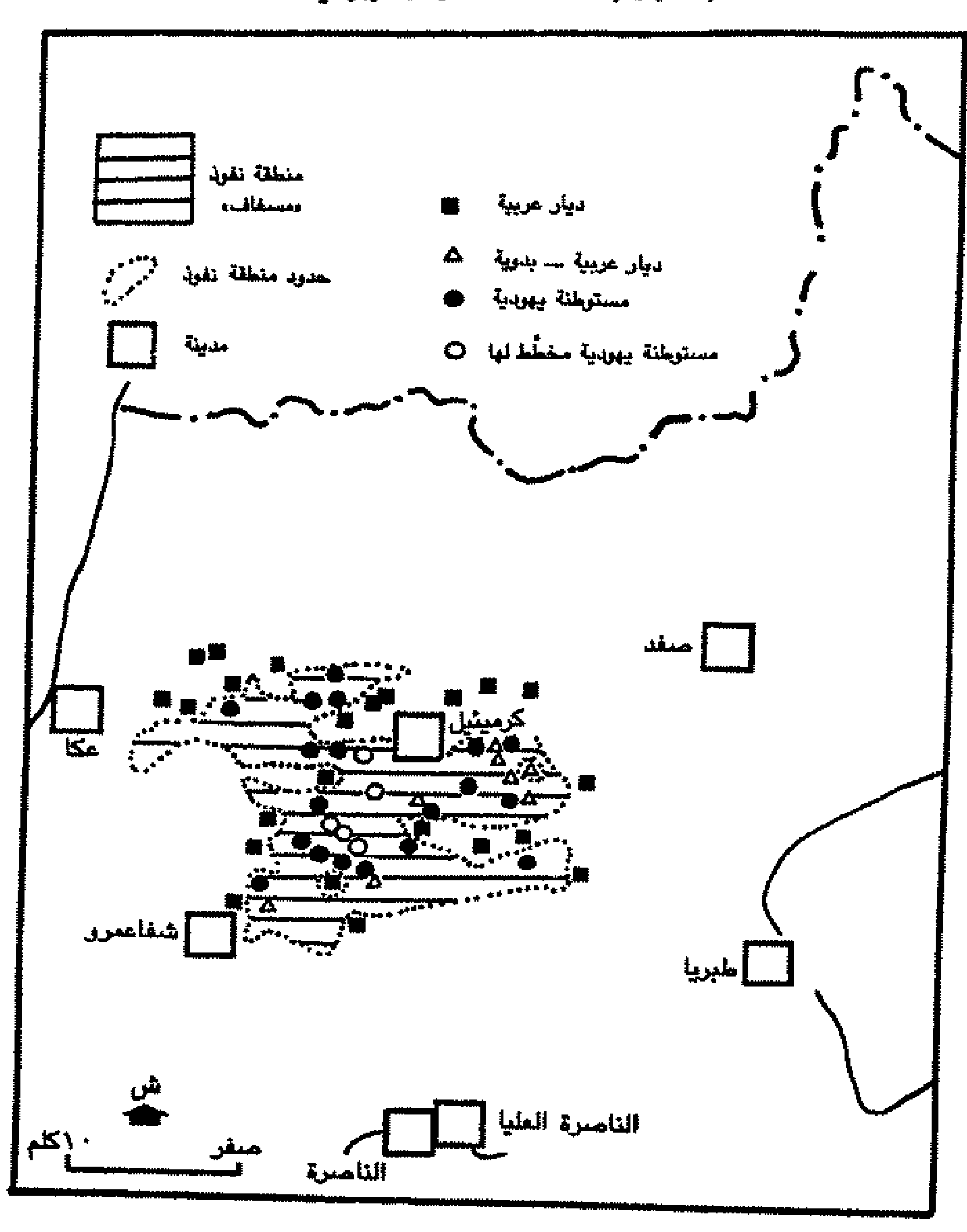
إن وضع ١٨٠,٠٠٠ دونم تحت السيطرة الإدارية لنحو ألفين من المستوطنين اليهود ـــ أي بمعدل ٩٠ دونما لكل منهم ـــ قد أثار الاحتجاج الشديد في ٢٣ قرية وضيعة عربية منكوبة (بلغ مجموع سكانها ١٢٩,٨٧٢ نسمة بحسب إحصاء سنة ١٩٨٣). ذلك بأن أراضيها الأصلية أصبحت تقع ضمن نفوذ مجلس مسغاف الإقليمي، وتشكل هذه الأراضي العربية نصف مجموع الأراضي الخاضعة لإدارته. ويقوم المجلس باستخدام الأرض للأغراض الزراعية، وعلى أساس يومي.

هنالك مذكرة غير منشورة (آذار/مارس ١٩٨٣) قدّمها السيد محمد مناع، رئيس المجلس المحلي في مجد الكروم، باسم المجالس العربية المحلية في المنطقة، يحلل فيها المضاعفات المضرة بالقرى العربية في النقاط الست التالية:

> ١ ـــ إن المناطق الإدارية للمجالس المحلية العربية لا تلبي مستلزمات التطوير في كل قرية...
>
> ٢ ـــ إن مجلس مسغاف الإقليمي يقوم بخدمة القرى الصناعية، فما هي حاجته إلى ١٨٠,٠٠٠ دونم، أي تسعون دونما لكل شخص بالمقارنة مع ٠,٨ دونم لكل مواطن عربي في الإقليم؟
>
> ٣ ـــ إن ضم الأراضي العربية إلى مجلس مسغاف الإقليمي قد تمّ على حساب المواطنين العرب الذين ـــ كما هو معروف ـــ يعانون الحاجة إلى مناطق صناعية وتجارية وحُرموا المراعي... ولهذا نرى أن القرى العربية قادرة على إدخال المناطق الطبيعية والأحراج في دائرة نفوذها لأن هذا ليس وقفا على الوسط اليهودي وحده.
>
> ٤ ـــ إن مجلس مسغاف الإقليمي يستطيع، إذا أراد، أن يصادر ٤٠٪ من الأراضي

(٥٨) K. R. Cox, *Location and Public Problems* (Oxford: Basil Blackwell, 1979), p. 10.

الخريطة رقم ٢ ــ ٤
حدود الاراضي التي ضُمَّت إلى مجلس مسغاف الإقليمي وصلتها بأماكن الاستيطان اليهودي



الواقعة في دائرة نفوذه للأغراض العامة من دون مقابل. وهذا له تأثير سلبي في الأراضي التابعة للعرب. إذ مَنْ الذي يستطيع أن يمنع مجلس مسغاف من إقامة المباني العامة وإنشاء الحدائق والمتنزهات والمحميات الطبيعية في الأراضي العربية التي ضُمت إليه؟

٥ ــ سيطالب السكان العرب الذين قام مجلس مسغاف بضم أراضيهم بأن يدفعوا ضرائب وأتاوى مختلفة على تلك الأراضي... وهكذا، فإنهم سيُضطرون إلى التردد على دوائر مجلس مسغاف للمراجعة بشأن أصغر مسألة تتعلق بالأراضي ذاتها، على الرغم من أنهم يحصلون على الخدمات البلدية من المجالس العربية المحلية.

٦ ــ إن قيام مجلس مسغاف بضم أراضي العرب القاطنين في المنطقة مسألة حسّاسة تؤذي مشاعرهم، ولا سيما أنهم شديدو التعلق بأرضهم. ثم، لماذا يجري ضم الأراضي إلى مجلس مسغاف أو إلى أيّ مجلس آخر قد يتشكل، ما دام لدى الحكومة أراض كافية؟... إننا نتفق مع الحكمة التالية: «إن الذي يُحرم من أرضه يُحرم من وطنه...».[٥٩]

إذا أخذنا هذه «المساوىء» بعين الاعتبار يبدو هذا الإجراء أنه مناورة إدارية تقوم بها السلطات الحكومية لخلق إطار من الأراضي لا تستطيع القرى العربية فيه أن تعتمد، إلى حدّ مُرض، على أراضيها من أجل أية تنمية اقتصادية في المستقبل. وعليه، فإن اقتصادها المديني سيعتمد بصورة متزايدة على السوق اليهودية وما تطرحه من خيارات.

ومن أجل تحقيق الهدف النهائي، وهو الحدّ من الاتساع الجغرافي للقرى العربية، طلبت الحكومة في أواخر سنة ١٩٨٥ إجراء مسح خاص قُدّم لها في السنة التالية (١٩٨٦) باسم تقرير ماركوفيتش. والتقرير برمّته يسلّط الضوء على ما وُصف بـ «الأبنية السكنية غير القانونية في الوسط العربي» من إسرائيل؛ وهو مثال بارز يمكّن مَن ينظر إلى القضية على مستوى الجزئيات؛ من فهم سياسة التهويد التي ترمي إلى إحراز السيطرة على التوسع المكاني لمساكن العرب وأراضيهم.

ويجدر بنا أن نشير هنا إلى أن استخدام عبارة «أبنية غير قانونية» هو استخدام مشوّه وغير دقيق. فالواقع هو أن عدم موافقة السلطات المختصة (أي وزارة الداخلية) على منح رخص لبناء البيوت، وسياسة التضييق على القرى العربية، هما اللذان أدّيا إلى بروز ظاهرة البناء غير المرخص. أضف إلى هذا أن هناك عشرات القرى العربية التي كانت قائمة قبل ظهور إسرائيل، والتي ترفض الحكومة الإسرائيلية الاعتراف بها. وعليه، فالأفضل هو استخدام عبارة «أبنية غير مُرخّصة» لا «أبنية غير قانونية».

وبالإضافة إلى ذلك، ساعد التقرير في تعزيز استراتيجية العمل الحكومية التي كان

---

(٥٩) M. Manna', «Memorandum, Regional Council Misgav,» Prepared for meeting of heads of Arab and Jewish Local Councils with Mr. Shimon Peres, Beisan, (8 March 1983) (in Hebrew).

هدفها النهائي أن تكمل ما فشلت سياسة التهويد في تحقيقه خلال المراحل السابقة، وهو إزالة قرى وضيع عربية (مثل الضيّع البدوية على رأس جبل كمّانة) بأكملها من المناطق التي تسعى الحكومة للاحتفاظ بها لأغراض الاستيطان اليهودي حاضرا ومستقبلا.(٦٠)

وقامت لجنة مختلطة من كبار المسؤولين في الوزارات بوضع التوصيات التي يشتمل عليها التقرير؛ ولم يكن بين هؤلاء أي عربي. ومن اللافت للنظر أن هذه اللجنة اختارت معيارا واحدا لجعل أهدافها ملائمة لاستراتيجية التهويد، وهو مبدأ النظر فقط في «البناء غير القانوني للمساكن» خارج حدود الخريطة الهيكلية للقرية. ومعنى هذا أن لجنة ماركوفيتش لم تأخذ بعين الاعتبار سوى القرى العربية التي لها خرائط هيكلية معترف بها. وعليه، فإن جميع القرى والضيّع العربية التي ترفض الحكومة الاعتراف بأنها «قانونية»، والتي تصبح بالتالي بلا خرائط هيكلية، قد تُصنّف في فئة «البيوت غير القانونية» الواقعة «خارج الخرائط الهيكلية». وهكذا، فإن عبارة «خارج نطاق الخريطة الهيكلية» لا تضم المباني خارج الخريطة الهيكلية الرسمية لقرية عربية فحسب، بل تضم أيضا أعدادا من القرى العربية بأكملها. ويوصي تقرير ماركوفيتش بتوسيع حدود المناطق (zones) في الخرائط الهيكلية الموجودة بحيث تضم أغلبية (وليس جميع) البيوت المُسمّاة «غير قانونية» في هذه القرى؛ وهكذا، فإنها تصبح قانونية من خلال إعادة ترتيب المناطق. ومع هذا، نجد أن عددا من بيوت القرى ذات الخرائط الهيكلية سيُهدم لأنه يقع خارج حدود المناطق الجديدة. فالبُعد الحاسم لهذا التقرير هو أن جميع القرى والضيع غير المعترف بها رسميا من قِبَل الحكومة توصف بـ «البيوت الرمادية»، أي أنها من البيوت التي ستجري إزالتها خلال بضعة أعوام. ويقضي التقرير بإعطاء أصحاب هذه البيوت «فترة سماح»، أو تأجيلا، من عامين إلى خمسة أعوام، كحد أقصى، وذلك بحسب الموقع، لكي يرتّبوا مع السلطات أمر انتقالهم إلى موقع آخر وبيع أراضيهم للدولة. والتهديد الماثل هو أن جميع هذه القرى وحتى آخر بيت منها، ستقوم الحكومة بهدمها في المستقبل القريب.

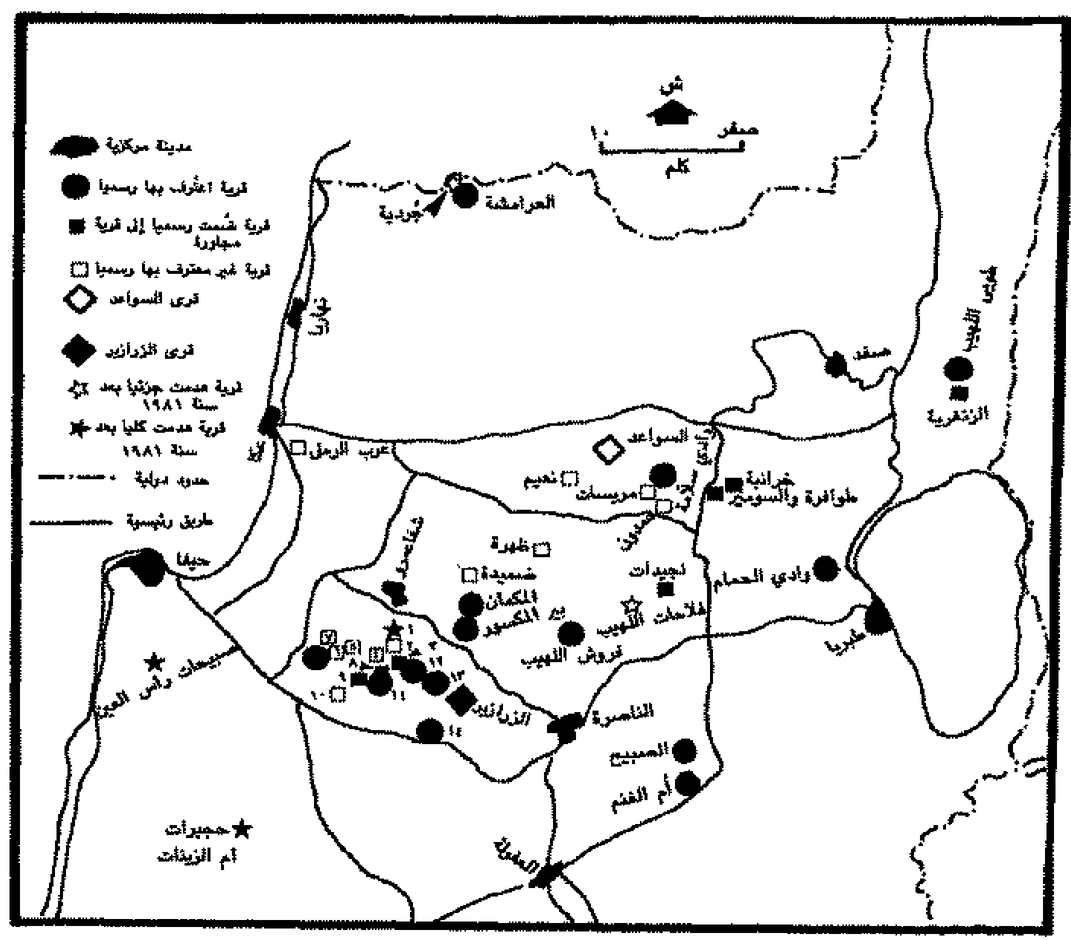
إن القرى والضيع البدوية في الجليل والنقب مهددة بصورة خاصة بالمضاعفات التي يولّدها هذا التقرير. ومنذ أعوام وسكانها يفاوضون الحكومة للاعتراف بقراهم وضيعهم، لكن الحكومة امتنعت من الاعتراف بها رسميا وحاولت أن تقنع سكانها بالانتقال إلى مواقع جديدة تختارها لهم (أنظر الخريطة رقم ٢ ــ ٥). والدور الذي يقوم به التقرير هو أنه يقدّم «أداة قانونية» لتنفيذ سياساتها السابقة على وجه السرعة.

ويشير التقرير إلى وجود ٦٢٦٨ «بيتا رماديا» ويُفْرِدُ ١١٣ بيتا «للتدمير الفوري». لكن

---

(٦٠) فلاح (١٩٨٤ أ)، مصدر سبق ذكره.

الخريطة رقم ٢ ـ ٥
الديار العربية البدوية
في شمال فلسطين (١٩٩١)



١ ـ السمنية؛ ٢ ـ سواعد الحميرة؛ ٣ ـ خلف طبعاش؛ ٤ ـ الخوالد؛ ٥ ـ كرالفة؛ ٦ ـ رميسات؛ ٧ ـ طميسات؛ ٨ ـ السعدية؛ ٩ ـ حلف أم راشد؛ ١٠ ـ الزبيدات؛ ١١ ـ بسمة طبعون؛ ١٢ ـ الكعبية؛ ١٣ ـ الحجاجرة. قرى الزرازير أربع وهي: الهيب أبو صياح والمزاريب والجواميس والغريفات. أما الحجيرات فقراهم ظهرة وضميدة والمكمان وبير المكسور. وفي شأن قرى السواعد، انظر الخريطة رقم ٢ ـ ٦

من الواضح فيه أن هذين الرقمين لا يشملان اللواء الشمالي الذي قيل إن أرقامه سترد في تقرير مُنفصل.(٦١) ثم إن هذا التقرير يأتي إلى ذكر ١٤٤٥ أمرا بالهدم، بالإضافة إلى ٧٠٤ بيوت «غير قانونية» في وسط الجليل في منطقة كمّانة الجبلية وفي منطقة إطلاق النار (منطقة عسكرية) رقم ٩ (والجزء الرئيسي فيها من بيوت البدو).(٦٢) وبناء على تقرير ماركوفيتش، هنالك نحو ١٩ قرية وضيعة بدو «غير معترف» بها (الجدول رقم ٢ ـــ ٣) قُرر لها التدمير الشامل خلال الأعوام الأربعة التالية. ويجب أن نلاحظ أن في أصغر هذه القرى والضيع العربية يوجد سكان أكثر من سكان أيّ من «مستوطنات المناطر» اليهودية في الجليل.

وفي الأشهر الأخيرة لسنة ١٩٨٨ تجلّى للعيان بداية تنفيذ توصيات تقرير ماركوفيتش. ففي أوائل أيار/مايو ١٩٨٨ وقع هجوم صاعق على قرية درجات (في الشمال الشرقي من النقب) أسفر عن هدم تسعة بيوت؛ وفي حزيران/يونيو هدمت ثلاثة بيوت في قرية العرامشة، كما هدمت ستة بيوت في قريتي عارة ومعاوية (المثلث الصغير).

أثار هدم المساكن هذا احتجاجا واسعا لدى جميع العرب في إسرائيل. وفي ١٩ تموز/يوليو ١٩٨٨ أضربت المجالس المحلية العربية كلها يوما واحدا احتجاجا على الهدم بحسب الخطط الموضوعة، وتظاهر الأهالي أمام وزارة الداخلية في القدس.

وعندما يتم تنفيذ التوصيات سيضاف فريق جديد من العمال العرب الذين لا أرض لهم، إلى الأعداد المتزايدة منهم في القرى الأخرى، الأمر الذي يؤدي إلى ازدياد عدد العمال غير الزراعيين على نحو لا يستهان به. ويهدف التقرير أيضا إلى توجيه النشاط العمراني في القرى العربية في المستقبل، وزيادة كثافة الإسكان داخل حدود القرية ذات الخرائط الهيكلية، والقيام بما هو أهم من ذلك، ألا وهو تشجيع العرب على التوسّع عموديا بتشييد أبنية ذات طبقات كثيرة. وقد كان تشييدها هدفا طالما توخّاه مخططو الحكومة الذين اعتبروه بديلا من كبح التوسع الأفقي للوحدات السكنية والحلول محله. وإذا قدر لهذا النمط السكنيّ أن يلقى تشجيعا وأن ينفذ، فسينتهي الأمر بتغيير بُنية القرية العربية بإضفاء طابع مدينيّ وعموديّ متزايد عليها.

---

(٦١) Markovitz Report, Official report on the 'illegal' building activities within the Arab sector in Israel (Jerusalem, 1986) (in Hebrew).

(٦٢) *Ibid.*, pp. 28-29.

الجدول رقم ٢ ـ ٣

قرى الجليل العربية المعرضة للهدم بمقتضى
توصيات تقرير ماركوفيتش، وعدد سكانها

القرية	عدد السكان	
	سنة ١٩٨١*	سنة ١٩٨٨**
قرى وضع السواعد		
الحسينية	٢٤٣	٣٢٩
خربة الشغيفرة	٧٧	٨٢
مهاجر	٧٦	؟
الخروب	١٣١	؟
صالور	٤٥	؟
كمانة ـ الشرق	٢٧٧	٣٩٢
كمانة ـ الغرب	٣٠٨	٦٥٠
قرى بدوية أخرى		
الزبيدات	٧٦٨	؟
الخوالد	٢٦٧	١٦١
حجيرات الضميدة	٢٥٠	٢٣٨
نعيم	٢٢٤	٢٩٢
مريسات	١٥١	٣١١
كزالدة	١٥١	؟
طميمات	١١٩	؟
حجيرات ظهرة	٩٦	؟
العميرة	٩٤	١٤٠
الفلاحات	٧٢	؟
رميحات	٦٧	٥٧
حمدون	٤٦	؟

المصدر: G. Falah, *Patterns of spontaneous bedouin settlement in Galilee*, Occasional Publications (New Series), No. 18 (Durham: University of Durham, Dept. of Geography, 1983), pp. 48, 55.

* تستند هذه الإحصاءات إلى المسح الميداني الذي قام المؤلف به في أيلول/سبتمبر ١٩٨١.

** بحسب نتائج المسح الميداني الذي قامت لجنة «الأربعين» به ونشر في: راسم خمايسة، «القرى العربية غير المعترف بها»، «قضايا»، العدد الخامس، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠، ص ٤٠.

الخلاصة

لقد جرت معالجة إقليم الجليل، الذي يشكّل هذه الوحدة الدراسية، في إطار النزاع والتنظيم المحليين. ويتميز هذا الإطار بسلسلة واسعة من العلاقات بين الظواهر والعمليات السياسية والأيديولوجية والاقتصادية ــ الاجتماعية وبين الظواهر والعمليات الحسية. ومما يزيد في تعقيد حالة الجليل أن الخصائص ذاتها التي نجمت، أصبحت عاملا مؤثرا في أوضاع واقعية أُخرى. وقد سبق أن أوضحنا أن حافز صانعي القرار من اليهود الإسرائيليين كان، في عدد من المناسبات، نابعا من النتائج غير المرئية للقرارات التي تمخّضت عن سياسة سابقة؛ وهكذا، فإن النتائج تلك تصبح زادا جيدا ما دامت تخدم أغراض النظامين الأيديولوجي والسياسي السائدين. فالنزاع المحلي بين العرب واليهود في الجليل، كما رأينا، لا يمكن اعتباره نزاعا عادلا: فهناك، من جهة، الدولة يدعمها احتكار للقوة العسكرية، ورأس المال، ونظام قانوني، وخيار إصدار تشريعات جديدة تعمل على تحقيق أهدافها. ثم إن الدولة تتمتع بتأييد «قطاعها» الأكبر ــ أي السكان اليهود؛ بل يمكن القول إنّ هناك «إجماعا قوميا» بشأن جميع النزاعات مع العرب. وهناك، من الجهة الأُخرى، جماعة من مواطني الدولة أُجبرت على أن تكون طرفا في نزاع محلي داخل الدولة. لقد أُجبرت على خوض النزاع مع الدولة لأن النظام السياسي وليد الأيديولوجية الصهيونية التي لا يمكن أن تقبل، بين أمور أُخرى، أن يستمر غير اليهود [أي العرب] في امتلاك أرض في فلسطين وحيازتها. فخصم الدولة في هذا النزاع بشأن التربة أقلية عاجزة لا خيار أمامها سوى جهاز الدولة القانوني. لكن حتى استئنافاتها لمحكمة العدل العليا لم تزدها قوة؛ ذلك لأن عدم التكافؤ في القوة هو الذي مكّن الدولة من تغيير الوجه الاستيطاني للجليل، باختراق منطقة القلب العربية وتجزئتها. وكانت نتيجة هذه السياسة المكثفة فرض نظام محلي جديد على الأرض، وإعادة تكوين الوجه الطبيعي للإقليم بشكل مؤذ ومؤثّر.

لقد أوضحنا في هذا الفصل أن سياسة التهويد لم توضع فقط لتحقيق توازن ديموغرافي في الجليل، بل لتحقيق ثلاثة أهداف كبرى أُخرى وهي:

١ ــ لقد جرى اعتبار الجليل مسرحا لإظهار سيادة الدولة. وتوخّيا لهذا الهدف اتخذت الدولة إجراءات لمصادرة الأرض و«إغلاق (بعض) المناطق» لكي تزيد في كمية الأرض التي تملكها؛ وأقامت العديد من المستوطنات اليهودية لتعزز وجود طائفة من السكان [اليهود]، وفرضت تشريعات عسكرية وقضائية على مناطق في الإقليم لا تملكها الدولة، لكي تسيطر على النشاطات غير الحكومية على أرضه. وعند تقويم درجة السيادة التي تسعى الدولة لتحقيقها هنا، يلاحظ المرء عدم توفر عنصر حاسم، وهو النشاط الكافي من قبل المستوطنين الذين جيء بهم على الأرض، النشاط الذي يعتبره غوتمان (Gottmann) صلة وصل أساسية بين

السيادة والأرض.(٦٣) فسياسة التهويد أدّت إلى مصادرة مساحات شاسعة من الأراضي، لكنها لم تستطع أن توطّن فيها عددا كافيا من السكان.

٢ ــ كانت سياسة التهويد ــ ولا تزال ــ أداة لتحقيق أهداف الأيديولوجيا الصهيونية التي تسعى لوضع جميع أراضي فلسطين تحت سيطرة الشعب اليهودي، وفي خدمته. وهنا لا تفرق الصهيونية بين الاستيلاء على الأراضي العربية في المناطق ذات الكثافة السكانية وبين الاستيلاء عليها في غيرها من المناطق. وكما أشرنا سابقا، فإن المصادرات الضخمة للأراضي رافقت مراحل التهويد الثلاث في الجليل، على أن عملية الاستيلاء على الأراضي العربية وتجزئتها لم تنته بعد. ومما يبدو متناقضا، على الرغم من هذا كله، أن سياسة التهويد أدت إلى توحيد عرب الإقليم بسبب آثارها السلبية في جميع فئاتهم، إذ كان هدف السلطات تحقيق السيطرة السياسية والاقتصادية على نشاطاتهم.

٣ ــ لقد حاولت سياسة التهويد فرض السيطرة على السكان العرب في الجليل الجبلي حيث يشكّلون أغلبية لا يستهان بها. وكان نمط السيطرة المكانية الذي اتُّبع يقوم على عزل الديار العربية وتقطيع أوصالها، ووقف امتدادها الإسكاني المتواصل على الأرض. لكن على الرغم من أن قدرات الدولة كلها، ومواردها المالية، وأيديولوجيتها تقف بثبات وراء برنامج التهويد الاستيطاني، فإن وجود السكان العرب الذين يشكّلون الأغلبية في الإقليم ووجودهم في قراهم وعلى أرضهم راسخ وثابت على الرغم من مصادرة بعض أرضهم وقيام الدولة بتأجيرها لهم. وهكذا، فإن مجموعتين سكانيتين تحتلان الإقليم، لكن على شكل قطاعات منفصلة؛ فهما متجاورتان في المكان، لكن بلا علاقات جوار. وغنيّ عن القول إن هذا الوضع الذي تخضع فيه الرقعة لتنظيم ثنائي سيكون، على المدى البعيد، مضرا بـ«النظام الديمقراطي» المزعوم.

لقد أثرت عناصر التهويد في عملية المَدْيَنة داخل الديار العربية في إسرائيل بصورة عامة، والجليل بصورة خاصة. فالهبوط المذهل في النسبة المئوية للمشتغلين بالزراعة من العرب، من ٥٧,٩ ٪ سنة ١٩٥٤ إلى ١٠,٥ ٪ سنة ١٩٨٥،(٦٤) كان نتيجة مباشرة لـ «طمس عروبة التربة» لا لسوق العمل الإسرائيلية. وفي الوقت ذاته كان للنمو الديموغرافي للقرى وعدم وجود هجرة ريفية ــ مدينية دور مهم في إغناء قائمة «القرى المُمَدْيَنة» التي تضمّ الواحدة منها ٥٠٠٠، أو أكثر، من السكان. ففي سنة ١٩٥١ لم يكن في اللواء الشمالي سوى

(٦٣) J. Gottmann, *The Significance of Territory* (Charlottesville: University Press of Virginia), p. 4.

(٦٤) Khalidi, *op.cit.*, p. 116.

ثلاث بلدات توصف بأنها «مدينية» (وهي مدن الناصرة وعكا وشفا عمرو). وفي أواخر سنة ١٩٨٦ أضيفت إليها ٢٢ منطقة سكنية بينها أربع يزيد سكان الواحدة منها على ١٠,٠٠٠ نسمة؛ وتشير إحصاءات أواخر سنة ١٩٩٠ إلى وجود ٢٥ قرية، في كل منها بين ٥٠٠٠ و ١٠,٠٠٠ نسمة، و ١٥ قرية ومدينة زاد عدد سكان الواحدة منها على ١٠,٠٠٠ نسمة.

ولما كانت هناك سياسة تقضي بمنع إنشاء قرى وضيع عربية جديدة بدءا بسنة ١٩٤٨ (وعلينا أن نذكر أن القرى البدوية «الجديدة» نقل إليها السكان من قرى غيرها «غير مُعترف بها»)، فمن المحتمل أن يتضاعف عدد القرى المُمَدينة في الجليل عند نهاية القرن. وفي ضوء هذا تُحسن الدولة صنعا لو أنها أقلعت عن تغيير سياسة التهويد العمرانية لتشجيع التنمية الاجتماعية والاقتصادية داخل حدود القرية.

ولا شك في أن القرى والضيع العربية ستظل، عدديا، الأغلبية العظمى في الإقليم (إلا إذا نقل سكانها بالقوة). وعلى صانعي القرار أن يقبلوا هذا الواقع، ويشجعوا إحداث تغيير في التصور اليهودي للمواطنين العرب في الجليل والدولة ككل، من شأنه أن يسهّل قبول اليهود للواقع الديموغرافي فيه.

الفصل الثالث
نماذج من ضحايا التهويد

مقدمة

يهدف هذا الفصل إلى تقديم صورة حية وتفصيلية (بقدر ما يسمح به المجال) لواقع بعض المجموعات السكانية العربية التي تعيش اليوم في الجليل، والتي وقعت ضحية لسياسة التهويد. وتعتبر هذه الدراسات العينية ترجمة لبرامج التهويد على المستوى المحلي. كما أنها مدلولات واضحة لفهم «التهويد» بالمفهوم الأوسع نطاقاً ــ أي بمفهوم الاقتلاع والقضاء الكلي على الوجود والاستمرار الجغرافيين العربيين في أجزاء ومناطق معينة من إقليم الجليل. فالتهويد هنا ليس سياسة محصورة في مفهوم إحراز توازن ديموغرافي، وفي جلب سكان يهود فحسب، كما جاء في الفصل السابق، بل تتعدى ذلك إلى كونها مرآة لأيديولوجية إسرائيل الصهيونية ومعاملتها لمواطنيها العرب الذين يشكّلون جزءاً من سكان الدولة المعترف بهم رسمياً. وجوهر التهويد في هذه الحالات الدراسية هو مصادرة الأراضي والاستيلاء التام عليها. وتتم المصادرة من خلال نقل المجموعات السكانية العربية من أراضيها لسبب أو لآخر، ثم مصادرتها فعلياً وجلب المستوطنين اليهود إليها.

سنتناول في هذا الفصل ست حالات دراسية تمثل مراحل التهويد الثلاث التي أشرنا إليها في الفصل السابق، وسنعرضها بحسب التطور الزمني للأحداث.

الحالة رقم (١)
كراد البقّارة وكراد الغنّامة
المقيمون في شَعَب[١]

إنّ قبيلتي الغنامة والبقارة الكرديتين تمثلان فئة من القبائل والقرويين العرب الذين أُخرجوا من مناطق الحدود، ونقلتهم القوات العسكرية في نيسان/أبريل ١٩٥١ إلى مناطق

(١) نستند في هذه الحالة إلى معلومات، وبحث ميداني كنا قد أجريناه، خلال تحضيرنا لأطروحة الدكتوراه، وقد نشرنا هذه الحالة ضمن دراسة أوسع عن قضايا بدو الجليل.

(١) G. Falah, «Pattern of spontaneous Bedouin settlement in Galilee» (Durham: University of Durham, Dept. of Geography, Occasional Publications, N. S., No. 18, 1983), pp. 32-33.

داخل البلد. وكانت خيام القبيلتين تقع في الأصل على بعد ٢ ـ ٣ كيلومترات من الحدود السورية ـ الإسرائيلية، وعلى مسافة مماثلة من جسر بنات يعقوب الذي يشكّل نقطة استراتيجية، والذي كان مركزا لقوات الأمم المتحدة سنة ١٩٤٩. وكان نهر الأردن قبل سنة ١٩٤٨ يستخدم لريّ محاصيل القبيلتين وسقي أغنامها، لأن أراضيها الزراعية كانت تقع بين مستوطنتين قامتا قبل سنة ١٩٤٨، وهما مستوطنتا أييليت هشاحر ومشمار هايردين.

وبحسب المعلومات المستمدة من البحث الميداني (صيف سنة ١٩٨١) والتي جمعت من القبيلتين اللتين تعيشان في شَعَب وشفا عمرو، نجد أن التاريخ القبَلي تغير بصورة جذرية خلال حرب ١٩٤٨. وفي أوج الحرب احتلت القوات السورية المنطقة الواقعة غربي نهر الأردن بما فيها قرية كراد البقارة. أما قرية كراد الغنامة التي تقع إلى الغرب منها فقد بقيت في أيدي القوات اليهودية. وعقب نشوب القتال تحوّل بدو الغنامة إلى نازحين وظلوا بعيدين عن قريتهم مدّة عام ونصف عام عاشوا خلالها خلف الحدود في الجانب السوري. على أنهم عادوا إلى قريتهم بعد عقد اتفاقية الهدنة. وفي ٢٠ تموز/يوليو ١٩٤٩ أعلنت المنطقة منطقة مُجردة من السلاح وأُجبر السكان العرب واليهود على البقاء في قراهم تحت إشراف قوات الأمم المتحدة. وظل الوضع على هذا الحال إلى ٢٤ نيسان/أبريل ١٩٥١، عندما أمر الجيش الإسرائيلي بدوَ الغنّامة بترك قريتهم لبضع ساعات والتوجه إلى قبيلة البقارة المجاورة بحجة توقع اندلاع القتال. وبعد أن جُمعت القبيلتان (اللتان تضمّان نحو مئتي أسرة) أعلن منع التجول لمدة ٤٨ ساعة. ولم يكد منع التجول يُرفع حتى وصلت حافلات نقلت القبيلتين الكرديتين إلى قرية شَعَب التي كانت، في حينه، قرية شبه مهجورة في جوار عكا، حيث أُمر أفرادهما باحتلال البيوت الخالية. لكن عندما عبّروا عن رغبتهم في العودة إلى قريتيهم الأصليتين أُعلن منع للتجول لمدة ثلاثة أشهر. وخلال هذه الفترة كانت كل أسرة تتلقى حصتها من المؤن. ثم أُعيد نقل اثنتين وعشرين أسرة خلال الأشهر الثلاثة الأولى (أيار/مايو ـ تموز/يوليو ١٩٥١)، اثنتان منها إلى شفا عمرو، والعشرون الباقية إلى قرية دَنون.

وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥١، أي بعد مرور ستة أشهر، استطاعت قوات هيئة الأمم دخول شَعب، الأمر الذي أدى إلى ترك الخيار للقبيلتين في البقاء بشَعَب أو العودة إلى قريتيهما. وكان على أفرادهما توقيع عريضة، كان قد أحضرها لهم الحاكم العسكري في حينه، إذا أرادوا العودة. فداخل الشك بعضهم في قضية التوقيع، وهذا ما أدّى إلى انقسامهم إلى فريقين: فريق وقّع وعاد، وفريق رفض التوقيع وآثر البقاء بشعَب. وانتهى أمر أفراد هذا الفريق الثاني بأن رفعوا أمرهم إلى محكمة العدل العليا طالبين الانضمام إلى الفريق الأول. وبعد ثلاثة أعوام أصدرت المحكمة حكما في مصلحتهم، لكن صدر حكم عسكري، أقوى، حَظَر عليهم العودة. وفي تلك الأثناء نشبت حرب ١٩٥٦ بين إسرائيل ومصر، الأمر الذي

أدى إلى توتر الوضع على الحدود السورية ـ الإسرائيلية. استغلّت السلطات الإسرائيلية هذه الفرصة وقامت بطرد الأكراد من قريتيهم في منطقة الحولة في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٦ إلى سوريا.[٢]

وفيما بعد، اقتُرح على الذين بقوا في شعب أن يبيعوا أراضيهم وأن يقوموا بدلا من ذلك بوضع أيديهم على أراضي الغائبين من تلك القرية. لكن أحدا منهم لم يقبل بهذه الصفقة. على أن بعض الأسر هاجر إلى شفا عمرو واشترى هناك أراضي من أهلها. وهاجر آخرون إلى قرية طوبى اللهيب (شرقي صفد) في ١٩٧٠/١٩٧١، وظل الباقون في شعب. واستأجرت كل أسرة دونما من الدولة لبناء بيت، وذلك بعد وضع خريطة هيكلية للقرية في السبعينات. وتشكل هذه البيوت الآن التجمع الرئيسي للأكراد في الجليل. وفي ١٧ تموز/يوليو ١٩٨١ كان هناك ٤١ أسرة من البقارة (٢٧٠ شخصا) و٢٤ أسرة من الغنامة (١٤٩ شخصا).[٣] أما أراضيهم فقد ضُمّت إلى مُستوطنَيّ أيليت هشاحر ومشمار هايردين. واليوم يحصل بدو شعَب على دخلهم الرئيسي من العمل بالأجر. على أن عددا من أسرهم يقوم ببعض الأعمال الزراعية الموقتة في سهول عكا خلال فصل الصيف.

وهكذا انتهت قضية كراد الغنامة وكراد البقارة على الصورة التي رسمتها، وخططت لها، السياسة الرسمية المنبثقة من روح تهويد كل منطقة الحولة.

الحالة رقم (٢)
الخصاص (السوالمة) وعرب الغوارنة
المقيمون في وادي الحمام[٤]

لهؤلاء العرب قصة شبيهة بقصة القبيلتين الكرديتين. وقد كانت قبائلهم تعيش في القُرنة الشمالية الشرقية من سهول الحولة وعلى بعد ٢ ـ ٣ كيلومترات من حدود سوريا في الشرق، ولبنان في الشمال. وكانت أرضهم تقع بين اثنين من روافد نهر الأردن: الحاصباني من الغرب، وبانياس من الشرق. وقبل سنة ١٩٤٨ كان الخصاص على علاقة طيبة مع اليهود المستوطنين في الحولة. وتعاونوا كذلك مع القوات الإسرائيلية، فكانوا يزودونها بالمعلومات عن

(٢) S. Jiryis, *The Arabs in Israel* (New York: Monthly Review Press, 1976), p. 82.

(٣) التعداد المذكور هنا أُجري من قِبَل المؤلف، حيث تم بذل مجهود خاص، وسجلنا جميع أسماء أرباب العائلات البدوية في الجليل وعدد أنفار الوحدة المنزلية، وضمن هذا التسجيل تم إحصاء كراد الغنامة والبقارة المقيمين في شعب.

(٤) نستند في هذه الحالة إلى معلومات وردت في: Falah (1983), *op.cit.*, p. 33.

تحركات القوات السورية.[٥] على أن الجيش الإسرائيلي نقلهم في سنة ١٩٤٩ مع جيرانهم من عرب الغوارنة (في قريتي قَيْطِيَّة والمُفْتَخِرة) إلى قرية عَكْبَرة (جنوبي صفد) المهجورة. وكان قبل ذلك قد نقل جماعة بدوية أخرى من قرية قَدِّيتا إلى القرية نفسها. وفي وقت لاحق من السنة ذاتها تم إجلاء جماعات الخصاص والغوارنة مرة أخرى وإلى قرية أخرى مهجورة، وهي قرية المجدل (شمالي طبريا) وإلى قرية مهجورة أخرى في جوارها تُدعى وادي الحمام. ووعدهم الجيش، في حينه، بالسماح لهم بالعودة إلى قُراهم الأصلية عندما يستتب الأمن. لكن السلطات العسكرية لم تفِ بالوعد بعد انتهاء الحرب. فرفع سكان البلدتين في سنة ١٩٥٢ قضيتهم إلى محكمة العدل العليا التي سمحت لهم بالعودة. وعادوا أخيرا، فعلا، في ٢٤ حزيران/يونيو ١٩٥٣.[٦]

على أن السلطات العسكرية قامت في الحال بإصدار أوامر لهم بالخروج وفقا للأنظمة العسكرية. وعندما أُحيل الأمر مرة أُخرى على المحكمة، قررت هذه بأنها لا تستطيع التدخل لأن أوامر تلك السلطات في ما يتعلق بـ «الشؤون الأمنية» أوامر «مُطلقة».[٧] فرجعت هاتان المجموعتان إلى وادي الحمام وبقيتا مقيمتين في أكواخهما إلى أن بدأت الحكومة بالاعتراف رسميا بالموقع الحالي وتخطيط القرية، وذلك بعد سنة ١٩٧٥. ولم يكن في استطاعتهم قبل ذلك تحسين أحوالهم بسبب إهمال السلطات لهم وعدم تزويدهم بالخدمات الأساسية. ففي سنة ١٩٧٢ نشرّت جريدة «دافار» مقالا بعنوان «الوادي الباكي حول مجدال» وصفت فيه المستوى المتدني لحياة أولئك البدو وقالت إن «الحضارة توقفت أمام بيوتهم.»[٨] وذكرت الصحيفة أنه وفقا لما يقوله مستشار الشؤون العربية، فإن سبب الإهمال طوال ٢٤ عاما يعود إلى «أن البدو لم يطالبوا الحكومة بتحسين وضعهم.»[٩] والواقع أن السبب الحقيقي لإهمال وادي الحمام حتى سنة ١٩٧٥ هو محاولة السلطات إقناع البدو بهجر أراضيهم في الحولة في مقابل تعويض مالي. وفي هذه الأثناء أدرك البدو فحوى هذه الاستراتيجية، فهاجرت في سنة ١٩٦٩ أسر كثيرة من وادي الحمام إلى شفا عمرو وإلى قريتي

---

(٥) المعلومات هنا مستندة إلى وثيقة إسرائيلية باللغة العبرية، مؤرخة ١٩٤٨/٧/٢٧ وصادرة عن دائرة الأقليات، فرع صفد.

(٦) Judgements of the Supreme Court, Vol. 13, 203: «Atiyah Jawaid et al vs. the Minister of Defence, Case No. 132/52, 1953».

(٧) S. Jiryis, «The Legal Structure for the Expropriation and Absorption of Arab Lands in Israel.» *Journal of Palestine Studies*, II (4), (1973), p. 98.

(٨) *Davar* (Tel-Aviv), 2 May 1972, p. 8.

(٩) *Ibid.*

المغار وطوبى اللهيب حيث حصلت على بعض الأراضي السكنية، وبنت بيوتا من الحجر عليها.

أما الذين بقوا في وادي الحمام فكانوا في الغالب من الغوارنة. واستأجرت كل أسرة قطعة أرض (مساحتها ٤٥٠ ــ ٦٥٠ مترا مربعا) لإقامة بيوت، وذلك بعد أن اعترفت السلطات نحو سنة ١٩٨٠ بأن منطقتهم منطقة سكن دائمة. وسميت قريتهم حمام (بعد إسقاط كلمة وادي من الاسم الأصلي). وبلغ عدد سكانها في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ ثمانمئة وعشرة أشخاص.

وتوصلت السلطات الإسرائيلية في هذه الحالة إلى ما توصلت إليه في الحالة السابقة، وهو تحقيق أهدافها بصورة كاملة. إذ تمّ تهويد منطقة الحولة تهويدا تاما، بإخلائها كليا من الوجود العربي.

الحالة رقم (٣)
إقْرِت [(١٠)]

إقْرِت قرية عربية في الجليل الغربي قرب الحدود اللبنانية. يعود تاريخ إقرت الحديث وصلته بإسرائيل إلى يوم ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٨، حين احتلها الجيش الإسرائيلي مع كثير غيرها من القرى العربية في الجليل الغربي. ولم تُبدِ هذه القرى أية مقاومة. وفي ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٨ ــ أو نحو ذلك ــ انسحب جيش الإنقاذ بقيادة فوزي القاوقجي إلى لبنان. وبعد ذلك بستة أيام ــ أي في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ــ أُمِرَ القرويون بإخلاء منازلهم لأسباب أمنية، وبحجة المحافظة على حياتهم، ولمدة أسبوعين» ريثما تنتهي العمليات الحربية. ولما رفضوا اجتياز الحدود إلى لبنان، نُصحوا بأن يحملوا معهم ما يحتاجون إليه خلال ذلك الوقت القصير (أي الأسبوعين). ولإكمال الخديعة أغلق الجيش بيوتهم بأقفال وسلمهم المفاتيح. وفي غضون ثلاثة أيام تم إجلاء القرويين إلى قرية الرامة في وسط الجليل، والواقعة على الطريق الرئيسي بين عكا وصفد.

وفي ٢٣ آذار/مارس ١٩٤٩ توقفت العمليات الحربية وعقدت اتفاقية الهدنة، لكن قرويّي إقرت لم يُسمح لهم بالعودة إلى قريتهم، على الرغم من الوعود التي قُطعت لهم. ولم تلقَ مناشدتهم آذانا صاغية، بل قوبلت بالرفض. وبعد أكثر من عامين من الطلبات

---

(١٠) جميع المعلومات الواردة في هذه الحالة أُخذت من مقال المرحوم المحامي حنا ديب نقارة الخاص «بقوانين الطوارىء التي استعملت لترحيل وتهويد قرى عربية بكاملها». أنظر:

H. D. Nakkara, «Israeli land seizure under various Defence and Emergency Regulations,» *Journal of Palestine Studies*, 54 (1985), pp. 2-30.

والمراسلات والوفود والاجتماعات والمفاوضات التي ضاعت سدى، أدرك القرويون أنه ليست لدى الإسرائيليين أيّة نيّة للسماح لهم بالعودة إلى بيوتهم وأراضيهم. ولهذا رفعوا القضيّة إلى محكمة العدل العليا ــ القضية رقم ٥١/٦٤ (الأحكام ٤، ص ٤٦١).

وفي ٣١ تموز/يوليو ١٩٥١، أصدرت المحكمة حكما يقول «إنه ليست هناك عقبة أمام عودة أصحاب الدعوى إلى قريتهم.»

وإذ اعتقد القرويون أن السلطات ستذعن لقرار المحكمة، طلبوا من الحاكم العسكري تنفيذه، فأحالهم هذا على وزير الدفاع، الذي أحالهم بدوره على الحاكم العسكري. واستمرت المماطلة شهرا كان القرويون خلاله في الرامة، أو في مكان آخر، ينتظرون العودة بفارغ الصبر. وفي آخر الشهر حدث ما كان يصعب تصديقه؛ فقد أصدر الحاكم أوامر رسمية تقضي بأن يترك القرويون قريتهم التي كانوا قد تركوها قبل ذلك بثلاثة أعوام. وقيل إن الأوامر صدرت وفقا لقوانين الطوارىء (المناطق الأمنية) لسنة ١٩٤٩.

وعلى الرغم من سخف هذه الأوامر، فإن القرويين قدموا استئنافا للجنة الاستئناف العسكرية التي عقدت جلسة صورية استمرت إلى ما بعد منتصف الليل، وصدّقت، في نهايتها، على أوامر طردهم. فعادوا مرة أُخرى إلى محكمة العدل العليا التي أصدرت أمرا احترازيا بوقف تنفيذ قرار الطرد. وعُيِّنت جلسة للاستماع إلى القضية بتاريخ ٦ شباط/فبراير ١٩٥٢.

لكن، على الرغم من أن القضية كانت أمام أعلى محكمة في البلد، فإنّ الجيش قام بعد صدور أمر من الحاكم العسكري، أو من وزير الدفاع، بنسف جميع بيوت القرية المارونية العربية يوم عيد الميلاد سنة ١٩٥١. وبهذا وجدت المحكمة نفسها أمام الأمر الواقع.

وفي ١٥ آب/أغسطس ١٩٥٣ (الوقائع الرسمية، رقم ٣٠٩، بتاريخ ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٥٣، ص ١٤٤٦) أصدر وزير المال شهادة صودرت بموجبها أراضي إقْرت ومساحتها ١٥,٦٥٠ دونما وفقا للقسم الثاني من قانون الاستيلاء على الأرض (المصادقة على الإجراءات والتعويضات) لسنة ١٩٥٣.

الحالة رقم (٤)
كفر بِرْعِم[١١]

إن قضية كُفْر بِرعِم ــ وهي قرية مارونية عربية أُخرى ــ شبيهة بقضية إقرت، واحتُلّت في اليوم ذاته، أي في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٨، وأمر سكانها بإخلائها والتوجه إلى

(١١) *Ibid.*, p. 30.

قرية الجِشّ المجاورة. وفُرض عليهم إخلاؤها، كما فرض على أهل إقرت، وفي الأوضاع ذاتها، وبالحُجج ذاتها، ووُعدوا مثلهم بالعودة.

إن القضيتين متماثلتان، ولقيتا المصير ذاته. وكافح سكان كل من القريتين كفاحا مريرا من أجل عودتهم.

ورفع أهل برعم قضيتهم إلى محكمة العدل العليا سنة ١٩٥٣. فأصدرت المحكمة أمرا مشروطا للسلطات المختصة طالبة شرح الأسباب التي تحول دون عودتهم إلى بيوتهم.

ومرة أخرى، جاءت الأسباب منافية لجميع مبادىء العدل والإنصاف، وإهانة مباشرة للسلطة القضائية. ففي عرض للقوة والصفاقة هاجمت قوات المشاة الإسرائيلية، في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٥٣، القرية الخالية من السكان وظلت تقصف بيوتها إلى أن دمّرتها تماما.

وصودرت أراضي كفر برعم ومساحتها ١١,٧٠٠ دونم وفقا لقانون الاستيلاء (تصديق الإجراءات والتعويض) على الأرض لسنة ١٩٥٣. ونشرت شهادة وزير المال في «الوقائع الرسمية»، رقم ٣٠٧، بتاريخ ٢٧ آب/أغسطس ١٩٥٣، ص ١٤١٩.

واعتقدت الحكومة الإسرائيلية أنها بتدميرها البيوت في القريتين وضعت حدّا لتطلع أهلهما إلى العودة ومطالبتهم بها. وسرعان ما تبين أنها كانت مخطئة، لأن قضية القريتين ما لبثت أن أصبحت شوكة في جنبها. فقد انتشرت أخبارها في العالم، ولا تزال تنتظر الحل.

إن كفاح هؤلاء القرويين في سبيل العودة ما زال مستمرا. وقد قاموا فعلا بمحاولات كثيرة من أجل ذلك، لكنهم اصطدموا في كل منها بالجيش والبوليس. وعندما انتهى العمل بأنظمة مناطق الأمن في آخر سنة ١٩٧٢ أعلنت السلطات إقْرت وكفر برعِم منطقتين مُغْلقتين، وذلك عملا بأنظمة الدفاع (الطوارىء) لسنة ١٩٤٥ ــ رقم ١٢٥.

الحالة رقم (٥)
الزّنغرية[١٢]

تقع مساكن الزنغرية جنوبي قرية طوبى اللهيب بنحو ٥٠٠ متر. وبعد حرب ١٩٤٨ لم يبق من بدو الزنغرية الذين قدّر عددهم سنة ١٩٤٥ بـ ٨٤٠ شخصا سوى عشر أسر (٦٠ ـ ٧٠ شخصا). وكانت هذه الأسر قد لجأت خلال الحرب إلى شيخ قرية طوبى اللهيب (حسين المحمد) الذي كان في حينه على علاقة جيدة مع اليهود وقوات الهاغاناه*. وصارت

---

(١٢) نستند في هذه الحالة إلى معلومات وردت في: Falah (1983), *op.cit.*, pp. 37-38.

* شقيق الشيخ، المدعو علي المحمد، رفض مواقف أخيه واضطر إلى النزوح إلى سوريا خلال الحرب، ومعه مجموعة من مؤيديه.

هذه الأسر تملك الجزء الأكبر من أراضي القبيلة . وكان عرب الزنغرية، وفقا لإحصاءات سنة ١٩٤٥ ، أكبر مالكي الأرض من البدو في الجليل خلال عهد الانتداب . ففي تلك السنة كانوا يملكون ٢٧,٨٥٦ دونما.(١٣) وقبل سنة ١٩٤٨ رفضوا بيع أرضهم للوكالة اليهودية على الرغم من أن الأراضي اليهودية كانت تحيط بأرضهم من ثلاث جهات: الشمال والغرب والجنوب. وبدأت مشكلات الزنغرية في سنة ١٩٥٣ ، وكانت أولاها مشكلة إقامة مزرعة للماشية، تعود للمستوطنين اليهود، على أراضي القبيلة، وهي مزرعة كاريه ديشه. وفي سنة ١٩٥٣ استأنف عرب الزنغرية الحكم إلى المحكمة العليا مطالبين بملكية ٢٠,٠٠٠ دونم. وكانت هذه الحصة أكبر من مجموع أراضي باقي بدو الجليل التي قُدّرت في الإحصاءات الإسرائيلية لسنة ١٩٤٩/١٩٥٠ بـ ١٩,٠٠٠ دونم.

وأصدرت المحكمة القرار رقم ٥٥/٦٣ (١٩٥٥) الذي أقرت فيه الحقوق القانونية للزنغرية في الأرض. على أن طرفي النزاع غيّرا تنفيذ قرار المحكمة بالتوصل إلى تسوية ترضيهما. وسُجلت التسوية في اتفاقية مؤرخة في ٢٩ حزيران/يونيو ١٩٥٥ بين ثلاثة أطراف: عرب الزنغرية، والمكتب الزراعي (ممثلا للحكومة) وسلطة التطوير. ويشتمل الاتفاق على سبع مواد. وأهم النقاط الواردة فيه (١) تعهد الحكومة وسلطة التطوير بأن تعوّضا القبيلة بمنحها أرضا بدلا من أرضها التي انتزعت منها في سنتي ١٩٥٣ و ١٩٥٤؛ (٢) وعدت الحكومة وسلطة التطوير بأن تدفعا التكاليف والضرائب المترتبة على تنفيذ النقل القانوني للأرض؛ (٣) وافقت الحكومة وسلطة التطوير على تزويد السكان بما يحتاجون إليه من الماء، لهم ولحيواناتهم، خلال شهرين من دون مقابل.

وفي الوقت ذاته أُلزمت القبيلة: (١) بأن تسحب استئنافها للمحكمة العليا رقم ٥٥/٦٣؛ (٢) بأن لا تستخدم الآبار والينابيع الموجودة في مزرعة الماشية كاريه ديشه والتي حفرت بعد ذلك؛ على أنه سمح لها بأن تستخدم أربعة ينابيع خارج المزرعة تعرف بعين أبو شهاب، وعين القُرقة، وعيون قارة وعين عودة.

وبعد أن وُقّع الاتفاق أُسست المزرعة في الحال وتلقّى البدو الماء وفقا للاتفاق. على أن الوعود المتعلقة بمبادلة الأرض والنقل القانوني للملكية لم تتحقق. وفي آخر الأمر أدرك البدو أن محاميهم اليهودي فنجال كان وراء هذا التأخير ــ فقد نجح في إبقاء القضية أمام المحكمة ومن دون أن يُبتّ في شأنها إلى أن تقاعد بعد خمسة عشر عاما، ثم وضع يده على المستندات القيّمة وعلى صكوك ملكية الأرض التي كان قد جمعها من البدو لحفظها.

وفي تلك الأثناء عقد في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ «اتفاق» ثان في الناصرة بين أبناء الزّنغرية ومكتب إدارة الأراضي في إسرائيل. وبموجبه وافق البدو على قبول إعادة حيازتهم

(١٣) S. Hadawi, *Village Statistics, 1945* (Beirut: PLO Research Centre, 1970), p. 71.

لـ١٣٪ من أراضيهم الأصلية أو ٣٢٠٠ دونم للمراعي و٥٠٠ دونم للزراعة. إلا إنه لم يصدر صكّ بالملكية بموجب هذا الاتفاق (الثاني).

وعلى الرغم من أن الدولة استفادت كثيرا من أراضي الزنغرية، فإنها لم تعترف قانونيا بالبيوت التي أقامها السكان كيفما اتفق، وعددها ٢٧ (وكان فيها ١٧٨ شخصا بتاريخ ١٨ أيار/مايو ١٩٨١).

وفي سنة ١٩٨١ تحولت الزنغرية إلى حارة في قرية طوبى المجاورة، ثم دُمجتا وحوّلتا رسميا إلى قرية واحدة تحمل اسم طوبى ـ زنغرية، ولها مجلس محلي واحد.

الحالة رقم (٦)
عرب السواعد الكمانة[١٤]

تعتبر حالة السواعد الكمّانة أفضل مثال لعشرات القرى العربية التي لم تعترف السلطات الإسرائيلية رسميا بوجودها، على الرغم من وجود أهلها في أماكنهم الحالية منذ وقت طويل سابق لسنة ١٩٤٨. وقد واكبت قضية السواعد مراحل التهويد الثلاث التي ذكرت في الفصل الثاني. ولا تزال قضيتهم قائمة حتى يومنا هذا.

لم تُخفِ السلطات الإسرائيلية فشلها في تهويد الجليل، على الرغم من استمرار سياسة مصادرتها للأراضي العربية وعدم السماح لسكانها باستغلالها بصورة صحيحة. ودفع عرب السواعد الكمانة ثمن فشل تلك السياسة. ذلك بأن السلطات الإسرائيلية مارست ألوانا كثيرة من الضغط عليهم ليتركوا أرضهم وبيوتهم الموروثة عن آبائهم وأجدادهم، ويسكنوا في مُجمّع أعِدّ لهم بأسفل الجبل، لكي يحلّ محلهم، ويتوسع، على حسابهم، سكانُ منطرتي مكمونيم وكامون اللتين أُقيمتا في جوار بيوتهم بعد سنة ١٩٧٤. واقتُرح على عرب الكمانة أن يستبدلوا بأرضهم أرضا في مُجمع تسللون (وادي سلّامة البدوي) المزوّد بالكهرباء والمياه والمدارس والوسائل الصحيّة. وادّعت سلطات التخطيط أن هذا المجمع كلّفها مليارات الشيكلات. وفي الوقت ذاته يحاول سكان المناطر اليهودية تربية المَعز السود ليعيشوا منها. وبعبارة أُخرى، طُلب من البدو أن يتمدنوا ويعملوا أُجراء، بينما سُمح لسكان المناطر من اليهود أن يمارسوا حياة البداوة. وهكذا تتضح سياسة عزل العرب عن موارد منطقتهم الطبيعية وتسليمها لليهود.

إن محاولة السلطات الإسرائيلية إخلاء جبال كمانة من سكانها العرب، وتجميع هؤلاء في مجمع وادي سلامة، هما تطبيق لسياسة تهويد الجليل. ونظرا إلى الأهمية الاستراتيجية

(١٤) جميع المعلومات الواردة في هذه الحالة مُستقاة من مقال للمؤلف عنوانه «عرب السواعد الكمانة حلقة في سياسة تهويد الجليل»، «المواكب»، المجلد ١ / العدد ٥ و٦، ١٩٨٤، ص ٣١ ـ ٣٨.

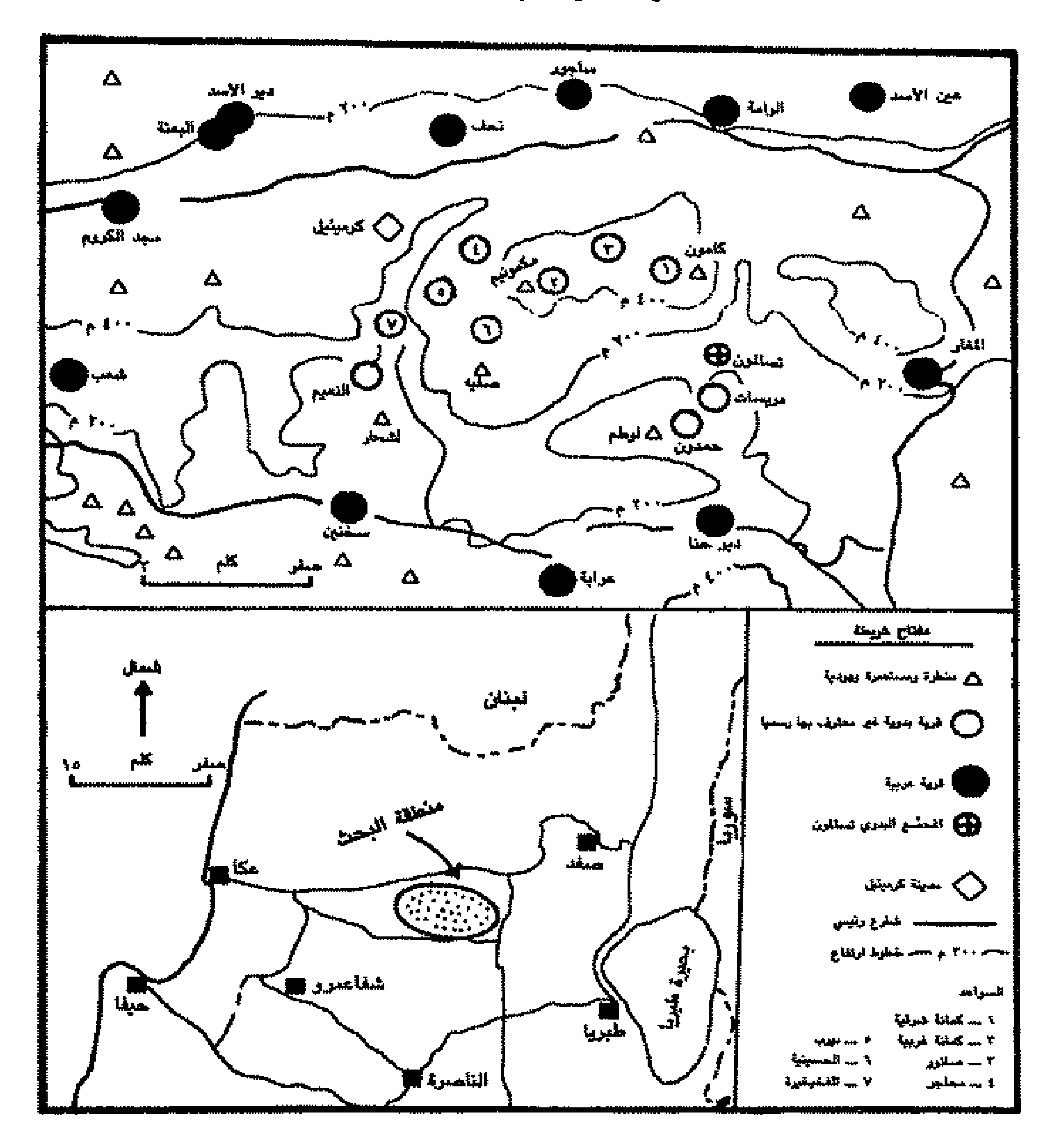
لموقع عرب السواعد، ركزت السلطات الإسرائيلية جهودها خلال الأعوام الثلاثين الماضية على نقلهم وطمس عروبة جبال كمانة. ويذكرنا هذا بنظرية التهويد الأصلية التي أعلنت سنة ١٩٥٣. فقد هدفت إلى تكثيف الوجود اليهودي داخل المناطق التي تتجمع فيها القرى العربية، وفصل القرى العربية بعضها عن بعض ببناء مستوطنات يهودية بينها.

وتكمن الأهمية الرئيسية لمنطقة السواعد في أن لديارهم وأراضيهم قيمة استراتيجية بالنسبة إلى سياسة التهويد. فبيوت السواعد تقع بين أكبر محورين لتجمع القرى العربية في الجليل. ففي الشمال، وعلى امتداد طريق صفد ـ عكا من الشرق إلى الغرب، يقع تجمّع قرى الرامة، وساجور، ونحف، ودير الأسد، والبِعنة، ومجد الكروم؛ ويقع في جنوبيه تجمع قرى دير حنا، وعرّابة البطوف، وسخنين. ولا تبعد المسافة بين التجمعين أكثر من ثمانية كيلومترات (أنظر الخريطة رقم ٣ ـ ١). أضف إلى هذا أن قمتي جبل كمانة أعلى نقطتين في الجليل الأدنى، وتصلحان لإقامة المناظر. وعليه، فإن سياسة التهويد سعت للفصل بين التجمعين العربيين، وخصوصا أن المنطقة تحولت إلى منطقة تدريبات عسكرية، وسميت بالمنطقة رقم ٩. وقد مُنع التجول فيها، ولا سيا في الليل. وعاش عرب السواعد في هذه الأوضاع إلى أن تحولت المنطقة إلى منطقة استيطان يهودي مكثف بعد سنة ١٩٧٤. وحاولت السلطات الإسرائيلية والحكم العسكري، بالعديد من أساليب الضغط، حمل عرب السواعد على ترك أرضهم والنزوح إلى القرى العربية الواقعة إلى شماليهم وجنوبيهم. فأغلقت مدارسهم الخمس طوال عشرة أعوام (١٩٦٠ ـ ١٩٧٠)، كان أطفال السواعد خلالها يذهبون يوميا إلى مدارس القرى المجاورة، أو يقبعون في قراهم من دون تعليم. وقام السواعد في تلك الأثناء باستخدام معلمين من القرى العربية المجاورة، وبفتح مدرسة من أموالهم الخاصة، لكن السلطات أغلقت هذه المدرسة وسجنت المعلمين المتطوعين من قرية ديرحنّا وغيرها. ثم إن المناورات العسكرية المستمرة في المنطقة ألحقت أضرارا كبيرة بمواشيهم. وفي الستينات دمّر الجيش آبارهم وآبار عرب النعيم شمالي سخنين، وفي نطاق المنطقة العسكرية رقم ٩. وأكّدت جريدة «معاريف» هذا كله في عددها الصادر يوم ١٩٥٦/٤/٤، فقالت:

> إن سلطات الأمن قد اتخذت خطوات إدارية ضد عرب السواعد الذين تمردوا ورفضوا أمرا عسكريا يقضي بإجلائهم عن بيوتهم. . . . الإجراءات شملت منع التجول وسحب الرخص الحكومية الموجودة في أيديهم مثل رخص الرعي والصيد، كما شملت إغلاق المدرسة الابتدائية ومنع تصدير وشراء مواد غذائية. . .

على أن عرب السواعد تحدّوا هذه الضغوط وعاهدوا أنفسهم ـ على حد قول «معاريف» ـ على «أن لا يتركوا أرضهم ما دام في أنوفهم روح، فهي أرض ورثوها منذ أجيال عديدة.» وتجدُر الإشارة هنا إلى أن لدى عائلة الفاعور سندا تركيا بملكيتها للأرض يعود إلى أواخر

الخريطة رقم ٣ ـــ ١
التوزيع الجغرافي
لقرى السواعد والمنطقة المجاورة



القرن التاسع عشر، وتبلغ مساحة تلك الأرض أكثر من ٦٠٠ دونم. وهي مسجلة باسم عائلة القاعور وعائلة الأسدي (من دير الأسد). ثم إنه كان لدى بعض أبناء السواعد رخص لبناء بيوت منحتهم إياها السلطات ذاتها سنة ١٩٥٣. على أن القائمين على سياسة «تهويد السواعد» لم يولوا تلك المستندات والرخص أية أهمية، بل استمروا في الضغط عليهم حتى سنة ١٩٧١ عندما افتتحت لهم مدرسة ابتدائية. وفي سنة ١٩٧٥ قامت السلطات باختيار قطعة أرض من «أملاك الدولة» لبناء «مُجمع بدوي» لهم سمي تسالمون.

لقد جرى اختيار موقع هذا المجمع على أرض لا يملكها السواعد، وطُلب منهم أن يتركوا بيوتهم وأراضيهم على أن يبيعوها للدولة أو يستبدلوا بها غيرها، أو يبعدوا عنها لكي يتاح للمناظر الأربع التي بُنيت في الفترة ذاتها أن تتوسع وتزدهر. (والمناظر هي: كامون، مكونيم، لوطم، صفيه).

وجرى اختيار موقع مجمّع تسالمون في منطقة وادي سلامة على تلة لا يزيد ارتفاعها على ١٠٠ م فوق سطح البحر، وطُلب من أبناء السواعد القاطنين في كمانة الشرقية وكمانة الغربية أن يتركوا بيوتهم (الواقعة على ارتفاع أكثر من ٥٥٠ مترا) وأن ينزلوا إلى المجمع.

إن الكلام الرسمي والروتيني الذي تصرّح به السلطات الإسرائيلية بشأن قضية عرب السواعد معروف ومتوقع. فهي تدّعي أن اختيار مجمّع وادي سلامة تمّ بموافقتهم. لكن عندما أقيمت منطرتا كامون ومكمونيم على قمتي الكمانة الشرقية (٥٩٨م) والغربية (٥٥٨م) رفض عرب الكمّانة (على حد قول السلطات) النزول من الجبل. حيث ادّعت السلطات أن إكمال وتعبيد شارع الأسفلت الذي يربط المنطرتين بمدينة كرميئيل وشارع صفد ــ عكا عاملان مُشجّعان في رفضهم وتمسّكهم بأرضهم. أما أبناء السواعد فكانوا ينظرون إلى المسألة من زاوية مختلفة. كانوا يكررون القول إنهم يتمسكون بجذورهم في أعالي جبال كمانة ليس فقط من أجل المناظر الخلابة والأجواء الصحية التي تحاول السلطات حرمانهم منها، بل لأن القضية قضية كيان ووجود. فمنذ عشرات، بل مئات، السنين ضربوا جذورهم في تلك الأرض حيث لا تزال قبور أجدادهم نصب أعينهم. وهنا يجدر بنا أن نشير إلى أنه على بُعد أمتار قليلة من بيوتهم أُقيمت منطرتا كامون ومكمونيم. وعلى الرغم من أنه لم يكن في كل منهما أكثر من عشر أسر فقد كانتا تتمتعان بالخدمات الأساسية التي ينبغي لكل دولة أن توفرها لمواطنيها من دون تمييز. فكانت أعمدة الكهرباء تمر بين بيوت العرب لتصل إلى المنطرتين. وكان في استطاعة السلطات أن توفر هذه الخدمات للعرب بتكاليف يسيرة، لكنها لم تفعل. وهذا الواقع يناقض التصريحات الإسرائيلية بشأن توطين البدو. إذ يدّعي الإسرائيليون أنهم يحرصون على توفير الخدمات الكاملة لهم.

على أن أبناء الكمانة صمدوا إزاء هذه الأوضاع الحياتية، فابتاعوا المولدات الكهربائية

ونقلوا المياه إلى بيوتهم بالجرّارات، وتغلبوا على مشكلة المدرسة باستئجار حافلة لنقل نحو ١٨٠ من أبنائهم، يوميا، إلى مدارس الرامة ونحف ودير الأسد التي تبعد أكثر من خمسة كيلومترات عن بيوتهم. ثم أسسوا جمعية خيرية، وافتتحوا روضة أطفال منذ سنة ١٩٨٥.

وهنا، نرى بوضوح فشل استراتيجية تهويد جبال كمانة. فسياسة الإقناع والإغراء والتهويد لم تنجح في طمس عروبة الجبل. على أن مطالبة أبناء الكمانتين بالاعتراف بقريتيهم والسماح لهم بالاستمرار في بناء كيانهم على أرضهم وأرض أجدادهم لم تثمر حتى الآن. وبينما تتحدث وسائل الإعلام الإسرائيلية عن الأموال الطائلة التي أُنفقت على إقامة أبنية مجمّع وادي سلامة المنظم، فإن السلطات تفرض شروطا لقبول طلب سكان الكمانتين الاعتراف بقريتيهم (كمانة الشرقية وكمانة الغربية) وتضع العراقيل في سبيل ذلك. والواقع هو أن لكل مكتب حكومي شروطه: فدائرة أراضي إسرائيل تطلب «كواشين وطابو» وبعدها ترفض الاعتراف بها؛ ومكتب المستشار للشؤون العربية في حيفا يطلب تواقيع لجان محلية ليحولها بعد ذلك إلى الشرطة والاستخبارات. وعندما يتوجه السكان إلى اللجنة العليا لشؤون البدو فإنها تطلب خريطة مفصلة. فإذا قُدمت لها رفضتها لأسباب لا يصعب عليهم معرفتها. فمرة يقال لهم: «لقد بنينا لكم مجمعا منظما في وادي سلّامة»، ومرة أُخرى يقال لهم: «لجنة البدو العليا لم تسمح بالاعتراف بأكثر من ١٤ قرية بدوية في الجليل.»

وتجدر الإشارة هنا إلى أن لجنة البدو العليا في الجليل (لسنة ١٩٨١)* كانت تضم ٢٢ عضوا يمثلون جميع المكاتب الحكومية وليس بينهم سوى عضو بدوي واحد كانت السلطات قد عيّنته، ولم ينتخبه أحد من أبناء بدو الجليل. ولا يوافق عضو على طلب إلا إذا وافق عليه عضو آخر يمثل مكتبا حكوميا غير مكتبه؛ فمثلا: لا يوافق العضو الذي يمثّل وزارة المعارف على تمويل نقل الطلاب إلى المدارس إلا إذا وافق العضو الذي يمثل وزارة الداخلية على الخريطة المقترحة؛ وممثل الداخلية مرتبط بممثّلي وزارة الإسكان ودائرة الأراضي. وبعد أن يرفض الجميع، تعود القضية إلى مكتب مستشار رئيس الحكومة للشؤون العربية. وعندما تجري مقابلة المستشار أو نائبه أو سكرتيرته، لا تصدر عن أي منهم سوى أجوبة جارحة مثل: «قلت لكم من قبل إن أحدا لا يوافق على خريطتكم، أو طلباتكم.» وعندئذ، يعود أبناء السواعد إلى بيوتهم في الكمانة ليخططوا للجولة القادمة. إذ يتذكرون أن كل تلك اللقاءات التي أجروها مع ممثلي مكاتب الحكومة كانت على حساب أيام العمل التي ضاعت سُدى.

حاول أبناء سواعد الكمانة اللجوء إلى القانون والمحاكم لتحقيق مطالبهم غير مرّة؛

* لجنة البدو العليا في الجليل ليست عبارة عن مؤسسة رسمية، بل مُجرد اجتهاد من قبل مكتب مستشار رئيس الحكومة للشؤون العربية في اللواء الشمالي، حيث تُشكّل وتُحلّ عندما وكيفما يرتئي مكتب المستشار. كذلك فإن عدد الأعضاء يختلف عند تشكيل هذه اللجنة من دورة إلى أُخرى.

لجأوا مرة إلى محكمة العدل العليا فأحالت القضية على محكمة الصلح. وفي سنة ١٩٨٤ اعتقلت السلطات خمسة من أرباب العائلات لرفضهم قرارا أصدرته المحكمة، ويقضي بأن يقوموا بهدم بيوتهم بأيديهم. وأبقتهم في المعتقل مدة تزيد على ثلاثة أشهر، لإجبار الأهالي على تغيير رأيهم وقبول حلول معروفة. وفي تلك الأثناء كانت كل محاولة من قبل السكان لإطلاقهم تُواجَه بطلب التوصل إلى حل وسط في قضية بقاء بيوت ١٢٠ عائلة في الكمانتين الشرقية والغربية، أو هدمها.

في تلك الأثناء قام مندوبو الكمانتين بالاجتماع باللجنة العليا لشؤون البدو. وأدى نائب مستشار الحكومة للشؤون العربية في الشمال دور الحكم بين الطرفين (مع العلم بأنه عمليا أحد أعضاء اللجنة). ولم يكن الاجتماع سوى مسرحية هزلية أصرت خلالها اللجنة على عدم الاعتراف بأنهم يمثلون قرية رسمية. لكن نظرا إلى تزايد الضغط العربي الجماهيري أطلق المعتقلون. وتجدر الإشارة هنا إلى أن الاعتراف ذاته لم يكن سوى عملية فنية، وأنه لا يعني أن للبدو الحق في بناء بيوتهم على أرضهم. ولو درسنا جميع مخططات وخرائط هيكلية المجمعات البدوية في النقب والجليل لوجدنا أنها خُطّطت عمدا على أرض لا يملكها البدو، وأنها كانت قد صودرت منهم أو من غيرهم.

لقد طُلب من سكان الكمانتين أن يتركوا عشرات الدونمات التي يملكونها، وأن ينزلوا إلى مجمع وادي سلامة ليستأجروا قطعة أرض مساحتها نصف دونم، أو ثلاثة أرباع دونم لمدة ٤٩ عاما. فاعتبر السواعد سياسة تجميع البدو بهذه الشروط عملية لسلب الأرض بصورة غير مباشرة، وللحيلولة دون خلق واقع ثابت على أرض يملكها العرب. ومن هنا نشأت مشكلة تجميد، أو عدم المصادقة على، الخرائط الهيكلية للقرى العربية في إسرائيل. فالأمر كان مرتبطا بسياسة صهيونية ترمي، على المدى البعيد، إلى تحويل أرض القرى إلى أرض حكومية، سواء أتمّ هذا بشرائها، أم بتبديلها لاحقا. وهذا كله يؤدي إلى تحكم الدولة في الأقلية العربية عن طريق تأجيرها، أو عدم تأجيرها، الأرض بعد ٤٩ عاما.

ولا شك في أن موافقة سكان الكمانتين على التجمع في نقطة بين القريتين القائمتين هو أقصى حد لتنازلهم (في مقابل بقائهم في الجبل) استجابة لأحد أهداف التهويد التي تعمل باستمرار على حرمان البدو من الحقّ في بناء بيوتهم على أرضهم. ويرى عرب السواعد أن الموقع الجديد للقرية ــ في حال الموافقة عليه من قبل السلطة ــ سيحلّ مشكلة الجيل الصاعد فقط، أما آباؤهم وأجدادهم فسيبقون في بيوتهم ويمارسون حياتهم اليومية بصورة عادية.

لكن اعتراف السلطات بإقامة قرية عربية واحدة للكمانتين قد يحل مشكلة طال عليها الزمن لأبناء الكمانة، وذلك بالسماح لهم ببناء بيوت مرخصة، إلاّ إنه لا يحل المشكلة كلها. فهناك تجمعات عديدة أخرى من السواعد تطالب الحكومة بالاعتراف بها قرى رسمية.

ويظهر لنا التوزيع الجغرافي لعائلات عرب السواعد من الجدول التالي (تموز/يوليو ١٩٨٠) الذي أعددناه بالاستناد إلى بحثنا الميداني ومَسْحِنا الكامل للبيوت في المنطقة.

إذا قارنّا عدد قرى عرب السواعد الشمالي (أنظر الخريطة رقم ٣ ـ ١) وسكانها البالغ عددهم ١٨٢٥ سنة ١٩٨١ بعدد قرى المناطر اليهودية الستين البالغ عدد سكانها ٢٥٠٠ شخص، نرى أن ألفين وخمسمئة يهودي يحق لهم بناء أكثر من ستين مستوطنة لا يزيد معدل سكان كل منها على نحو ٤٢ شخصا، في حين أن عرب السواعد لا يحق لهم أن يسكنوا في أكثر من قرية واحدة، مع العلم بأن عدد سكان أي من تجمعات السواعد المذكورة في الجدول رقم ٣ ـ ١، فيما عدا صانور، يبلغ ضعف عدد سكان أي من المناطر اليهودية.

إن قضية عرب السواعد ليست قضيتهم وحدهم، ولا قضية البدو في الجليل فقط، بل هي قضية جميع العرب في إسرائيل. فالاعتراف بقرية جديدة يعني أيضا زيادة عدد القرى العربية في البلاد، وهو أمر له أبعاد سياسية من وجهة النظر الصهيونية لأنه يناقض سياسة التهويد.

الجدول رقم ٣ ـ ١
توزيع السواعد بحسب اسم الموقع
التقليدي والحمولة
(تموز/يوليو ١٩٨١)

الموقع	الحمولة	عدد الأشخاص
١ ـ وادي سلامة والملّ	عدان، موسى، مصطفى، غزعل	٧٦٨
٢ ـ المسيدية والوحراح	طاهات، قبايسة	٢٤٣
٣ ـ خربة الشويخرة	علايين	٧٧
٤ ـ محاجر	علايين	٧٦
٥ ـ الدبب	أبو تلة	١٣١
٦ ـ صانور	قبايسة	٤٥
٧ ـ كمانة الشرقية	شعايين	٢٧٧
٨ ـ كمانة الغربية	مصالحة، قليبات	٢٠٨
المجموع		١٨٢٥

الخلاصة

عرضنا في هذا الفصل ست حالات دراسية تمثل الواقع العربي في الجليل في ظل سياسة التهويد. على أنها ليست الحالات الوحيدة من نوعها. ولا نجازف بالأمانة العلمية لو خلصنا إلى القول إن جميع القرى والتجمعات العربية في الجليل دفعت ثمن تلك السياسة وإنه لم تَسْلم بلدة عربية واحدة من أبعادها السلبية.

إن الحالات الست التي درسناها تعكس الأساليب المختلفة التي تتبعها السلطات الإسرائيلية في تنفيذ برامجها ومشاريعها التي تنطوي على ألوان مختلفة من الخداع وعدم الوفاء بالوعود. والواقع أن الكثيرين من العرب وقعوا ضحية للأساليب المخادعة في عقد الاتفاقيات وإجراء المفاوضات بشأن أمور مصيرية. إنهم يحصلون على وعود شفهية، وأحيانا مكتوبة، في مقابل توقيعهم أوراقا لها صبغة قانونية تستخدم فيما بعد ضدهم من أجل اقتلاعهم.

والواقع أن العرب لم يقفوا مكتوفي الأيدي إزاء سياسة التهويد. فقد رأينا أنهم في جميع الحالات استنفدوا كل الطرق القانونية المتاحة لهم من أجل البقاء في أماكنهم وأراضيهم المتوارثة. وتعكس المواجهة الجماعية والتصدي لهذه السياسة أوضح صورة لرؤية المصير المشترك، وأفضل تعبير عن الروح القومية. وقد دلّ بعض الحالات على أن اللجوء إلى محكمة العدل العليا الإسرائيلية والحصول على حكم عادل (من وجهة النظر العربية) لم يمنعا السلطات الإسرائيلية من تحقيق أهدافها. فسياسة التهويد هي جوهر الأيديولوجية الصهيونية على أرض فلسطين. ولدى النظر في حالات مماثلة نرى أن جميع الخطط الصهيونية ترمي إلى هدف واحد: السيطرة على جميع التربة الفلسطينية، والإبقاء على العرب غرباء حتى في وطنهم.

الفصل الرابع
التنافس بشأن الموارد الاقتصادية

مقدمة

يتناول هذا الفصل إقليم الجليل الذي يصلح لأن يكون مختبرا ممتازا لدراسة الجغرافيا السياسية للقوة، ولدراسة موضوعات أخرى كالسيطرة المحلية والمكانية والأقلمة الاقتصادية ـ السياسية في إطار التنافس القائم بين اليهود والعرب بشأن الموارد الإقليمية.

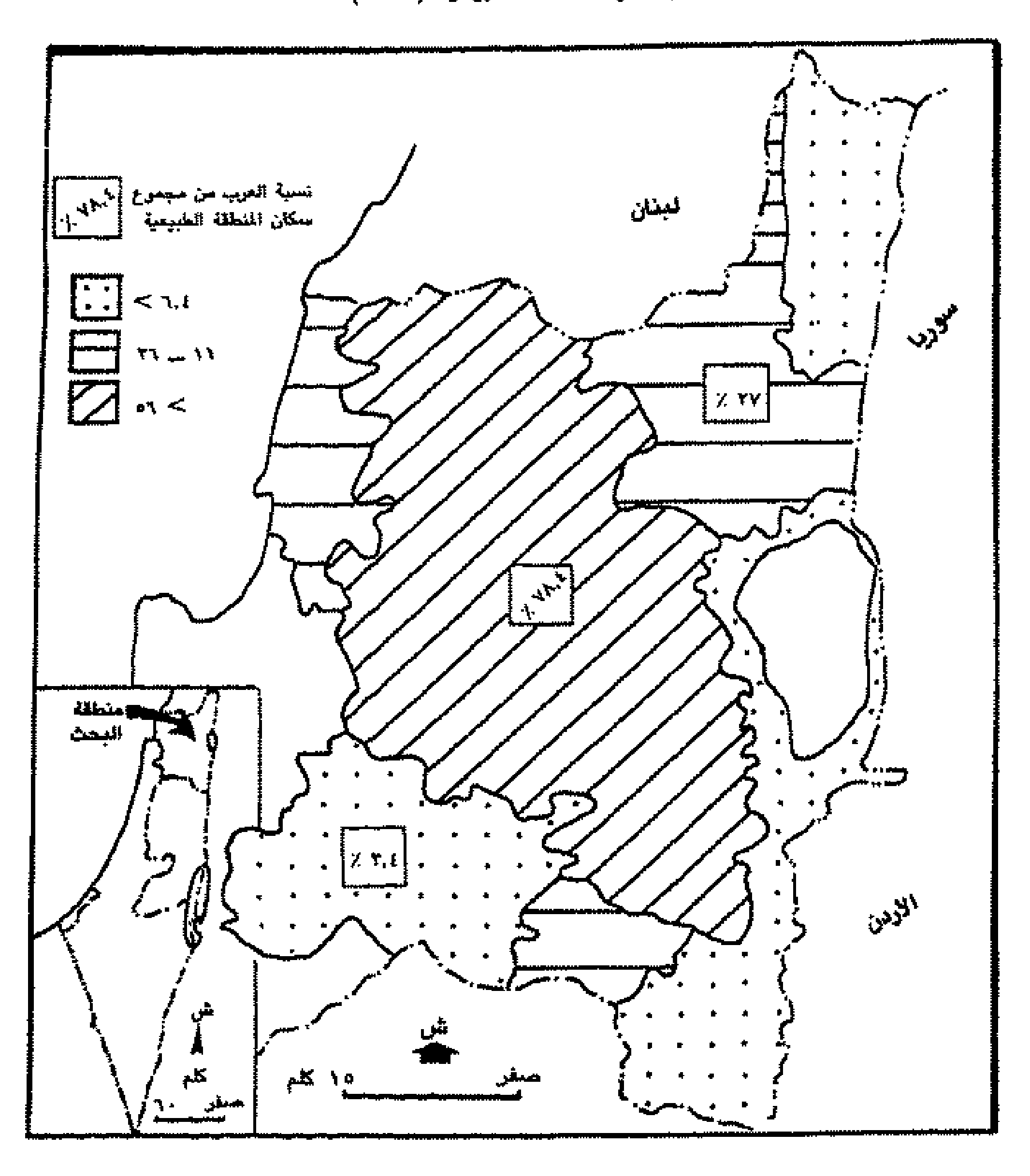
فالجليل منطقة مشحونة جدا بالعمل السياسي. وفيه تتخذ السيطرة على حيّز الرقعة محورا أساسيا للصراع بشأن الموارد بين الأغلبية العربية وجماعات الأقلية اليهودية. وتقوم الدولة في هذا الصراع بدور حاسم، غير حيادي، في تشكيل نتيجة الصراع لمصلحة الجماعة اليهودية التي تشكّل الأغلبية المسيطرة في الدولة ككل.

ويجب النظر إلى السيطرة على الموارد في إطار الوضع الجيوبوليتيكي الفريد الذي يميز الجليل. فعلى الرغم من أنه يقع في أطراف الدولة ككل، فإنه يشكّل منطقة قلب بالنسبة إلى الأقلية العربية (أنظر الخريطة رقم ٤ ــ ١).

ويسلّط هذا الفصل الضوء على دور الدولة البارز في تنظيم المساحات الخالية، من أجل التوسع الاقتصادي، وفي تعزيز الموارد الاقتصادية الإقليمية وتسهيلها بين الجماعتين العرقيتين اللتين تسكنان في الإقليم. وسيجري التمييز بين الموارد التي توفرها الدولة على صورة مخصّصات في ميزانيتها وبين المنافع والهبات الأخرى التي توزّع بين الجماعتين، كالأرض والماء من جهة، والموارد التي تؤخذ من فريق عرقي وتوضع تحت سيطرة فريق آخر، من جهة أُخرى.

وتتجلى خصائص الحيّز المكاني لتلك المنافسة بشأن الموارد في الأنماط المتنافرة التي تعكس التوزيع المكاني للفريقين العرقيين. ففي منطقة قلب الجليل ذات الأغلبية السكانية العربية (الخريطة رقم ٤ ــ ١) تقلّ فرص التطوير كثيرا (باستثناء بعض تجمعات المستوطنات اليهودية) عما هي عليه في الأطراف، حيث تقع قوى الوجود اليهودي بسبب تزايد السكان اليهود ومستوطناتهم.

الخريطة رقم ٤ ـــ ١
توزيـع السكان العرب في اللواء الشمالي
بحسب المنطقة الطبيعية (١٩٨٨)



الإطار النظري

لقد أصبح التطوير الإقليمي والأقلمة (regionalism) والأزمة الإقليمية من الموضوعات التي تستأثر باهتمام الجغرافي السياسي المدقق. فالاستقرار السياسي والاقتصادي كان، ولا يزال، من الخصائص التي تميز المناطق ذات التعددية السكانية. والقضية الرئيسية هنا هي دور الدولة في المساعدة في التوصل إلى الاستقرار على الصعيد الإقليمي وضمان استمراره، وكيفية تعبيرها عن قوتها وأيديولوجيتها من خلال السلطة المحلية، والهيئات الرسمية وشبه الرسمية الأخرى، ومن خلال الوكلاء الذين تجندهم للعمل نيابة عن السلطة المركزية. ويؤكد جونستون (Johnston) «أن الدولة قائمة كجزء من هيكلية المؤسسات الضرورية للمجتمع؛ ووظيفتها هي المحافظة على تلك الهيكلية، وتسهيل استمرارها، وتوفير الإطار البيئي الذي تتحقق أهدافها فيه. ولمختلف أشكال المجتمع أهداف مختلفة، وعليه فإن لها مطالب مختلفة من الدولة.»[1]

ويذهب أوتس (Oates) إلى أن الحكومات الحديثة تتحمل ثلاث مسؤوليات رئيسية هي: (أ) توزيع الموارد بشكل فعّال؛ (ب) إقامة نظام توزيع دخل منصف؛ (ج) تأمين مستوى مقبول من النمو الاقتصادي والمحافظة، في الوقت ذاته، على الاستقرار العام. وفي هذا التفسير التعددي الليبرالي يُنظَر إلى الدولة كجهاز سياسي محايد في أساسه، وأداة لترسيخ الإجماع وتأمين الاستقرار.[2]

وفي مقابل هذا تستنتج بيكر (Becker)، من دراستها للعالم الثالث، أن «الدولة بوصفها مجموع مؤسسات سياسية ــ بيروقراطية مؤلفة من جماعات مختلفة الميول والأيديولوجيات والمصالح ليست وسيطا مُحايدا، ولا مجرد أداة لرأس المال.» ذلك بأن خدمتها لمصالح الجماعات المسيطرة تنفي بصورة دائمة «حيادها» الظاهري. ثم إنها باستئثارها بقسم من الفائض تُصبح هي نفسها عاملا حاسما في استثمار رأس المال، لا مجرد أداة بلا فعالية. على أن أخطر وظيفة لها ــ في رأي بيكر ــ هي «تأمين الأوضاع المادية والمثالية لدور الهيمنة الذي تقوم البورجوازية به.»[3]

ولدينا مثال مغاير ومحدد لدور الهيمنة هذا في الدول التي تتخذ من عدم المساواة ومن

---

(١) R. J. Johnston, «Local Government and the State in Progress,» in M. Pacione, ed., *Political Geography* (London & Sydney: Croom Helm, 1985), p. 164.

(٢) R. Paddison, *The Fragmented State: The Political Geography of Power* (Oxford: Basil Blackwell, 1983), p. 7.

(٣) B. K. Becker, «The State crisis and the region-preliminary thoughts from a Third World perspective,» in P. Taylor & J. House, eds., *Political Geography: Recent Advances and Future Directions* (London & Sydney: Croom Helm, 1984), pp. 81-97.

التمييز العِرْقي داخل هيكلها قاعدة مُقرَّرة. ففي مثل تلك الدول تشكل الجماعة العرقية المهيمنة وبورجوازيتها والهيئات المرتبطة بها، بالمعنى الذي قصده جونستون، «مجتمعا ذا شكل مختلف، ومطالب مختلفة» من الدولة لتأمين هيمنتها وهيمنة بورجوازيتها. وهناك «نمطان كلاسيّان (لتلك الدول)، تطور كل منهما منفصلا عن الآخر، على صعيد الأيديولوجية والممارسة، وخصوصا على المستويين المحلّي والإقليمي، وهما نظام التمييز العنصري في جنوب إفريقيا وهيكلية إسرائيل الفريدة الخادعة كدولة صهيونية. فعلى الرغم من أنّ إسرائيل ديمقراطية بالاسم، فإنها تشتمل على مجموعة من الهيئات والمؤسسات الصهيونية القوية تضمن لها السيطرة اليهودية التي أقيمت في فترة ما قبل الدولة، والتي ما زالت تتحكم في نسبة كبيرة من الأرض والمياه.

وفي حالة الجليل نجد أن التمييز الراسخ الذي تتبعه الدولة قد نُفِّذ على أساس التفرقة في توزيع الموارد الاقتصادية والحصول عليها. فقد قامت الدولة بطريقة غير مباشرة، لكن منتظمة، بالتمييز ضد الأكثرية السكانية العربية في المنطقة نتيجة لسياسة التهويد. ومن الأهداف الرئيسية لتلك السياسة زيادة السكان اليهود في الإقليم بتشجيع الاستيطان. وقد أدى هذا التشجيع إلى تطوير استراتيجيات توزيع الموارد في الميدان الاقتصادي لصيانة الاستيطان اليهودي وتشجيعه، بما فيه وضع التشريعات لإعفاء المستوطنين الجدد من مختلف الضرائب.

وتعرّض السكان العرب للتمييز المباشر لأنهم أصبحوا يقتسمون الموارد، وخصوصا الأراضي والمياه، مع المستوطنين اليهود الجدد. وقد أدت هذه السياسات إلى تقطيع الأرض العربية إلى أجزاء متناثرة، وإلى عدم تمكين السكان العرب من تطوير مواردهم، وذلك بسبب حاجتهم إلى المياه التي خُصِّصت بدل ذلك للمستوطنات اليهودية الجديدة، أو القائمة، والمراد توسيعها.

على أن رأس حربة التمييز الرسمي غير المباشرة يتمثل في سياسات وممارسات المنظمات الصهيونية التي تعمل بالتعاون الوثيق مع الدولة. ومن المهم أن نلاحظ أن هذه المنظمات، كالوكالة اليهودية والصندوق القومي اليهودي اللذين أُسِّسا قبل قيام الدولة، وإدارة الأراضي الإسرائيلية التي أسست سنة ١٩٦٠، تملك أو تسيطر على جزء كبير جدا (أو القسم الأكبر) من الأراضي والمياه في المنطقة، وتستطيع الاعتماد على موارد هائلة من رؤوس الأموال الخاصة التي تتبرع بها المجتمعات والمصالح خارج إسرائيل.

إن أمثال تلك المنظمات عبارة عن نوع من الهيكلية الثانوية للدولة، وتعمل معها على التحكم في موارد الدولة داخل إسرائيل وتوزيعها. وهي، بحكم طبيعتها، لا تعمل إلا لمصلحة الشعب اليهودي وحده. ثم إنها تتنافس فيما بينها في مجالات مثل سياسة الاستيطان والتطوير. بل إنها أحيانا تنافس الحكومة في السّعي لتحقيق أهداف أيديولوجية الدولة.

ويمكن القول إنه لا يحتمل أن تكون هناك دولة أُخرى حديثة تواجه الجغرافيَّ السياسيّ بمثل تلك الهيكلية الخاصة التي لا مثيل لها، أي بمثل تلك الشبكة من الهيئات شبه الحكومية البالغة القوة والمنظمة على أساس دولي، وفي وقت سابق لقيام الدولة. هذا بالإضافة إلى أنه يتعينّ على الدولة أن تتعاون معها في سبيل المحافظة على سياسات تخطيطية اقتصادية عامة.

وبالنظر إلى هذا كله لا تستطيع الدولة، حتى لو أرادت، أن تكون «حيادية» لأن جزءا من صميم هيكليتها يقع تحت سيطرة هذه «الدولة الثانوية» التي تقوم داخل الدولة، والتي تشكل عنصرا مكمّلا لبنية المجتمع الإسرائيلي ومقبولا فيه. وإذا نظر المرء إلى هذه الهيكلية في ضوء النمط التعدّدي الليبرالي للدولة، يجد أنها ــ بحكم طبيعتها ذاتها ــ لا يمكن أن تكون ديمقراطية وموجهة إلى تشجيع التنافس الحر بين مختلف الجماعات والمصالح. ومن خلال الدور الذي تقوم به الهيئات الصهيونية شبه الحكومية وحده، تقوم الهيكلية بتغليب مصالح السكان اليهود. وقد اقترح سموحا (Smooha) استخدام عبارة أخف وقعا على السامع، لوصف الطابع الطبقي للمجتمع والهيئة السياسية الإسرائيليَّين، وهي عبارة «التعددية الانغلاقية» (exclusionary pluralism).[4]

التوزيع غير المتكافىء
في تخصيص الموارد الإقليمية

إن الأقسام التالية من هذا الفصل تُسلّط الضوء على تحليل ثلاثة أصناف من الموارد يطغى فيها دور الدولة ونفوذها، تاركة جانبا الدور الذي تقوم به الهيئات الصهيونية. وهذه الأصناف هي: الأرض، والماء، والميزانية المالية المخصصة من قبل الدولة للسلطات المحلية في اللواء الشمالي.

مورد الأرض

يمكن اعتبار الأرض أثمن مورد في الإقليم. وقد تكتسب الأرض أهمية خاصة إذا اعتُبرت أكثر من مرفق اقتصادي بسيط، أي عندما تُعتبر قِطَعا من الأرض وأقساما من الإقليم ذات أهمية استراتيجية، أو عندما يكون لها جانب غير اقتصادي تُسْبِغ عليه الدولة أهمية أيديولوجية بارزة.

وبالنسبة إلى الجليل نجد أن التنافس بين اليهود والعرب قد اتخذ صورة صراع منتظم بين السكان العرب المحليين وآلية الدولة. فالدولة، بما لديها من سلطة قانونية وموارد مالية،

---

(٤) S. Smooha, *Israel: Pluralism and Conflict* (London: Routledge and Kegan Paul, 1978).

تعمل في اتجاهين: (أ) الاستيلاء على الأرض وتجميع الأراضي من مالكيها العرب وتوزيعها على مختلف المنظمات الصهيونية التي تضعها، بدورها، بصورة دائمة في تصرف المستوطنين اليهود، أو (ب) توزيع الأراضي العربية المصادرة على المزارعين اليهود والعرب على أساس تأجيرها لهم، بينما تظل ملكا دائما للدولة (أو المنظمات الصهيونية) وتحت سيطرتها.

إن عملية المصادرة والنقل هذه تهدف، أيضا، إلى إضعاف الروابط بين السكان العرب والمنطقة، كما أن لها هدفا استراتيجيا هو تأميم الأرض وإظهار السيادة الإسرائيلية. وينعكس ارتباط العرب بالأرض لغويا في كلمتين متجانستين هما: أرض وعِرض (شرف)؛ فمن باع أرضه باع عِرضه.

وتشتمل الخريطة رقم ٤ ـ ٢ على نمط مكاني لتجزئة الأرض في الجليل الجبلي سنة ١٩٧٠، وهي آخر تاريخ تتوفر فيه معلومات عن ملكية الأرض في الإقليم ككل. ويسهُل على المرء أن يلاحظ أن الأرض التي بقيت ملكا للعرب حتى ذلك التاريخ تبلغ نحو ثلث أراضي الإقليم، وأن نحو الثلثين نقلا في الفترة من ١٩٤٨ ـ ١٩٧٠ إلى الدولة أو إلى المنظمات الصهيونية. وهنا يجدر بنا أن نذكر أيضا أن ملكية الأرض فيما يسمى بشمالي إسرائيل كانت، قبل قيام الدولة، محدودة للغاية.

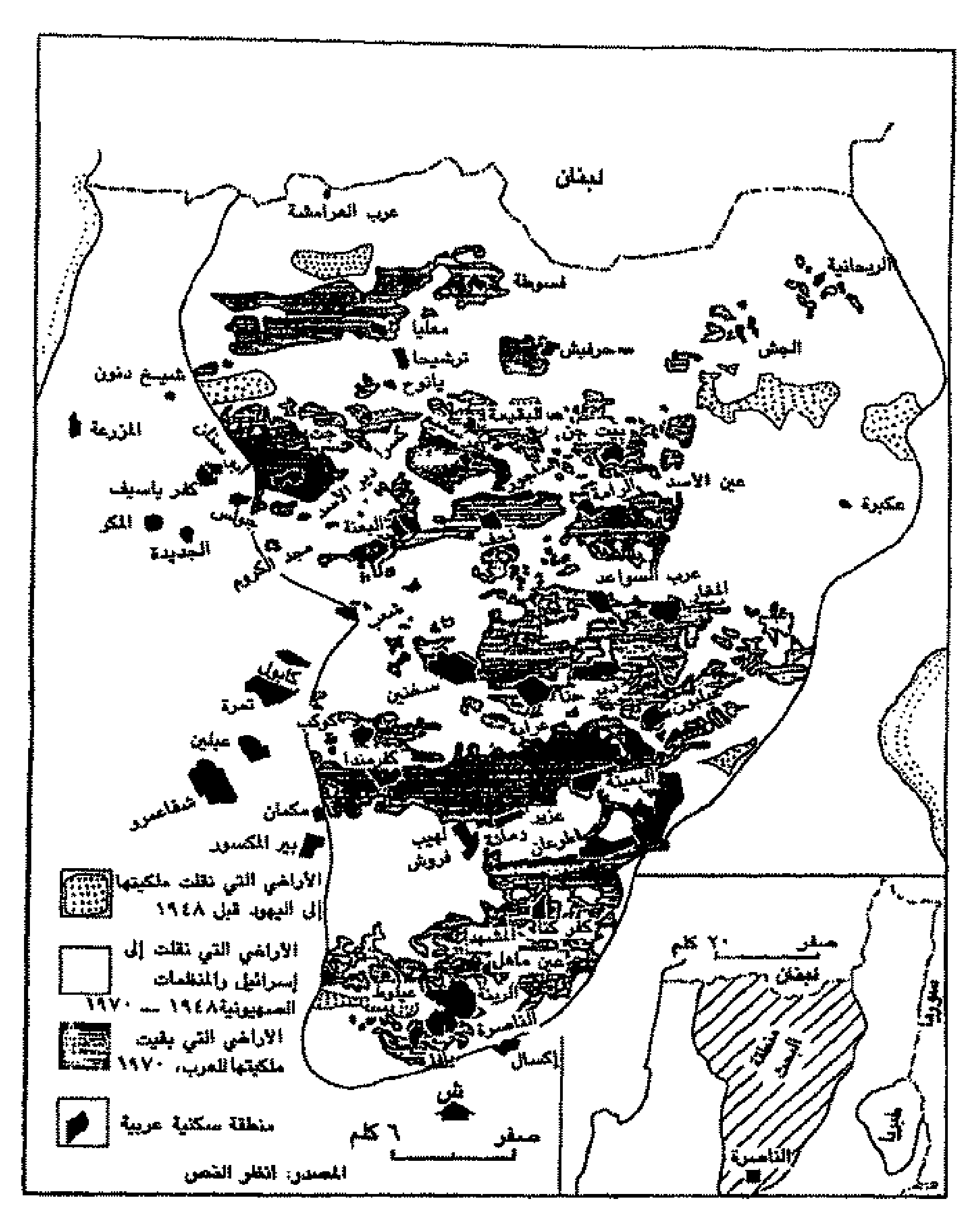
إن النتيجة الحتمية لعملية مصادرة الأراضي العربية المستمرة وتجزئتها انعكست في تقلص الاعتماد على الأرض كمورد كاف من موارد الاقتصاد الزراعي، وفي الزيادة الحادة في تحول عمال القرى العرب إلى «بروليتاريا»، بسبب سعي الفلاحين وذويهم، ممن أصبحوا بلا أرض، لكسب عيشهم بالعمل لقاء أجر.

هنالك مسح (قام به المؤلف) لتوزيع ملكية الأرض في ثماني قرى عربية في الجليل، ورُسمت خرائط لها مبنية على قوائم صكوك الملكية المحفوظة لدى السلطات. ويشير هذا المسح إلى أن ظاهرة تجزئة الأرض إلى قطع متناثرة امتدت إلى جميع تلك القرى (الملاحق ١ ـ ٨) باستثناء واحدة، هي كفر ياسيف؛ وقد تكون القريةَ الوحيدةَ التي بقيت أغلبية أرضها ملكا لأهلها العرب، على الرغم من أن مجموع أراضي القرية صغير نسبيا (نحو ٦٠٠٠ دونم).

ولتجزئة الأرض مظهر آخر كان له تأثير هائل في تطوير الأرض، بوصفها أحد الموارد، وهو التحديد الرسمي لمناطق النفوذ وتوزيع المخصصات على السلطات المحلية. أما «منطقة النفوذ» التابعة للسلطة المحلية أو البلدية فهي منطقة تحيط بالقرية أو المدينة وتقرر حدودَها وزارةُ الداخلية. ثم إن الدولة تخوّل المجلس المحلي صلاحية التطوير داخل تلك الحدود.

ولدى النظر إلى مناطق النفوذ المخصصة للمجالس العربية المحلية يبدو لنا، بوضوح، أنه كان هنالك تلاعب خَطِر من أجل إدخال أراضي الدولة في مناطق النفوذ للسلطات العربية

الخريطة رقم ٤ ـــ ٢
إقليم الجليل الجبلي: ديار العرب
ونمط ملكية الأرض (١٩٧٠)



وإخراج الأراضي العربية المملوكة منها. وتعرف هذه العملية التخصيصية لوحدات الإقليم بالمصطلح الإنكليزي «gerrymandering». ومما له أهمية خاصة هو أن التعيين الأوّلي لحدود مناطق النفوذ للقرى أو المدن العربية يتم خلال فترة الرئاسة الأولى لرئيس البلدية الأول الذي تقوم السلطات دائماً بتعيينه، ولا يُنتخب على الإطلاق. وخلال تلك الفترة الرئاسية يمكن الدولة أن تستغل الأوضاع لمصلحتها من خلال رسم حدود مناطق النفوذ للقرية، من دون أن تواجه مقاومة من رئيس البلدية (أو المجلس المحلي)؛ فهي تعيّنه لخدمة مصالحها.

وكثيراً ما يجري إلحاق الأراضي العربية الخاصة بالمستوطنات اليهودية المجاورة أو المجالس الإقليمية اليهودية التي تستفيد، بدورها، من جباية الضرائب عن مشاريع التطوير والمصانع القائمة في تلك المناطق؛ وهذا مَثَلٌ معروف على محاولة «مَنْطَقة (zone in)*» النشاطات المالية الإيجابية (positive fiscal externalities).(٥)

ويمكن في الوقت ذاته مصادرة ٤٠٪ من أراضي القرى العربية الواقعة تحت سيطرة مناطق النفوذ الخاصة بالمستوطنة اليهودية المجاورة أو المجلس الإقليمي اليهودي للمقاصد العامة من دون تعويض المالك العربي. والمهم هنا هو أنه لا يُسمح لمالك الأرض الخاصة في منطقة النفوذ أن ينتفع من أرضه إلا بإذن صريح من السلطة المحلية، الأمر الذي يمنح المجالس الإقليمية اليهودية، بصورة خاصة، سيطرة فعالة على أراضي العرب الخاصة الملحقة بها إدارياً. والواقع أن جغرافية مناطق النفوذ تمدنا بأمثلة ممتازة لآليات التبعية والتعيينات التي يسلط لوستيك (Lustick) الضوء عليها في «نموذج السيطرة» لفهم ديناميات العلاقات الاقتصادية بين السكان العرب والدولة.(٦)

أضف إلى هذا أن فئة الأرض المعروفة بـ «أرض الدولة» في إسرائيل (وتبلغ ٩٢,٦٪ من الأراضي التي كانت داخل «الخط الأخضر»، أو حدود ما قبل سنة ١٩٦٧)(٧) يمكن اعتبارها غطاء لعبارة «الأرض اليهودية». ويمكن أن نلمس هذا في السياسة الكامنة وراء تأسيس المناطر لإقامة عدد قليل من المستوطنين والتي صُرح عن وظيفتها وكونها قائمة «لحماية أرض الدولة» التي يحتمل أن تستولي عليها القرى العربية المجاورة. فعلى الرغم من أن

* إدخالها في المناطق المحددة.

(٥) K. R. Cox, «Local interests and urban political processes in market societies,» in: K. R. Cox, ed., *Urbanization and Conflict in Market Societies* (London: Methuen, 1978), pp. 94-108.

(٦) I. Lustick, *Arabs in the Jewish State: Israel's control of a national minority* (Austin: University of Texas Press, 1980).

(٧) U. Davis and W. Lehn, «And the Fund still Lives,» *Journal of Palestine Studies*, 28 (4) (1978), p. 32.

السكان العرب المحليين مواطنون في إسرائيل، فإنهم يُعتبرون تهديدا محتملا لسلامة «أراضي الدولة». ومن الواضح أن فكرة «أملاك الدولة»، هنا، لا يمكن تفسيرها إلا بوجوب حماية الأملاك «لمصلحة المجتمع اليهودي». وأرض مثل هذه تملكها رسميا هيئات صهيونية شبه حكومية، أو الدولة، هي ــ بحكم تعريفها ــ «ملك للشعب اليهودي لا يمكن انتقاله إلى الغير.»[٨] وهناك أراض يديرها الصندوق القومي اليهودي الذي ينص ميثاقه، بالتحديد، على استخدامها بطرق «تفيد بشكل مباشر أو غير مباشر يهودا أو أشخاصا من أصل أو عرق يهودي.»[٩]

وعليه، فإن الدولة بحكم كونها حامية لـ «أرض الدولة» ومسيطرة عليها، هي دولة «غير حيادية» في كل الأحوال. وعند النظر في سياساتها بصورة منهجية يتبين أنها موجهة بشكل ثابت ومستمر إلى التوسع في تجزئة الأرض لمصلحة مجموعة عرقية في الجليل، وإلى إلحاق الضرر بالأخرى.

مورد المياه

منذ بداية الحركة الصهيونية كانت لموارد المياه ــ ولا تزال ــ أهمية مركزية في السعي للاستيلاء على الأرض، كما أنها شكلت أساسا لتخطيط الأرض المرغوب فيها.[١٠] ولما كان الماء موردا شحيحا في إسرائيل، فقد اتخذ أهمية خاصة بالنسبة إلى سياسة المخصصات. وهو مورد ضروري في كل مكان من أجل أغراض الاستيطان الزراعية وغير الزراعية. وقد استخدمته الدولة آلية للسيطرة، في محاولة منها لإجبار أصحاب القرى والضيع العربية على الانتقال إلى مكان آخر. فهي، مثلا، تحرمهم الماء لتحقيق ذلك الغرض.

والماء، بحكم كونه شحيحا وسهل الاحتكار، عامل رئيسي في التحكم في إنتاج الأرض. وقد جعلت لجنة المياه الإسرائيلية الحصول عليه منوطا بموافقة وزارة الزراعة. ثم إن «مكوروت» (شركة المياه الإسرائيلية) وتاهال (الشركة الإسرائيلية للتخطيط)، اللتين توفران

---

(٨) R. Khalidi, *The Arab Economy in Israel* (London: Croom Helm, 1988), p. 73.

(٩) A. A. Elrazik, R. Amin and U. Davis, «Problems of Palestinians in Israel: Land, Work, Education,» *Journal of Palestine Studies,* 27 (1978), p. 39.

(١٠) B. Nijim, «Water Resource in the History of the Palestine-Israel Conflict,» *GeoJournal,* 21 (4) (1990), pp. 317-323;

لمزيد من التفاصيل أنظر:

U. Davis, A. E. L. Maks and J. Richardson, «Israel's Water Policies,» *Journal of Palestine Studies,* Vol. IX, No. 2 (1980), pp. 12-13.

إمدادات المياه، تخضعان لسيطرة لجنة المياه الإسرائيلية. وما تحصل عليه الزراعة العربية أقل كثيرا من حصتها بالنسبة إلى حجمها. وتعكس الأرقام الإجمالية للدولة لمساحة الأرض المزروعة والمروية، ولحصة القطاع العربي، صورة لافتة لسياسة التمييز المقررة إزاء هذا المورد الحيوي.

ويذهب الخالدي، الذي استخدم الإحصاءات الحكومية الإسرائيلية الرسمية، إلى أن الأرض العربية المروية تشكل ٢,٦ ٪ من الأراضي المروية في البلد، وهي نسبة أقل من حصتها بالنسبة إلى مجموع الأراضي المروية. وإذا استثنينا النقب نجد أن ١٦ ٪ فقط من الأراضي العربية يُروى، بالمقارنة بـ٥٦ ٪ من أراضي البلد. وعليه، فلا عجب من أن نصيب الزراعة العربية كان ٢,٣ ٪ من مجموع كميات المياه التي استخدمت للأغراض الزراعية في إسرائيل خلال السنة التي اخترناها، وهي سنة ١٩٧٨، على الرغم من أن القرى العربية كانت في تلك السنة تزرع نحو ٢٠ ٪ من جميع الأراضي المفلوحة في البلد.(١١)

وهناك رقم آخر لافت يتعلق بتوزيع الماء على المناطق الريفية في اسرائيل ومستمد من آخر إحصاء ريفي (١٩٨١). فالأرقام الواردة في الجدول رقم ٤ ــ ١ تدل على أنه، على الرغم من أن القرى العربية المصنفة في فئة القرى الزراعية وعددها ٦٩ تشكّل ١٣,٨ ٪ من مجموع المزارعين في إسرائيل، فإنها لا تتلقى سوى ٤ , ٠ ٪ من كمية الماء المخصصة للقطاع الريفي. وتشير أرقام الإحصاء أيضا إلى أن معدل كميات الماء التي يزود بها القطاع الزراعي هو ١٣٦,٨ ألف متر مكعب للمستوطنة، وأن ما تزود به القرى العربية التسع والستون هو ٦٧,١ ألف متر مكعب، أي أقلّ من نصف الكمية. ويبلغ المعدل لكل وحدة زراعة في القطاع اليهودي ٤١ ألف متر مكعب بالمقارنة بـ١,٥ ألف متر مكعب لوحدة الزراعة في القطاع العربي.(١٢)

هناك إحصاءات للواء الشمالي يمكن استخدامها للمقارنة بين سلطات محلية يهودية وعربية مختارة. وتمدّنا الإحصاءات الرسمية لعام ١٩٨٧/١٩٨٦ بمعلومات عن المياه التي تقدمها الدولة لثلاث وعشرين سلطة محلية عربية ولأربع عشرة سلطة محلية يهودية. وتوجد الأرقام التي أخذناها في الجدول رقم ٤ ــ ٢ والخريطة رقم ٤ ــ ٣.

إن الجدول رقم ٤ ــ ٢ يبين بوضوح أن أصغر حصة للشخص الواحد في المستوطنات اليهودية (يكنعام العليا) أكبر من أكبر حصة للفرد في القرية العربية (كَفر ياسيف). وكذلك،

---

(١١) R. Khalidi, «The Arab Economy in Israel: Dependency or Development?,» *Journal of Palestine Studies*, 51 (3) (1984), p. 72; R. Khalidi, (1988), *op.cit.*, p. 76.

(١٢) State of Israel, Central Bureau of Statistics, Agricultural and Rural Census 1981, *The Village in Israel* (Jerusalem, 1985), pp. 8-9.

فإن معدل ما يناله الشخص الواحد في ١٤ مستوطنة إسرائيلية أكبر بمقدار ٢,٨ من معدل حصص الأشخاص في الديار العربية التي تشملها الإحصاءات الرسمية.

الجدول رقم ٤ ـ ١
توزيع الماء في القطاع الريفي
في إسرائيل بحسب نوع المكان (١٩٨١)

	عدد المستوطنات للمستوطنات	السكان	(٪)	الماء ألف متر مكعب	(٪)
الكيبوتس	٢٦٢	١٠٨,٢٤٥	(٣٢,٨)	٦٠٤,٩٤٣	(٥٤,٩)
الموشافيم الجماعية	٤٤	٧,٦٤٥	(٢,٣)	٤١,٦٢٩	(٣,٨)
الموشافيم	٣٩٢	١٣٤,١٣٤	(٤٠,٧)	٤٢٤,٨٢٨	(٣٨,٦)
القرى اليهودية	٤٢	٣٤,٢٣٦	(١٠,٤)	٢٥,٦٩١	(٢,٣)
القرى العربية	٦٩	٤٥,٤٤٧	(١٣,٨)	٤,٦٣٠	(٠,٤)
المجموع	٨٠٩	٣٢٩,٨٠٧	(١٠٠)	١,١٠١,٧٢١	(١٠٠)

المصدر: حسب استنادا إلى:
State of Israel, Central Bureau of Statistics, *Agricultural and Rural Census 1981. The Village in Israel, Agricultural and Rural Census 1981*, Series No. 2 (Jerusalem: Central Bureau of Statistics, 1985).

وتُظهر الخريطة رقم ٤ ـ ٣ فوارق لافتة في حجم كمية الماء المخصصة للفرد في المستوطنات اليهودية والديار العربية في اللواء الشمالي. وينبثق من هذا نمط متميز يقابل بين قلب الجليل وأطرافه. فمخصصات الماء في القلب أقل كثيرا، لأن الديار العربية تتجمع فيه، وهي أعلى في الأطراف بسبب وجود أغلبية المستوطنات اليهودية فيها. ثم إن السلطات اليهودية المحلية في منطقة القلب (مثل كرميئيل، ومغدال هَعيمك، والناصرة العليا) تتلقى مخصصات تفوق، إلى حد كبير، مخصصات جيرانها العرب. وتشير الخريطة أيضا إلى أنه ليس هناك فارق كبير بين مخصصات قرية عربية وأُخرى، على الرغم من أن مثل تلك الفوارق التي تنجم بصورة رئيسية عن متطلبات الصناعة موجود بين المستوطنات اليهودية. ويمكن المرء أن يلحظ، بوضوح، محورا غربيا ومحورا شرقيا يمتد كل منهما من الشمال إلى الجنوب ويعكس مخصصات أعلى للأطراف قياسا بالسلطات اليهودية المحلية في الجليل الأعلى والجليل الأدنى.

لا يمكن لمثل هذا النمط أن يصدر عن أي نوع من «الحيادية» التي تمارسها سلطات الدولة في سياسة توزيع حصص الماء. فموارد الماء كالأرض تُعتبر قانونيا وأملاكا يهودية

الجدول رقم ٤ ـ ٢
حصص الماء لسلطات محلية مختارة
من العرب واليهود
في اللواء الشمالي (١٩٨٦ / ١٩٨٧)

	السكان (١٩٨٧)	الماء بالألف متر مكعب	المعدل بالأمتار المكعبة للشخص
(أ) الديار العربية			
كفرياسيف	٥,٧٥٠	٤١٦	٧٢
الناصرة	٤٩,٤٠٠	٣,١٦٢	٦٤
الرامة	٥,٥٨٠	٣٣٨	٦١
شفا عمرو	١٩,٤٠٠	١,١٠٧	٥٧
يركا	٧,٤٩٠	٤٠٥	٥٤
أبو سنان	٦,٩٠٠	٣٧٥	٥٤
المكر	٥,٧٠٠	٣٠٣	٥٣
عبلّين	٦,٧٧٠	٣١٨	٤٧
تمرة	١٤,٩٠٠	٦٤٨	٤٣
مجد الكروم	٧,١٠٠	٣٠٦	٤٣
المغار	١٢,١٠٠	٥٠٩	٤٢
كفركنا	٩,٦٧٠	٣٩٦	٤١
مزلبة	١١,٢٠٠	٤٤٧	٤٠
إكسال	٦,٢٨٠	٢٤٥	٣٩
سخنين	١٤,٨٠٠	٥٥٥	٣٨
يافا	٩,٠٤٠	٣٣٠	٣٧
بيت جن	٦,٤٢٠	٢١٦	٣٤
الرينة	٧,٧٦٠	٢٥٠	٣٢
طرعان	٦,٥٣٠	٢٠٨	٣٢
عين ماهل	٥,٩٦٠	١٨٥	٣١
دمف	٥,٤٨٠	١٦٢	٣٠
كابول	٥,٥٤٠	١٦٨	٣٠
كفرمندا	٧,٨٠٠	٢١٨	٢٨
المجموع	٢٣٧,٥٢٠	١١,٢٦٧	٤٧,٤
(ب) المستوطنات اليهودية			
بيت شان	١٣,٠٠٠	٢,٥٠٢	١٩٢
كريات شمونة	١٥,٥٠٠	٢,٨٠٥	١٨١
صفد	١٦,٤٠٠	٢,٩١٠	١٧٧
هاتسور	٦,٦٣٠	١,١١٥	١٦٨

عكا	٣٧,٢٠٠*	٥,٧٧٦	١٥٥
نهاريا	٢٩,٤٠٠	٤,٥٣٨	١٥٤
مغدال هعيمك	١٤,٦٠٠	١,٨٤٦	١٢٦
طبريا	٣٠,٨٠٠	٣,٦٨١	١٢٠
معالوت - ترشيحا	٨,٨٦٠**	٩٢٦	١٠٥
العفولة	٢٤,٢٠٠	٢,٥٤٠	١٠٥
كرميئيل	١٩,٤٠٠	٢,٠٣٠	١٠٥
الناصرة العليا	٢٥,١٠٠***	٢,٥٠٨	١٠٠
كريات طبعون	١١,٤٠٠	١,٠٢٠	٨٩
يكنعام العليا	٥,٦٤٠	٤٨٩	٨٧
المجموع	٢٥٨,١٣٠	٣٤,٦٨٦	١٣٤,٤

المصدر: حُسبت بالاستناد إلى:

State of Israel, Central Bureau of Statistics, *Local Authorities in Israel 1986/87, Physical Data*. Special Series No. 841, Jerusalem 1989 a, pp. 109-111 (in Hebrew).

* بينهم ٨,٢٠٠ عربي.
** بينهم ٢,٩٠٠ عربي.
*** بينهم ٢,٢٠٠ عربي.

عامة»،(١٣) ولتوزيعها أكبر الأثر في جغرافية التطوير الاقتصادي التي تخضع إلى أبعد حد لسيطرة الدولة، ولهذا فإنها تقوم على أساس غير متكافىء من التفرقة العرقية.

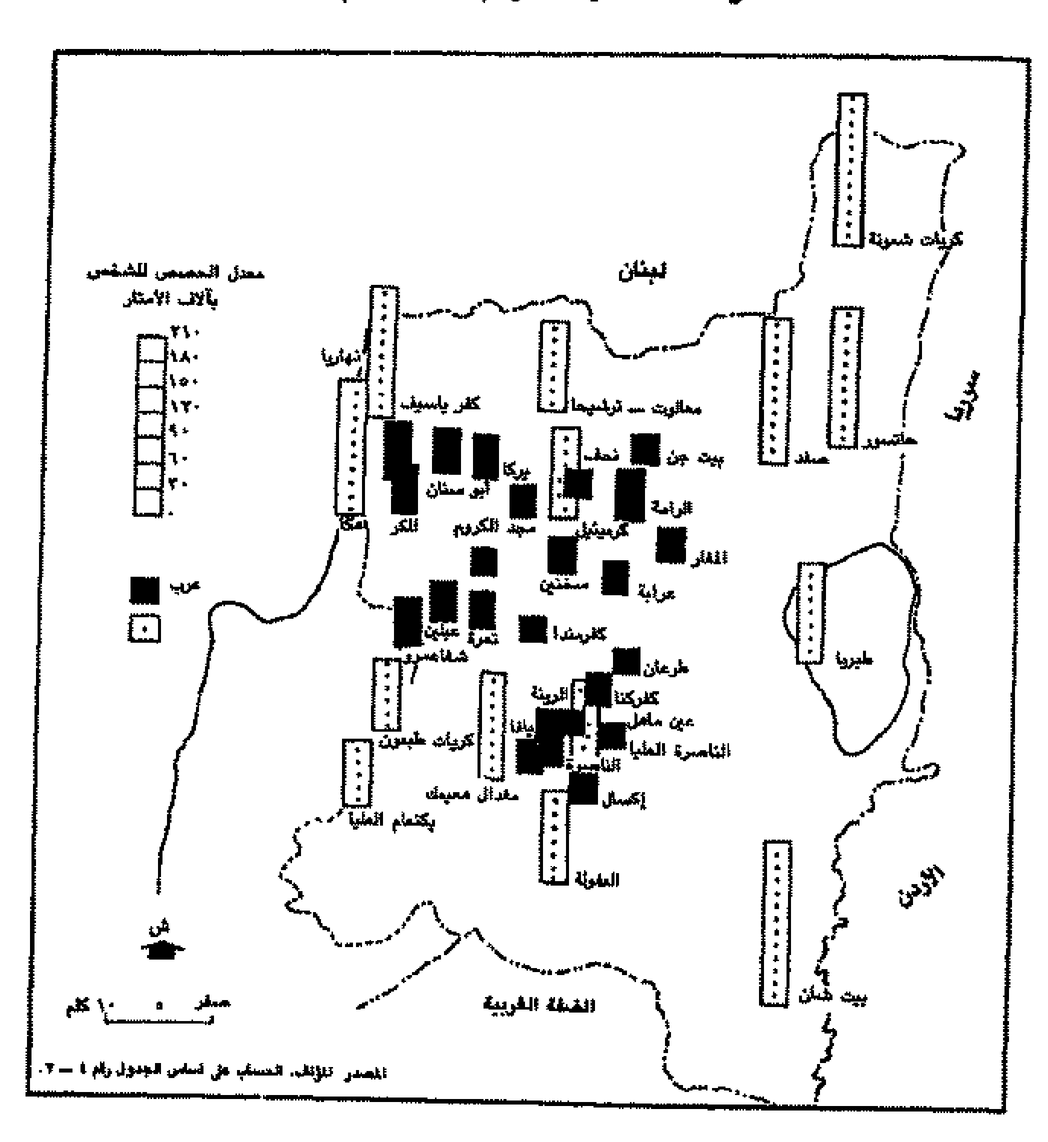
الميزانيات السنوية للمجالس المحلية والبلديات كمورد

إن مفهوم السلطة المحلية المقتبس مما يقوله جونستون يعني هنا تصريف شؤون الإدارة المحلية في الإطار الذي تحدده السلطة المركزية. فالعلاقة بين السلطة المحلية والحكومة هي علاقة تبعية، لأن السلطة المحلية تتبع وتنفّذ «تلك الجوانب من سياسة الدولة التي ترى الحكومة المركزية وجوب اتباعها في المناطق الثانوية من أراضي الدولة.»(١٤) وتقوم في الوقت نفسه بالأعمال التي يرغب فيها السكان، ولا تلقى اعتراضا من جانب السلطات المركزية.

وتحصل السلطات المحلية على ميزانيتها من عدة مصادر تشمل الإيرادات المحلية من ضريبة الأملاك والصناعة. وتساهم الدولة بنسبة معينة من مجموع الميزانية على صورة

(١٣) Khalidi (1984), *op.cit.*, p. 71.
(١٤) Johnston, *op.cit.*, p. 154.

الخريطة رقم ٤ ـــ ٣
اللواء الشمالي: نمط توزيـع الماء
على سلطات محلية مختارة (١٩٨٦/١٩٨٧)



مخصصات مالية، الأمر الذي يضع في يد الدولة أداة رئيسية للتأثير في تلك السلطات والسيطرة عليها. والسؤال الذي يطرح نفسه في ضوء هذا هو: هل يستطيع المرء أن يكتشف نمطا من التفرقة الصارخة في تحديد المخصصات للميزانية والدخل على أسس عرقية أو غير عرقية على الصعيد المحلي في إسرائيل؟

يوجد نوعان من موارد الميزانية تقرهما وزارة الداخلية للسلطات المحلية في إسرائيل، هما: (أ) الميزانية العادية؛ (ب) الميزانية غير العادية. وتشمل غير العادية مخصصات خاصة للتطوير، بينما تضم العادية الدخل المخصص للبرامج العادية وتكلفتها السنوية. ويشمل هذا الدخل الإيرادات من الضرائب المحلية والخدمات الحكومية والضرائب على المنشآت والمشاريع الصناعية. ويتركز اهتمامنا هنا فقط في مقارنة الميزانيات العادية في أمكنة مختارة.

وإذا قارنّا آخر ما نشر من أرقام رسمية في المعلومات الإحصائية عن السلطات المحلية في اللواء الشمالي عام ١٩٨٦/١٩٨٧، نرى بوضوح في مجمل ميزانية الدخل نمطا لتفضيل السلطات المحلية اليهودية على العربية. ويمكننا القول إن هذه السياسة بُنيت على أساس «جدول أعمال خفي» على المستوى القومي لإبقاء السكان العرب في حالة تخلف بالنسبة إلى المستوطنات اليهودية المجاورة، وبذلك تظل الفجوة الواسعة بين العرب واليهود. والمعلومات المتوفرة عن السلطات المحلية في اللواء الشمالي تغطي ٤١ سلطة محلية عربية، و ٢٤ سلطة محلية يهودية. ويمثل هذان الرقمان ٧٧,٧ ٪ من مجمل السكان اليهود، و ٨١,٧ ٪ من مجموع السكان العرب في اللواء الشمالي في سنة ١٩٨٧.

يلخص الجدول رقم ٤ ــ ٣ المعلومات بشأن ميزانية الفرد المخصصة للسلطات المحلية. ويبين أن ٩٥ ٪ من السلطات المحلية العربية (وتشمل ٩٦ ٪ من مجموع سكان ٤١ سلطة محلية شملها الإحصاء) تلقّت مخصصات سنوية لكل شخص قدرها ٣٩٩ شيكلا إسرائيليا جديدا، أو أقل من ذلك (نحو ٢٥٠ دولارا على أساس أن قيمة صرف الدولار كانت ١,٦ شيكل سنة ١٩٨٧)، بل إن ٤٠ ٪ من أولئك السكان تلقوا مخصصات للفرد الواحد قدرها ١٩٩ شيكلا (١٢٥ دولارا) أو أقلّ. ولم يكن هناك في الوقت ذاته سلطة محلية يهودية واحدة تتلقى مثل هذا المبلغ المتدنّي من دخل الميزانية. أضف إلى هذا أن القريتين العربيتين كفر ياسيف (٤٠٣ شيكلات جديدة للفرد) ودبورية (٤٩٠ شيكلا للفرد) اللتين تشملهما فئة ٤٠٠ ــ ٥٩٩ شيكلا جديدا إلى جانب ثلاث مستوطنات يهودية وهي عكا (٥٨٣ شيكلا)، ونهاريا (٥٩٣ شيكلا) وكرميئيل (٥٩٦ شيكلا)، وهذه كلها تمثل المركز الأدنى في تلك الفئة (بالنسبة إلى المستوطنات اليهودية الأخرى). وهكذا، فإن جميع القرى والديار العربية أدنى كثيرا من أدنى مستوى بالنسبة إلى دخل الفرد المخصص لأية سلطة يهودية محلية.

كما يبين الجدول رقم ٤ ــ ٣ أن ميزانية الفرد في ٨٨ ٪ من المستوطنات اليهودية المحلية

تزيد على ٦٠٠ شيكل (٣٧٥ دولارا). وتشكل هذه المستوطنات ٦٨ ٪ من السكان التابعين للسلطات المحلية في اللواء الشمالي. وعليه، فمن الواضح أن الفجوة بين السكان اليهود والعرب كما يعكسها دخل السلطة المحلية هائلة حقا.

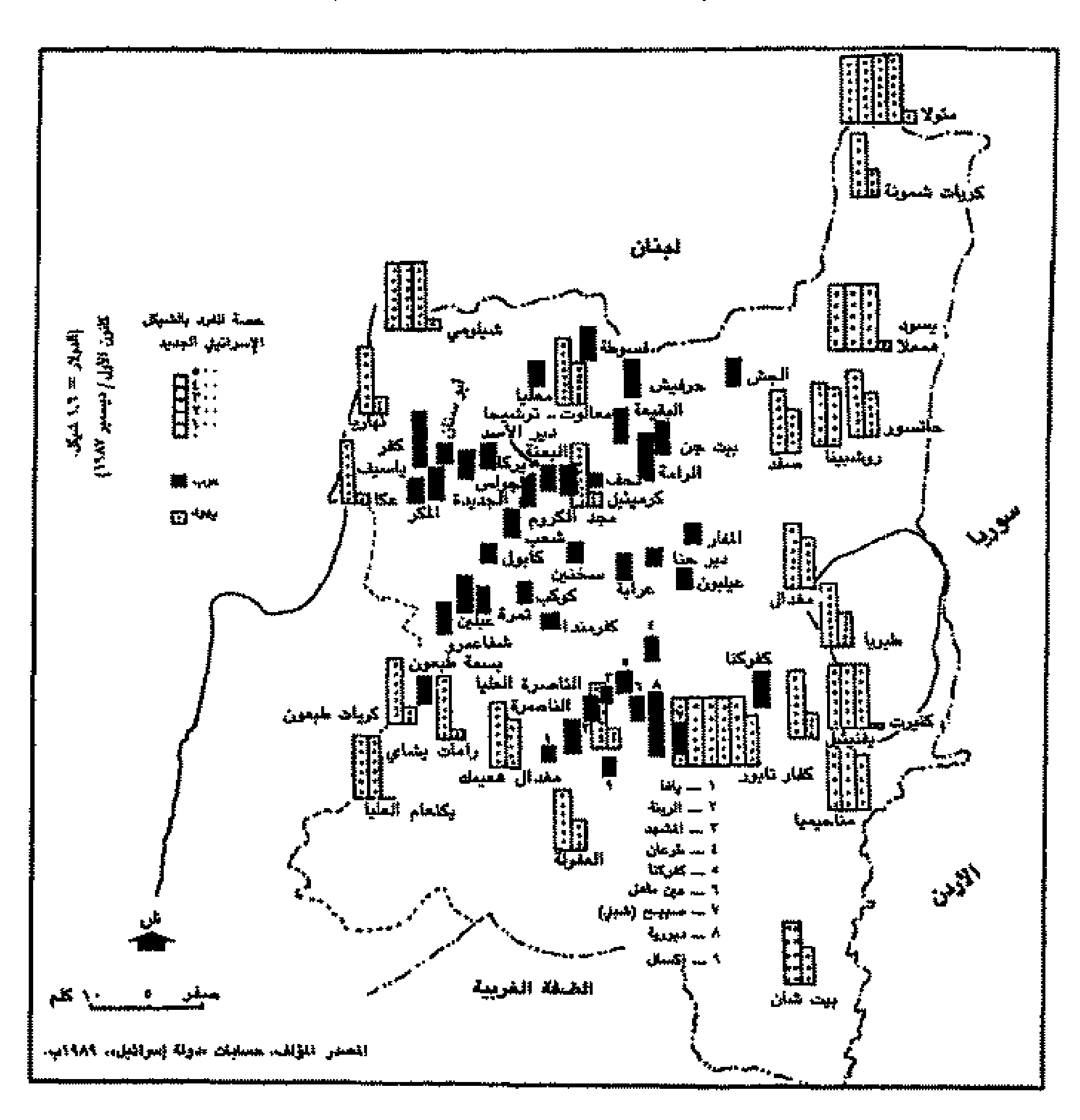
الجدول رقم ٤ ـ ٣
تصنيف لدخل الفرد في الميزانية العادية المخصصة
للسلطات المحلية اليهودية والعربية،
في اللواء الشمالي لعام ١٩٨٦ / ١٩٨٧
بحسب المستوطنة والسكان

الفئة	العرب				اليهود			
بحسب ميزانية الفرد بالشيكل	عدد القرى	(٪)	عدد السكان	(٪)	عدد المستوطنات	(٪)	عدد السكان	(٪)
١٣٠ ـ ١٩٩	١٧	(٤١)	١١٨,٧٥٠	(٤٠)	صفر		صفر	
٢٠٠ ـ ٣٩٩	٢٢	(٥٤)	١٦٥,٦٧٠	(٥٦)	صفر		صفر	
٤٠٠ ـ ٥٩٩	٢	(٥)	١٠,٦١٠	(٤)	٣	(١٢,٥)	٨٦,٠٠٠	(٣٢)
٦٠٠ ـ ٧٩٩	-	-	-	-	٥	(٢١)	٩٣,٠٨٠	(٣٤)
٨٠٠ ـ ٩٩٩	-	-	-	-	٩	(٣٧,٥)	٧٩,٤٠٧	(٢٩)
١٠٠٠ ـ ١٥٩٩	-	-	-	-	٥	(٢١)	١٠,٠٠١	(٤)
١٦٠٠ ـ ٢٣٩٩	-	-	-	-	٢	(٨)	١,٥٤٤	(١)
المجموع	٤١	(١٠٠)	٢٩٥,٠٣٠	(١٠٠)	٢٤	(١٠٠)	٢٧٠,٠٣٢	(١٠٠)

المصدر: حسبت بالاستناد إلى:
State of Israel, Central Bureau of Statistics, *Local Authorities in Israel 1986/87, Financial Data*, Special Series No. 860, (Jerusalem, 1989b), Table 15, pp. 67-72 (in Hebrew).

وتبين الخريطة رقم ٤ ـ ٤ توزيع الدخل العادي من الميزانية المخصصة للسلطات المحلية في اللواء الشمالي للعام ١٩٨٦/١٩٨٧. والنمط الظاهر فيها شبيه، في الأساس، بنمط الخريطة رقم ٤ ـ ٣. فالقرى والضيع التي تقع في قلب الجليل والتي يتجمع السكان العرب فيها، تتلقى نصيبا أقل نسبيا من دخل الميزانية للفرد، بينما تنال المستوطنات اليهودية الواقعة على الأطراف نصيبا أعلى كثيرا. ومن اللافت أنه ليست هناك فوارق فعلية بين السلطات المحلية العربية التي تمثل مختلف المذاهب الدينية (المسلمين والنصارى والدروز) وأن الحكومة، على ما يبدو، عاملت تلك القرى والضيع على أسس متشابهة.

الخريطة رقم ٤ ــ ٤
اللواء الشمالي: توزيع الدخل في الميزانية
العادية على السلطات المحلية (١٩٨٦ / ١٩٨٧)



لكن هناك فوارق طفيفة بين المستوطنات اليهودية فيما يتعلق بدخل الفرد. وهذه الفوارق ناجمة عن قرب المستوطنة من الحدود الشمالية مع لبنان وعمر المستوطنة؛ إذ يبدو أن المستوطنات السابقة لقيام إسرائيل (مثل كفار تابور، وكنيرت، ومناحيميا) تتلقى دخلا أعلى من دخل مدن التطوير الحديثة. كذلك المستوطنات الحدودية (مثل متولا وكريات شمونة) تتمتع بدخل عال بسبب أهميتها الأمنية، الناجمة عن وقوعها على ما يسمى «خط المواجهة».

وكثيرا ما تدّعي الجهات الرسمية أن الدخل المتدني جدا من الميزانية للسلطات المحلية العربية ناجم عن فشلها في جمع ضرائب كافية من السكان العرب. لكن يمكن تفنيد هذا الادعاء في ضوء ما يلي:

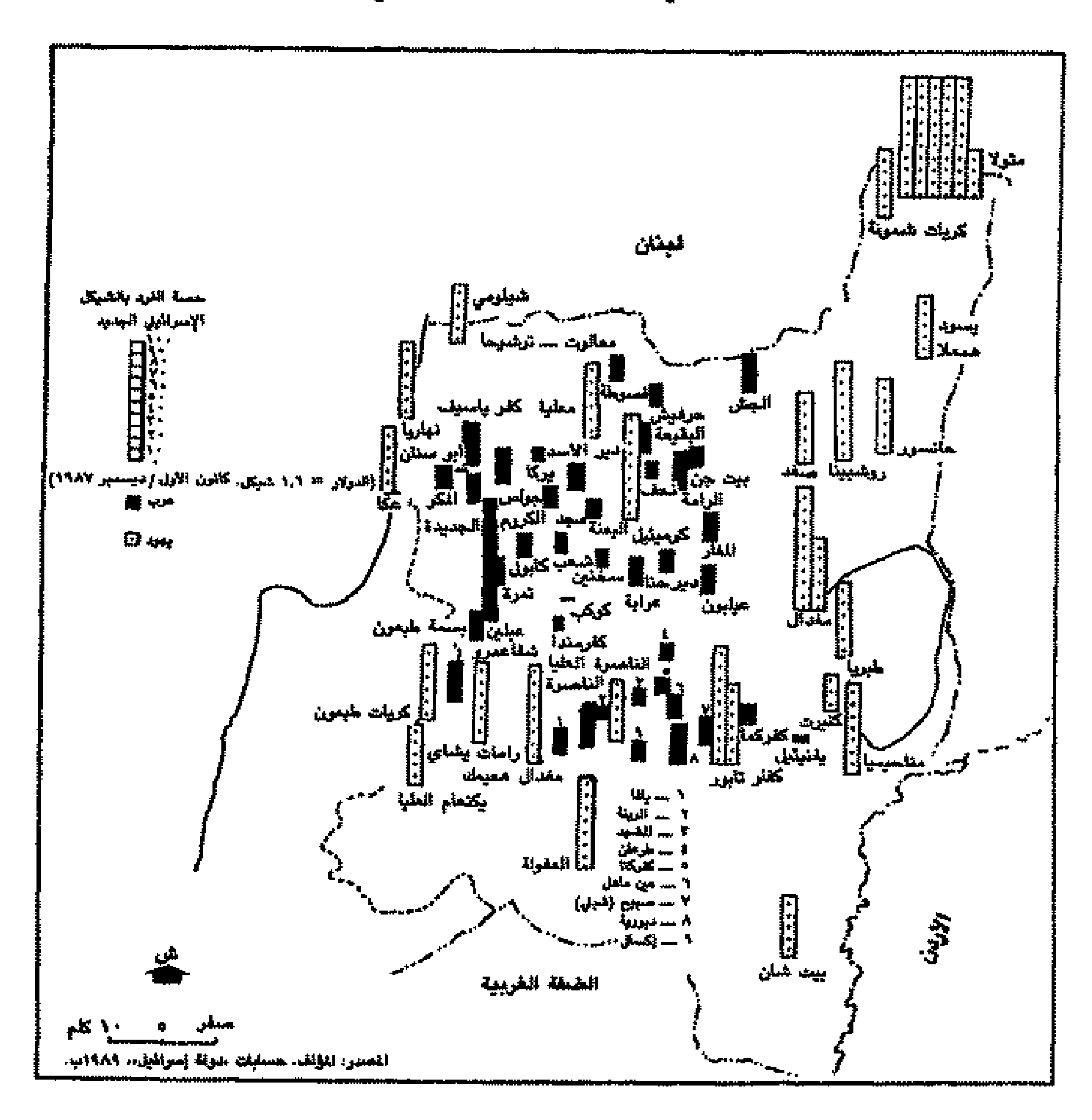
(أ) إن السكان العرب يدفعون ضرائب أقل، لا بسبب أي تقصير من السلطات المحلية، وإنما لأسباب جذرية، وهي أن دخلهم وقاعدة تطورهم الاقتصادي أدنى كثيرا منهما لدى السكان اليهود، وذلك نتيجة لسيطرة الحكومة المركزية على الموارد الاقتصادية الإقليمية وسياسات التوزيع غير المتكافىء لها.

(ب) أضف إلى هذا وجود بُعدٍ رئيسي يتعلق بالبنية التحتية، وهو أن المستوطنات اليهودية تُخطَّط مسبقا وتقوم الدولة بإنشائها، وأن السكان يفدون إليها بعد أن تكون البنية التحتية (الكهرباء، والطرق، والمجاري والهاتف... إلخ) قد أُعدت. فهذه القاعدة من البنية التحتية عامل رئيسي في دفع عجلة التطوير والمساعدة في رفع المستوى العام للحياة. ونجد في مقابل هذا أن البنية التحتية في القرى العربية أقل مستوى كثيرا في جميع المجالات، وأن أحد الأمور التي ينصبّ عليها اهتمام السلطات العربية المحلية هو تحقيق بعض التحسن في المسائل الأساسية مثل الحاجة إلى شوارع مرصوفة، وقنوات المجاري... إلخ.

(ج) تستمد السلطات المحلية جزءا لا يستهان به من دخلها من المشاريع (الصناعية وغيرها). فإذا كانت لدى الحكومة رغبة صادقة في توجيه المجالس العربية المحلية نحو الاعتماد على الإيرادات من المصادر المحلية، فإنه يتعينّ عليها أن تخصّ بالتشجيع تلك المشاريع في السلطات المحلية العربية. والسبيل الوحيد لتسهيل ذلك هو تغيير الخريطة الحالية لحدود مناطق النفوذ التي تطرقنا إليها من قبل، وذلك لضم الأراضي اللازمة لتطوير الصناعة ولإدخال المصانع الحالية المجاورة للديار العربية في مجال سلطة نفوذها، أو بعبارة أُخرى، القيام بتطوير المناطق لمصلحة تلك الديار.

ونجد أنفسنا، هنا، أمام معضلة مثيرة للاهتمام وهي: إذا غيّرت الحكومة حدود مناطق النفوذ لمساعدة المجالس المحلية العربية (أو لعدم إلحاق غبن بها) لا بد من أن تخلق بذلك أمرا جديدا غير ملائم للسلطات المحلية اليهودية، لأنه يمكن النظر إلى أي تغيير في تحديد المناطق على أنه تم على حساب المستوطنات اليهودية المجاورة. ومن المرجح أن يكون

الخريطة رقم ٤ ـــ ٥
اللواء الشمالي: الحصة من دخل الضرائب
على المشاريع الاقتصادية في الميزانية
العادية المخصصة للسلطات المحلية



التفضيل في مثل هذه الحالات للمستوطنات اليهودية، لأن السياسة الطاغية للحكومة الإسرائيلية، منذ قيام الدولة، اتجهت إلى تشجيع اليهود على الإقامة في الجليل أو الانتقال إليه. وتبين الخريطة رقم ٤ ـ ٥ ما تساهم به الصناعة في الدخل المحلي في مناطق النفوذ للسلطات المحلية. وهو بصورة عامة شبيه بالأنماط التي رأيناها: قلب عربي ضعيف نسبيا وطرف يهودي قوي. لكن تُستثنى من النمط الكلي بلدات مثل متولا ويفنئيل في القطاع اليهودي، وعبلين وكوكب وأبو سنان ومعليا في القطاع العربي.

ولمتولا دخل عال من الضرائب على المشاريع الصناعية الواقعة في منطقة نفوذها الممتدة على طرف الجليل (حيث يعود الموقع بفوائد خاصة على مثل تلك المشاريع). ولقرية عبلين العربية دخل ضرائبي خاص من وجود عدد من المنشآت التي تقدم الخدمات والطعام للأعراس وغيرها من المناسبات الاجتماعية، ومن مزرعة كبيرة للخنازير. وكان يجب أن تكون بلدتا الجديدة والمكر القريبتان منها في وضع اقتصادي مشابه لولا أنهما حُرمتا دخلهما الضرائبي عندما قامت الحكومة بإعادة المَنْطَقَة (rezoning) وإدخال جزء من مُجَمّع مطاعمها ومحطة الوقود في الطنطور في منطقة نفوذ بلدية عكا. ولهذا، نجد أن منطقة نفوذ عكا غير متصل بعضها ببعض؛ وتتألف اليوم من منطقتين تفصل بينهما مسافة تبلغ عدة كيلومترات؛ ولم يسبق لهذا الشكل مثيل في المساحات الإدارية.

ولا تحصل قرى كوكب وأبو سنان ومعليا على أي دخل من المشاريع والمصالح الاقتصادية القريبة، وذلك لأن مواقعها أدخلت في مناطق سلطات محلية عربية ويهودية أخرى لأسباب مختلفة.

الخلاصة

إن التوزيع غير المتكافىء للأراضي والماء والميزانية المحلية، بوصفها موارد إقليمية، بين المستوطنات اليهودية والديار العربية في الجليل، يعكس جغرافية القوة القائمة على الانقسام العرقي. فبدلا من أن تكون الحكومة المركزية المُشْرِف «المحايد» على توزيع الموارد، فإنها تقوم بدور أساسيّ في سياسة المخصصات، موجّه بصورة صارخة لمصلحة سكان الجليل اليهود، الأمر الذي يؤدي إلى أنماط تطويرية غير متساوية، وغير ذلك من أوجه التفاوت.

وقد تأخذ ردّة فعل البلدات العربية في المستقبل اتجاهين: (١) تطوير مؤسساتها ومبادراتها الخاصة من دون أي تمويل من الحكومة. وهناك الآن نحو ٨٠ مبادرة من هذا القبيل تعمل في الديار العربية باللواء الشمالي.[(١٥)] و(٢) الكفاح من أجل المساواة في

(١٥) أنظر: خليل نخلة، «مؤسساتنا الأهلية في فلسطين: نحو تنمية مجتمعية» (القدس: الملتقى الفكري العربي ومركز إحياء التراث، ١٩٩٠).

المخصصات والحقوق الاقتصادية في إطار من الشعور بأن العرب الفلسطينيين أقلية قومية في دولة يهودية ويعانون التمييز ضدهم. فالتفرقة المقررة بالنسبة إلى الأرض والماء والمخصصات من الموارد قد أصابت كل قرية عربية في الجليل.

إن العلاقات بين المستوطنات اليهودية والديار العربية في الجليل في المستقبل ستتوقف على ردة فعل الدولة واستجابتها لما يحتاج القطاع العربي إليه من أجل التطوير. فالتحدي الذي تواجهه الدولة هو أن تقوم فعلا بدور «المحايد» في توزيع الموارد بالمساواة بين الجماعتين العرقيتين اللتين يتألف منهما المواطنون في الجليل وأماكن أخرى. على أن المستقبل وحده هو الذي سيكشف لنا ما إذا كانت الأيديولوجية المسيطرة ستسمح للدولة بأن تسير في ذلك الاتجاه.

الفصل الخامس
تجزئة الأرض والضبط المكاني في الناصرة الكبرى

مقدمة

إن الاختلاف بين المقاييس القومية والمقاييس الإقليمية/المحلية للتحليل السياسي ـ المكاني أمر مُقرر في الأبحاث الجغرافية. وفي حين أن التحليل على المستوى القومي يركز على قضايا أراضي الدولة وسيادتها، والحدود القومية، والعلاقات الدولية، والنواحي المكانية للنزاع داخل البلد، فإن التحليلين الإقليمي والمحلي يركزان على وظيفة الألوية والأقاليم المُمَدْينة، وتجزئة المنطقة الكبرى للعاصمة، ومخصصات الميزانية، ووُفور الحجم، والتأثير غير المباشر لبعض النشاطات المؤثرة، وحجم الحكومات المحلية ونجاعتها وفعاليتها.[1] على أن الجمع بين النوعين من المقاييس أمر نادر. ومع هذا، فإن القضايا القومية وأهداف السياسة سيكون لها بالضرورة نتائج ثانوية على المستويين القومي والمحلي، وخصوصاً في الدولة الشديدة المركزية.[2] وتُمِدّنا القرية أو المدينة بميدان اختبار يُبرز السياسات القومية في هيكلية المكان الاقتصادية ـ الاجتماعية والسياسية.

وفي حين أن أغلبية الدراسات التي تعالج الانعكاسات الجغرافية للنزاع الفلسطيني ـ الإسرائيلي تركز على القضايا الإقليمية والقومية الأوسع نطاقاً،[3] فإن القليل منها فقط يركز على المستوى الجزئي المُصغَّر للأنماط المكانية المحلية.[4] وقد قامت الدراسات السابقة

---

(1) R. Paddison, *The Fragmented State: The Political Geography of Power* (Oxford: Basil Blackwell, 1983), p. 218.

(2) H. Rosenfeld, *Nazareth and Upper Nazareth in political economy of Israel*, 1988.

(3) D. Newman, «Ideological and political influences on Israeli urban colonization of the West Bank and the Galilee mountains,» *The Canadian Geographer*, 28 (1984), pp. 142-55; D. Newman, «The evolution of a political landscape: Geographical and territorial implications of Jewish colonization in the West Bank,» *Middle Eastern Studies*, 21, (1985), pp. 192-205; B. Kipnis, «Geopolitical ideologies and regional strategies in Israel,» *Tijdschrift voor Economische en Sociale Geografie*, 78 (2) (1987), pp. 125-37.

(4) G. Falah, «Recent Jewish colonisation in Hebron,» in: D. Newman, ed., *The Impact of* =

باستكشاف أوجه التباين المكانية ـ الاقتصادية،[٥] وأوجه التفاوت المكانية السياسية الإقليمية[٦] بين السكان اليهود على أساس نموذج القلب والأطراف. لكنها لم تشمل أوجه التفاوت العربية ـ الإسرائيلية في عرضها التحليلي. وهذا الفصل يركز عليها من خلال تحليل المنطقة الكبرى للناصرة، الذي يُظهر أن تطوير هذه المنطقة المُمَدْيَنة التي ينتمي سكانها إلى عِرْقين بشريّين، توجهه وتضبطه وتسيِّره سياسات حكومية محلية تهدف إلى تحقيق أهداف سياسية قومية. وعليه، فإن التطوير بحد ذاته هو تطوير منحرف وغير متكافىء ويساهم في خلق تباين بين اليهود والعرب في الاقتصاد السياسي المحلي[٧] وفي البنية التحتية. وفحوى هذا الفصل هي أن النزاع الفلسطيني ـ الإسرائيلي الأوسع قد اتخذ تعبيرا مكانيا في الثنائية الهيكلية أو الانقسام إلى جماعتين تعيشان في المنطقة الكبرى للناصرة.

إن فهم التفاوت بين مختلف أقسام الإقليم والتعبير المكاني عن النزاع الديموغرافي في أية منطقة يختلط فيها العرب واليهود يتطلب النظر بدقة في الجو السياسي للإقليم كله. ويقدم لنا هذا الفصل مثالا للإطار العملي النافع للنظر إلى الجغرافيا السياسية لمشكلات المناطق الكبرى العمرانية في إسرائيل من حيث ارتباطها بالنزاع الديموغرافي الوطني الأوسع. وبعبارة أعم، يوضح الفصل قيمة هذه الدراسة المحلية المدينية في إطار الانقسام الوطني. وبهذا ينبثق مفهوم أوضح لانعكاسات النزاع الواسع النطاق على الموقع والسيطرة على الحيِّز الجغرافي،[٨] وخصوصا في الإطار المقرر الذي ترسمه سياسات الحكومة المركزية.

= *Gush Emunim* (London: Croom Helm, 1985), pp. 245-60; M. Romann, «Divided perception in a united City: the Case of Jerusalem,» in: F. Poal and D. Livingstone, eds., *Behavioural Environment* (London: Routledge, 1989), pp. 182-201; J. Portugali, «An Arab segregated neighborhood in Tel Aviv: The Case of Adjami,» *Geography Research Forum*, 11 (1991), pp. 37-50.

(٥) A. S. Schachar, G. Lipshitz, «Regional inequalities in Israel,» *Environment and Planning*, A 13 (1981), pp. 463-73; G. Lipshitz, «The stability of spatial patterns of welfare-The Israeli Case,» *Geoforum*, 17 (1986), pp. 353-66.

(٦) Y. Gradus, «The role of politics in regional equality: The Israeli case,» *Annals of the Association of American Geographers*, 73 (1983), pp. 388-403.

(٧) M. Peled, «The Cure for Nazareth,» *New Outlook*, 19 (1976), p. 37; and Rosenfeld, *op.cit.*, p. 48.

(٨) B. Smith, *Welfare Geography* (London: Edward Arnold, 1977); K. R. Cox, *Location and Public Problems: A Political Geography of the Contemporary World* (Chicago: Maaroufa Press, 1979).

منطقة البحث

كان علينا أن نقوم بدراسة متعمقة للمنطقة الكبرى للناصرة قبل أن نبحث في المدى الذي تذهب الحكومة الإسرائيلية المحلية إليه في تنفيذ السياسة المركزية إزاء الأقلية العرقية العربية. وبالنظر إلى أن المنطقة الكبرى للناصرة تقع في إقليم الجليل، فإن الدراسة تشتمل على مدينتين منفصلتين ومتلاصقتين في الوقت ذاته، هما الناصرة والناصرة العليا. وفيهما جماعتان بشريتان مختلفتان. ففي حين أن جميع سكان الناصرة من العرب، فإن معظم سكان الناصرة العليا (٩٠٪) من اليهود.

ووفقا للإحصاء الرسمي لسنة ١٩٨٨ كان سكان الناصرة ٥٠,٩٠٠، وسكان الناصرة العليا ٢٤,٩٠٠، بينهم ٣٣٠٠ عربي.[٩] وعند نهاية سنة ١٩٩٠ كان مجموع السكان العرب واليهود نحو ٨٠,٠٠٠. وكانت سنة ١٩٩٠ قد شهدت زيادة مذهلة في عدد سكان الناصرة العليا في إثر قدوم ما يقرب من ٥٠٠٠ مهاجر [يهودي] روسي، فزاد عدد السكان اليهود بمقدار ٢٣٪ (وفقا لتقرير متلفز بتاريخ ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠). وجاء تدفق المهاجرين تمشيا مع سياسة الاستيطان الحكومية في توجيه المهاجرين الجدد إلى «مُدن التطوير».

ومن هذه المدن الناصرة العليا التي جرى تأسيسها سنة ١٩٥٧ على صورة بلدة مدينية تضاهي الناصرة العربية. وجاء موقعها على المنحدرات المشرفة على المدينة العربية، ولا سيما من الشرق، مع امتداد إلى الشمال والجنوب. وفي السنوات ١٩٥٧ و ١٩٦٣ و ١٩٧٦، صودرت الأرض التي تقوم عليها باعتبار أنها أرض حكومية.[١٠]

إن المنطقة الكبرى للناصرة هي أكبر المناطق المدينية الكبرى السبع التي جرى تبلوُرها مؤخرا في إسرائيل: اثنتان منها في المثلث الصغير شمال شرقي تل أبيب وخمس في الجليل (الخريطة رقم ٥ ــ ١). وهذا التجمع المديني أقرب ما يكون إلى المعيار الدولي القياسي الذي يستخدم لتحديد مناطق المدن الكبرى (Metropolitan)[١١] التي تتشكل بتجميع المدن والقرى الصغيرة.

---

(٩) Central Bureau of Statistics, «List of Localities, their Population and Codes, *Technical Publication Series* No. 56 (Jerusalem, 1989a) (in Hebrew).

(١٠) O. Hefer-Rogovin, «Arab residential configuration in Upper Nazareth-Spatial conflicts and immigration patterns,» unpublished M. A. Thesis (Tel Aviv: Tel Aviv University 1987), p. 7 (in Hebrew); Y. Doron, «Jewish-Arab relations in the Nazareth Hills: Geographical aspects,» unpublished M. A. Thesis (Haifa: University of Haifa, 1988), p. 21 (in Hebrew).

(١١) قارن مع: Y. Bar-Gal, and A. Soffer, «Geographical changes in the Traditional Arab =

إن قلب الناصرة يشمل المستوطنات المتلاصقة التي تشكّل مدينتي الناصرة والناصرة العليا وأربع قرى قريبة منها على طريق حيفا ــ طبريا، وهي: يافا، والرينة، والمشهد، وكفر كنا.[١٢] (أنظر الخريطة رقم ٥ ــ ٢). وتتألف أطراف الناصرة من مدينة مغدال هعيمك (١٥ ألف نسمة، وتقع على بعد أربعة كيلومترات غربي الناصرة) ومن قريتين يهوديتين هما كفار هاحوريش وتمرات، ومن أربع قرى عربية هي: عيلوط، وإكسال، وعين ماهل، وطُرعان. وفي سنة ١٩٨٨ بلغ عدد السكان في قلب الناصرة ١٠٦,٩٧٠. وكان ٢٣ ٪ منهم من اليهود. أما على أطراف التجمعات المدينية فقد بلغ عدد السكان ٣٩,٢٣٩، بينهم ٤٢ ٪ من اليهود. وعند نهاية سنة ١٩٨٨ كان مجموع عدد السكان في الناصرة الكبرى ١٤٦,٢٠٩، بينهم ٢٨ ٪ من اليهود.[١٣]

الإطار المفاهيمي: الأيديولوجية الصهيونية والتهويد وتكوين مدن كبرى عربية

تشكل سياسة «التهويد» مفتاحا لفهم الصورة الإقليمية والمحلية للسياسات المكانية البعيدة المدى والديموغرافية في إسرائيل. فسياسة التخطيط الإسرائيلية لتوزيع السكان كانت ــ ولا تزال ــ تأخذ بعين الاعتبار الأبعاد السياسية لضمان الضبط المكاني والديموغرافي في البلد. واعتُبر هذا الضبط مسألة حسّاسة في الجليل، حيث تعيش أغلبية العرب في إسرائيل وتملك جزءا كبيرا من الأرض. «وطوال هذه الفترة كان تطوير الجليل يعني زيادة الوجود اليهودي. وكان هذا الوجود مطلوبا لاعتبارات جيوبوليتيكية هدفت بصورة رئيسية إلى توسيع قاعدة السيطرة على الأرض، وتأمين 'الدهاليز' إلى الموارد الوطنية المحلية، وإنشاء 'مناطق عازلة' على طول حدود الأعداء.»[١٤] ونجد صورة للبعد الديموغرافي لتلك السياسة على

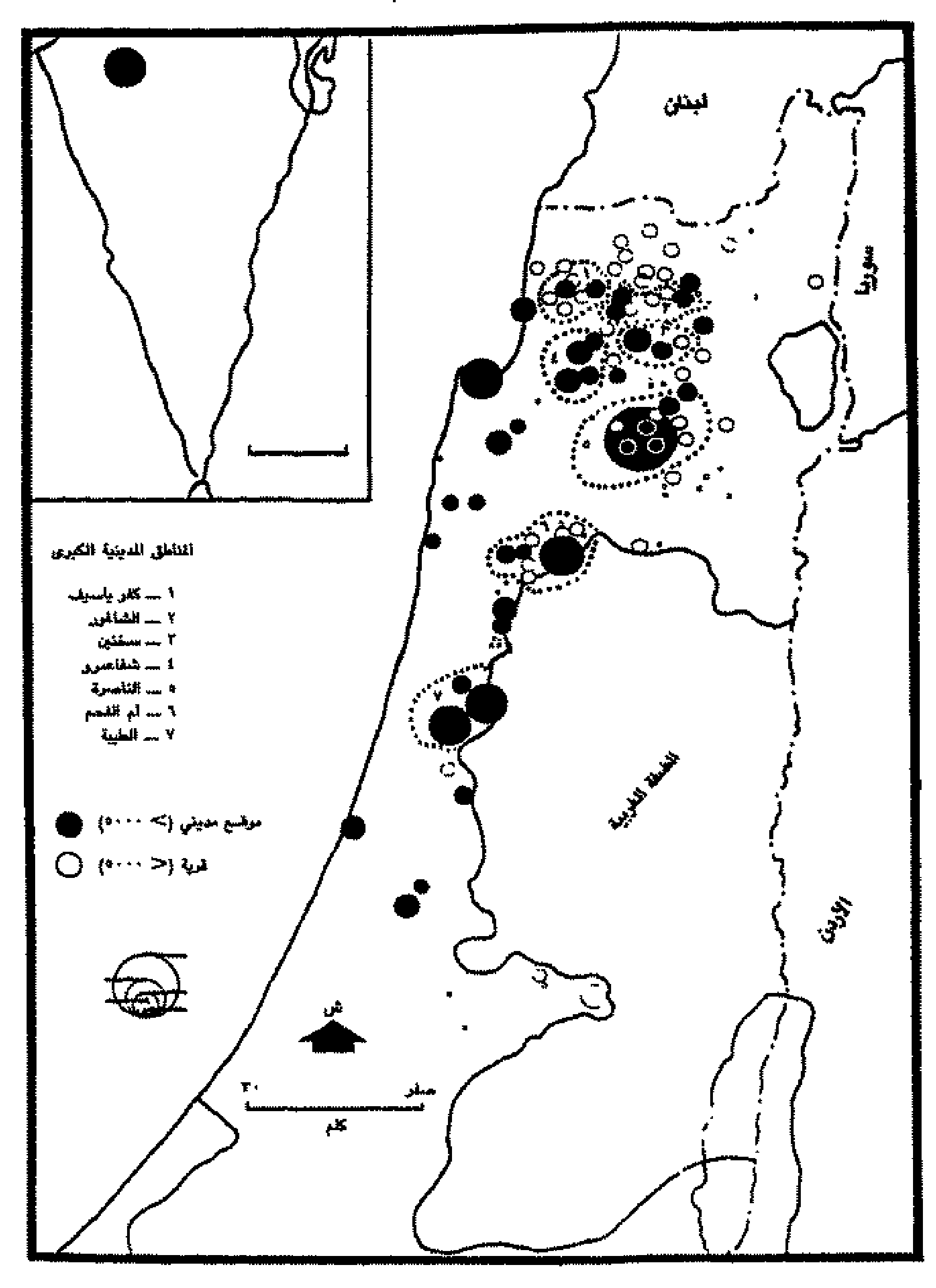
= villages in Northern Israel,» *Occasional Papers*, Series No. 9 (Durham, UK: Centre for Middle Eastern and Islamic Studies, University of Durham, 1981), pp. 50-59.

(١٢) قارن مع: A. Soffer, «Nazareth-Evolution of a metropolis in the Galilee,» *Nofim*, 9 (10) (1977), pp. 187-96 (in Hebrew).

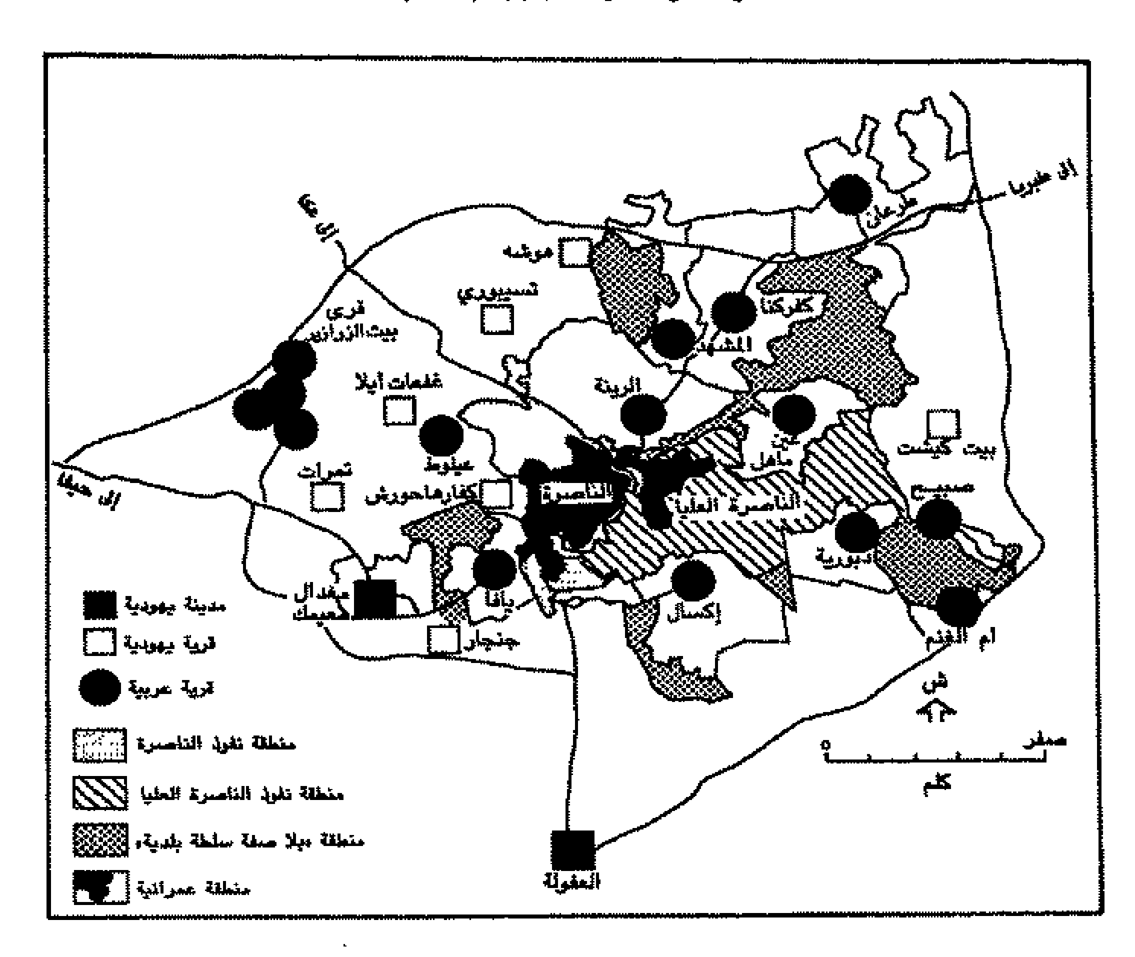
(١٣) حُسبت هذه النسبة بحسب: Central Bureau of Statistics (1989a), *op.cit.*

(١٤) B. Kipnis, «The Development of Jewish urban settlement in Galilee,» 1948-80, In: A. Shmueli et al., eds., *The Lands of Galilee* (Haifa: University of Haifa and the Ministry of Defence, 1983), p. 723 (in Hebrew).

الخريطة رقم ٥ ــ ١
توزيـع السكان العرب وديارهم
في إسرائيل (١٩٨٦)



الخريطة رقم ٥ ـــ ٢
منطقة الناصرة: مواقع السكان
ومناطق النفوذ المجاورة (١٩٩٠)



المستوى الإقليمي في تشجيع الاستيطان اليهودي لزيادة السكان اليهود في المنطقة.(١٥) وإذا نظرنا إلى التهويد في ضوء بُعده المكاني نجده متصلا اتصالا وثيقا بالأيديولوجية الصهيونية الأساسية لاستعمار فلسطين التي سادت في العهد السابق لقيام إسرائيل، ولا تزال سائدة إلى الآن: وهي وضع «جميع الأراضي في الوطن في أيدي الشعب اليهودي، وذلك بأن تصبح جميع العقارات في إسرائيل ملكا للدولة والحركة الصهيونية.»(١٦)

وعلى الصعيد المحلي نجد أن كثافة وجود الأغلبية العربية في منطقة الناصرة هي التي دفعت الحكومة الإسرائيلية إلى انتهاج سياسة تشجيع الاستيطان اليهودي. فقد جرَت السلطات المركزية على اعتبار السكان العرب «عُنصرا نابذا» يؤدي إلى عدم الاستقرار ويعرض سلامة البلد ومصلحة الحكومة للخطر.(١٧) كما جرت السياسة المركزية الرسمية على أن تعمل بصورة رئيسية على تكثيف الوجود اليهودي (بعد سنة ١٩٥٧) في منطقة الناصرة الكبرى لكي يتوازن ديموغرافيا وفي التوسع السطحي المكاني مع مدينة الناصرة والقرى العربية المجاورة، ويكوّن شريطا حدوديا (عازلا) لها. ثم إن السياسة العليا لإعادة التنظيم والضبط المكانيين مبنية على استراتيجيات محلية وإقليمية تهدف إلى الحيلولة دون نشوء «منطقة قلب» عربية داخل الدولة. ومنذ عشرات السنين وهذه السياسة تستمد زخمها من المخاوف التي كانت تسيطر على الأيديولوجية الصهيونية والتخطيط القومي بشأن توسع القرى العربية وتحوّلها إلى مدن. إذ كان يُخشى أن يؤدي هذا إلى تكثيف تجمّع السكان العرب في إحدى المناطق، وبالتالي إلى خلق تهديد «مزعوم» بنشوء قلب جغرافي وتبلور هوية عربية إقليمية داخل الدولة. بل إن هناك من زعم أن السكان العرب في الجليل يطلقون على التجمعات المدينية العربية الناشئة اسما ينذر بالخطر، هو «القبضات الفولاذية»،(١٨) وهذا الزعم لا أساس له.

(١٥) Kh. Nakhleh, *The Two Gallilees*, Arab World Issues, Occasional Papers, No. 7. (Belmont, MA: Association of Arab University Graduates, 1982); B. Kipnis, «Role and timing of complementary objectives of regional policy: The Case of Northern Israel,» *Geoforum*, 15 (1984), p. 191; G. Falah, «Israeli "Judaization" policy in Galilee and its impact on Local Arab Urbanization,» *Political Geography Quarterly*, 8 (1989a), pp. 229-53.

(١٦) A. Granott, *Agrarian Reform and the Record of Israel* (London: Eyre & Spottiswoode, 1956), p. 104.

(١٧) Falah (1989a), *op.cit.*, p. 230.

(١٨) A. Soffer, «The territorial conflict in Eretz Israel,» *Horizons Studies in Geography*, 17 (1986), p. 16.

وهناك، في الوقت ذاته، علاقة مباشرة بين سياسة التهويد وظاهرة التحوّل المديني الناشىء في المناطق العربية التي تناقض العناصر الأيديولوجية والسياسية. ويشكّل السكان العرب في إسرائيل نحو ١٥ ٪ من مجموع سكانها، ويتجمعون في ثلاث مناطق جغرافية منفصلة وبارزة، هي: الجليل، وما يعرف بـ «المثلث الصغير» شمال شرقي العاصمة تل أبيب، وشمال النقب والجزء الشمالي من النقب الأوسط. ويعتبر السكان العرب في الجليل بأنهم متجمعون بكثافة زائدة عن الحد،(١٩) وتشكّل «خطرا» على الطابع الديموغرافي اليهودي للواء الشمالي. وكذلك فإن سكان المثلث الصغير من العرب المنتشرين بشكل طولي قريب من حدود سنة ١٩٦٧ ومواز لها، يعتبرون «تهديدا (محتملا) للأمن» بسبب قربهم من جماهير السكان العرب في الأراضي العربية المحتلة في الضفّة الغربية.(٢٠) أما المشكلة في النقب فهي مشكلة «التبعثر الشديد». ويعتبر عدم وجود تجمعات للسكان العرب من البدو تهديدا لحاجات الأمن في المنطقة.(٢١)

لقد اعتبرت السلطات المركزية آخر التطورات في عمليات التحول إلى مدن في مختلف الأماكن العربية سلبيا بصورة عامة، وخصوصا في الجليل، وحتى ظاهرة مرعبة.(٢٢) والواقع أن ديناميات التصادم بين سياسة التهويد وظهور المَدْينة العربية واضحة، ومُبرمجة. فالديار العربية آخذة في الاتساع أفقيا بسبب عمليات المَدْينة، والعمران آخذ في التزايد.(٢٣) وفي الوقت ذاته، نجد السياسة المركزية موجّهة نحو بسط، ومواصلة، السيطرة اليهودية على أكبر قدر ممكن من الأراضي، ونشرها حيثما أمكن، وإعاقة التوسع الأفقي للعمران العربي ومحاصرته على نحو منظم. كما نجد شرحا لهذه السياسة في مذكرة صدرت سنة ١٩٧٦، كانت في الأصل سرية جدا، ثم أعلنت على نطاق واسع بعد كشفها.

---

(١٩) A. Soffer, «The changing situation of minority and majority and its spatial expression in the Arab population of Galilee,» in: S. Waterman, ed., *Contemporary Problems in Political Geography Theory and Practice* (Haifa: University of Haifa, 1982), p. 114; Kipnis (1984), *op. cit.*, p. 191.

(٢٠) A. Shmueli, I., Schnell, and A. Soffer, «The Little Triangle, Transformation of a Region,» Monograph Series, *Middle East*, No. 3 (Haifa: Institute of Middle Eastern Studies, University of Haifa, 1985), p. 9.

(٢١) G. Falah, «Israeli State policy toward Bedouin sedentarization in the Negev,» *Journal of Palestine Studies*, 18 (2) (1989b), pp. 71-91.

(٢٢) I. Koenig, «Unpublished memorandum,» as reported in: *Al ha-Mishmar*, September 7 1976 (in Hebrew).

(٢٣) Falah (1989a), *op.cit.*, pp. 238-239.

وصاحب المذكرة هو يسرائيل كينيغ (Koenig) الذي بقي نحو عشرين عاما مسؤولا عن اللواء الشمالي، في وزارة الداخلية. وقد أرسل المذكرة إلى يتسحاق رابين، رئيس الوزراء. وقامت جريدة «عال همشمار» اليومية بتسريب المذكرة إلى الصحافة ونشرها. وفي المذكرة باب بعنوان «المشكلة الديموغرافية وتجلّيات القومية العربية» يقترح فيه كينيغ بشكل محدّد «توسيع الاستيطان اليهودي وتعميقه، حيث يبرز الالتحام المكاني للسكان العرب، وحيث يزيد عددهم كثيرا على عدد السكان اليهود. و[يوصي] بفحص إمكان التخفيف من كثافة التجمعات السكانية العربية الحالية. ويجب الاهتمام بصورة خاصة بمناطق الحدود في شمال غربي البلد وفي منطقة الناصرة.»[٢٤] وقد قامت مُدن التطوير، بما فيها الناصرة العليا، ومغدال هعيمك، وكرميئيل، ومعالوت، بدور رئيسي في استراتيجيات التهويد، بوصفها براعم مدينية للضبط المكاني والديموغرافي.

أنماط الضبط المكاني

إننا، هنا، نعتبر الناصرة الكبرى ميدانا استغلته الحكومة الإسرائيلية بالتعاون مع السلطات المحلية، التي تقوم بدور الوكيل لها، في تحقيق أهداف السياسة المركزية. وقد شدّد كيمرلنغ (Kimmerling) ونيومان (Newman) على أهمية الملكية والوجود الفعلي بوصفهما وسيلتين لممارسة السيطرة الفعالة على الأرض، لإظهار السيادة الكاملة للدولة.[٢٥] وفي التجمعات المدينية في الناصرة تقوم السلطات اليهودية المحلية باستغلال عدة صلاحيات حكومية رئيسية كوسيلة لتنفيذ الضبط المكاني المزدوج، وللتعبير عن السيطرة العرقية.

تحويل ملكية الأرض

كان مشروع «استعادة الأرض» ــ ولا يزال ــ أحد العناصر الرئيسية للأيديولوجية الصهيونية[٢٦] وسياسة الدولة. ولا تفرق هذه السياسة بين الاستيلاء على الأرض العربية

---

(٢٤) *Al ha-Mishmar*, September 7, 1976, p. 4 (in Hebrew).

(٢٥) B. Kimmerling, «A Conceptual Framework for the Analysis of Behaviour in a Territorial Conflict: The Generalization of the Israeli Case,» *Papers on Peace Problems*, No. 25. (Jerusalem: The Hebrew University, Leonard Davis Institute of International Relations, 1979); D. Newman, «Civilian and Military resettlement as alternative strategies of territorial control: The Arab-Israeli conflict,» *Political Geography Quarterly*, 8 (1989), pp. 215 ff.

(٢٦) S. Reichman, *From Foothold to settled Territory* (Jerusalem: Yad Yitzhak Ben Zvi, 1979), (in Hebrew).

داخل التجمعات العربية وخارجها، لأن الهدف الرئيسي هو الاستيلاء على جميع الأراضي في فلسطين. وعند قيام إسرائيل سنة ١٩٤٨ كانت المنظمات الصهيونية تسيطر على ٦,٨ ٪ من مجموع ملكية أراضي فلسطين في عهد الانتداب.(٢٧) لكن لم تكد تمضي عشرة أعوام على قيامها حتى صارت أراضي الدولة تشكل ٩٣ ٪ من مجموع الأرض التي تسيطر عليها، في حين أن ما صارت الأقلية العربية تملكه هو ٢,٦ ٪.(٢٨) والواقع أن نقل الأراضي العربية، ولا سيما الأراضي الزراعية، إلى المستوطنات والمشاريع اليهودية عملية مُوثّقة تماما.(٢٩) فقد سنّت الحكومة وأصدرت ٣٤ قانونا ونظاما وأمرا لنهب أراضي السكان العرب.(٣٠) وتشير الإحصاءات المتوفرة عن التغير الذي طرأ على حيازة الأرض في القرى العربية الواقعة في الناصرة الكبرى إلى أن مجموع ما خسره العرب من أراضيهم في الفترة بين ١٩٤٥ ــ ١٩٦٢ (الجدول رقم ٥ ــ ١) يبلغ ٦٢ ٪ من مجموع ما كانوا يملكونه منها.

إن إعلان المصادرة الذي كانت له مضاعفات كبيرة في الجليل وسائر أنحاء إسرائيل صدر عن وزير المال، يوشوع رابينوفيتش (Yehoshua Rabinowitz)، في ١١ آذار/مارس ١٩٧٦.(٣١) ذلك بأنه كان بين الأراضي التي يُهدف إلى مصادرتها ٤٧٢٢ دونما تشكل

(٢٧) G. Falah, «Pre-State Jewish colonization in northern Palestine and its impact on local Bedouin sedentarization, 1918-48,» *Journal of Historical Geography*, 73 (1991b), pp. 289-309.

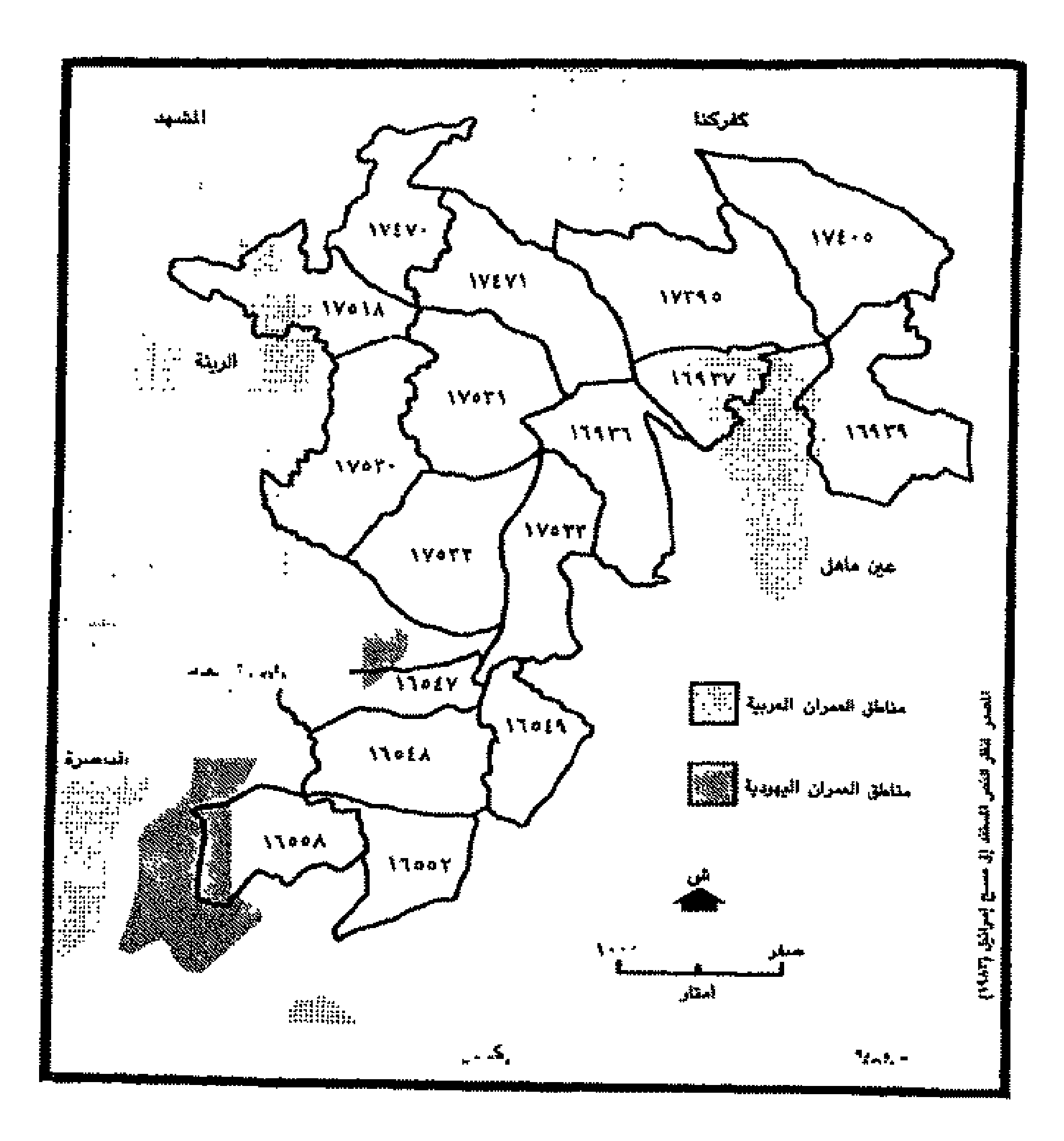
(٢٨) Granott, *op.cit.*, p. 37.

(٢٩) Y. Oded, «Land losses among Israel's Arab villagers,» *New Outlook*, 7 (1964), pp. 10-25; S. Jiryis, «The legal structure of the expropriation and absorption of Arab lands in Israel,» *Journal of Palestine Studies*, 2, 1973, pp. 82-103; S. Jiryis, *The Arabs in Israel* (New York: Monthly Review Press, 1976); R. Kislev, «Land expropriations: History of oppression,» *New OutLook*, 19 (1976), pp. 23-32; E. Zureik, *The Palestinians in Israel: A Study in Internal Colonialism* (London: Routledge and Kegan Paul, 1979); I. Lustick, *Arabs in the Jewish State: Israel's Control of a National Minority* (Austin, Tx: University of Texas Press, 1980); G. Falah, «Pattern of spontaneous Bedouin settlement in Galilee,» *Occasional Publications* (N.S.), No. 18 (Durham, UK: University of Durham, Department of Geography, 1983); G. Falah, «The facts and fictions of Judaization policy and its impact on the majority Arab population in Galilee,» *Political Geography Quarterly*, 10 (3) (1991a), pp. 297-316.

(٣٠) بكر أبو كشك، «الأراضي العربية والسياسة الإسرائيلية»، «المواكب» (الناصرة)، المجلد ١، العددان ١ و ٢ (١٩٨٤)، ص ٣٠ ــ ٤١.

(٣١) State of Israel, *Official Gazette*, No. 2206, p. 1454.

الخريطة رقم ٥ ــ ٣
الاحواض التي يُهدف إلى مصادرتها
في منطقة الناصرة (١٩٧٦)



الجدول رقم ٥ ـ ١
الأراضي التي فقدتها القرى العربية
في منطقة الناصرة الكبرى
١٩٤٥ ـ ١٩٦٢ (بالدونمات)

القرية	مجموع الأراضي		النسبة المئوية للخسارة
	١٩٤٥	١٩٦٢	
إكسال	١٢,٦٦٦	٤,٣٩٦	٦٨
دبورية	١٣,٣٧٣	٢,٩٧٤	٧٨
طُرعان	١٣,١٠٤	٧,١٥٠	٤٥
يافا	١٦,٥٢١	٤,٨٨٧	٧٠
كفركنا	١٨,٨٦٩	٧,٨٦٩	٦٨
المشهد	٩,٨٥٢	٤,٢٣٦	٦٧
الناصرة	١٢,٥٩٩	٨,٢٢٥	٧٨
عيلوط	١٠,٨٩١	٢,٣٥٩	٧٨
عين ماهل	٨,٢٦٨	٢,٥٧٦	٦٩
الرينة	١٥,٨٩٩	٥,٨٨٠	٦٣
المجموع	١٣٣,٠٤٢	٥٠,٦٥٢	٦٢

المصدر أُخذت من جريس (١٩٧٦).
* الدونم الواحد = ٠,١ من الهكتار.

١٧ حوضا بين الناصرة والقرى العربية القريبة. وقد أثارت تلك المصادرة المائلة، مع مثيلات لها في منطقتي عكا وكرميئيل، احتجاجا عنيفا بلغ ذروته في ٣٠ آذار/مارس ١٩٧٦، في إضراب «يوم الأرض»، الذي سقط فيه ستة عرب برصاص وحدات من حرس الحدود الإسرائيلي.(٣٢) ومنذ ذلك الوقت يحيي العرب في إسرائيل ذكرى يوم الأرض بوصفه يوم احتجاج على سياسة الحكومة تجاه الأراضي.

وجرى توزيع الـ ٤٧٢٢ دونما التي أُعلنت مصادرتها في ١١ آذار/مارس ١٩٧٦، والتي تقع بين الناصرة والقرى العربية القريبة منها، على ١٧ حوضا (الخريطة رقم ٥ ـ ٣)، تشكّل «حواجز» و «أسافين» لكبح التوسع المحتمل لقرى عين ماهل (الحوضان ١٦٩٣٧ و ١٦٩٣٩) والمشهد (الحوضان ١٧٤٧٠ و ١٧٥١٨). فالأراضي المصادرة تفصل قرية المشهد عن قرية

(٣٢) Nakhleh, *op.cit.*, p. 20.

كفر كنا (حوض ١٧٤٧٠)، كما تفصلها عن قرية الرينة (حوض ١٧٥١٨). وكذلك، فإنها تشكل مجالا قابلا للتوسع المتوقع للناصرة العليا في اتجاه الشمال الشرقي.

أنشئت الناصرة العليا ذاتها سنة ١٩٥٧ على أرض صودرت من الناصرة العربية وقريتي عين ماهل والرينة. وفي سنتي ١٩٦٣ و ١٩٧٦ صودرت أراض أخرى من أجل توسيع هذه المدينة الجديدة.(٣٣) وأنشئت مدينة مغدال هعيمك سنة ١٩٥٢ على أراضي قرية المجيدل العربية التي دمرتها القوات العسكرية الصهيونية في ١٥ تموز/يوليو ١٩٤٨.(٣٤) واليوم يعيش بعض سكان هذه القرية السابقين «لاجئين داخليين» في الناصرة ويافا.

ولم يكن الهدف من مصادرة الأراضي العربية أن تكون وسيلة للضبط المكاني وإنشاء مستوطنات جديدة فحسب، بل كان كذلك تحديد استخدام الأرض في المستقبل في مناطق المدن. وقد صادرت الدولة تلك المناطق الواسعة من الأرض وحوّلتها إلى أحراج للحيلولة دون استخدام العرب لها من أجل الزراعة وغيرها من الأغراض. ومؤخرا، جرى قطع أشجار الأحراج قرب مدينة مغدال هعيمك وتحويل الأرض إلى منطقة سكنية للمهاجرين الجدد من اليهود السوفيات. وعليه، فإن نقل الأراضي العربية وإخضاعها لسيطرة الدولة يمكّنان الدولة من أن تكون سمسارا وحارسا على المستوى المحلي. فهي تستطيع تحديد الأمكنة وتأجير بعضها للعرب المحليين لأغراض الزراعة، بينما تهيمن، بقوة، على الأراضي التي تُعتبر ذات قيمة خاصة للاستيطان اليهودي في المستقبل، ولحاجات أُخرى متصلة بالوجود اليهودي المستمر في المنطقة المدينية.

الضبط بواسطة مناطق النفوذ

في حين أن مدينتي الناصرة العربية والناصرة العليا اليهودية متلاصقتان وموصولتان بطريق الحافلات، فإنهما منفصلتان من حيث السلطة الإدارية والإدارة. ويذهب دورون (Doron) إلى أنه لم يكن هناك من الناحية العملية أي تعاون بين الهيئتين البلديتين منذ سنة ١٩٧٥،(٣٥) على الرغم من أن كلا منهما تستمد سلطتها وتحصل على ميزانيتها من المصدر ذاته، وهو وزارة الداخلية الإسرائيلية. والتباين في البنية التحتية ومعالم التطور بين المدينتين واضح جدا. ففي حين أن الناصرة العليا حديثة وجيدة التخطيط، وفيها بيوت واسعة قليلة

---

(٣٣) Ministry of Interior, «*List of Regulations No. 3589. Northern District*,» 9 September 1976 (in Hebrew).

(٣٤) B. Morris, *The Birth of the Palestinian Refugee Problem* (Cambridge: Cambridge University Press, 1987).

(٣٥) Doron, *op.cit.*, pp. 21-22.

التكاليف نسبيا، ومناطق صناعية ومدارس حسنة التجهيز ومتنزهات ووسائل للترفيه، فإن الناصرة (العربية) مكتظة بالسكان، وطرقها ومدارسها ومرافقها رديئة وخالية من المنشآت الصناعية.(٣٦) وترجع أسباب كثيرة من أوجه التباين بينهما إلى التفاوت الأساسي في المخصصات البلدية لكل منهما. فإذا نظرنا، مثلا، إلى الإحصاءات الرسمية لعام ١٩٨٦ / ١٩٨٧ نجد أن حصة الفرد من الميزانية المخصصة للسلطات المحلية في الناصرة العليا كانت ٦٤٠ شيكلا (٤٠٠ دولار) قياسا بـ٢٦٣ شيكلا (١٦٤ دولارا) للشخص في الناصرة (العربية).(٣٧) أي أن مخصصات الشخص في الأولى بلغت ٢,٤ ضعف مخصصات الفرد في الثانية.

«ومؤخرا، فقط، اهتم الجغرافيون بالدور الرئيسي للمحتوى الإداري [للسلطات المحلية]... بوصفه الإطار الذي يجب أن يجري التحليل فيه.»(٣٨) فالمنطقة الإدارية، أو منطقة النفوذ التابعة للسلطة المحلية، هي منطقة تحيط بقرية أو مدينة وتحددها وزارة الداخلية. والمجلس (أو السلطة المحلية) فيها تخوّل، رسميا من قبل الدولة، صلاحية العمل على تطويرها. والواقع أن المجلس أو السلطة المحلية تمثل، داخل تلك الحدود، مصالح الدولة فيما يختص بالضبط المكاني. فهي مخوّلة صلاحية مصادرة نسبة قد تصل إلى ٤٠ ٪ من الأرض الخاصة الواقعة تحت سيطرة نفوذها للمقاصد العامة من دون أن تعوّض مالكيها. ولا يسمح لأي ملّاك داخل حدودها الإدارية بأن يغير طريقة الانتفاع من أرضه من دون ترخيص صريح منها. وعليه، فلا بدّ من تصريح مسبق، ودفع الضرائب اللازمة، قبل القيام بأي مشروع، كإنشاء مصنع أو مركز للترفيه، أو مستشفى، أو محطة وقود.

لقد تغيّرت منطقة نفوذ بلدية الناصرة خلال السنوات العشر الأخيرة بسبب ضم قرية عيلوط رسميا إليها في شباط/فبراير ١٩٨١. لكنها فُصلت في شباط/فبراير ١٩٩١. وحتى سنة ١٩٧٦ كانت منطقة نفوذ الناصرة تبلغ ٨٠٠٠ دونم. وفي سنة ١٩٨٣ ذكر رسميا أنها تبلغ ١٦,٥٠٠ دونم.(٣٩) وفي نيسان/أبريل ١٩٩١ كانت تبلغ ١٢,٥٠٠ دونم.(٤٠) على أن المنطقة الإدارية للناصرة العليا التي يقطنها عدد أقلّ من السكان كانت

---

(٣٦) Rosenfeld, *op.cit.*, p. 48.

(٣٧) حُسبت هذه الأرقام بحسب: Central Bureau of Statistics, Local Authorities in Israel 1986/87, *Financial Data*, Special Series, No. 860 (Jerusalem, 1989c) (in Hebrew).

(٣٨) K. R. Cox and R. J. Johnston, eds., *Conflict, Politics and the Urban Scene* (London: Longman, 1982), p. 7.

(٣٩) Central Bureau of Statistics, Local Authorities in Israel 1986/87, *Physical Data*, Special Series, No. 841 (Jerusalem, 1989b) (in Hebrew).

(٤٠) دار الشرارة، «مكالمة هاتفية مع رامز جرايسي بشأن أراضي الناصرة»، «الهجرة، الاستيطان والمصادرة»، إصدار وتحرير دار الشرارة (القدس)، ص ٢٦ ــ ٢٨.

في حزيران/يونيو ١٩٨٣ تبلغ ١٩,٢٠٠ دونم.[٤١] وفي ١٤ شباط/فبراير ١٩٩١ أقرّ وزير الداخلية، آرييه دِرْعي، إضافة ٧٣٣١ دونما إلى المنطقة الإدارية التابعة للناصرة العليا. على أن ٢٥٪ منها نقلت من مناطق النفوذ التابعة للقرى العربية: عين ماهل والمشهد والرينة.[٤٢] واليوم تبلغ مساحة المنطقة الإدارية للناصرة العليا أكثر من ٢٦,٠٠٠ دونم، أي ضعف مساحة الناصرة العربية التي يقطنها ضعف سكان الناصرة العليا تقريبا. ولدى مقارنة شكل، واتساع، المنطقة التي تخضع لنفوذ بلدية الناصرة العليا بنظيريها في منطقة النفوذ الأصغر كثيرا والتابعة للناصرة (العربية) والقرى العربية المجاورة، يتضح لنا أنه يمكن اعتبارهما الأداة الرئيسية التي تستخدمها السلطات المحلية، بوصفها وكيلة للحكومة المركزية، من أجل الضبط المكاني داخل التجمع المديني العربي.

ويمكن النظر إلى وظيفة الضبط المكاني لمنطقة نفوذ بلدية الناصرة العليا من زوايا ثلاث، هي: أولا، أنه يخدم كوسيلة أخرى لتقطيع الأرض العربية (وبعثرة أجزائها). ولهذا نرى أن منطقة النفوذ للناصرة العليا تمتد فوق أراض يملكها في الواقع أشخاص عرب من قرى المشهد والرينة وعين ماهل وإكسال ودبورية. ومن الناحية القانونية نجد أن بلدية الناصرة العليا تستطيع مصادرة ما يصل إلى ٤٠٪ من هذه الأراضي واستملاكه في أي وقت. وفوق هذا كله، فإن على ملّاكيها أن يدفعوا الضرائب المتوجبة عليها لبلدية الناصرة العليا (بسبب وقوعها ضمن منطقة نفوذها). ومما يذكر أن أولئك الملاكين (العرب) يحصلون على الخدمات البلدية من قراهم، لا من الناصرة العليا. وهذا الوضع مثال واضح لـ «الثنائية الإدارية» التي تفرض على المواطنين أن يحصلوا على الخدمات البلدية من قراهم، بينما يدفعون الضرائب لبلدية أخرى مجاورة لأن أراضيهم تخضع لإدارتها. ويجب التأكيد هنا أن الحجم القياسي لمنطقة النفوذ التابعة للقرية أو المدينة العربية يجب أن لا يتعدى أراضيها الأصلية، كما هي محددة على خرائط وضعت سنة ١٩٤٥.[٤٣] لكن ما حدث فعلا، هو أن السلطات الإسرائيلية اقتطعت الكثير من الأراضي المخصصة لمناطق النفوذ التابعة للقرى العربية. ويتفق هذا الوضع مع استراتيجية السلطات المركزية التي تتصف بالديناميكية المكانية وتركز على المداخل التي تؤدي إلى نقل السيطرة على الأرض وملكيتها، حيثما أمكن، إلى الدولة أو وكلائها اليهود.

---

(٤١) Central Bureau of Statistics, *op.cit.*

(٤٢) ميخائيل شفارتس، «الناصرة العليا تبتلع سبعة آلاف دونم إضافية من القرى العربية المجاورة»، «الهجرة، الاستيطان والمصادرة»، مصدر سبق ذكره، ص ٢١.

(٤٣) Survey of Palestine, «Map of Palestine-Index to villages and settlements» (1:250.000 scale), 1946.

ثانيا، والزاوية الثانية هي أن منطقة النفوذ في الإطار الأوسع تقوم مقام حاجز يفصل مدينة الناصرة عن القرى العربية القريبة، ويفصل هذه القرى الواحدة عن الأخرى. وتتضح هذه الصورة وضوحا خاصا لا يشوبه أي خطأ، عندما نضيف المنطقة المصنّفة أنها «بلا صفة سلطة بلدية» إلى المناطق الخاضعة مباشرة لسيطرة الناصرة العليا الإدارية. فالأرض المصنّفة على هذا النحو (الخريطة رقم ٥ ــ ٢) لم تخضع إلى الآن لسيطرة أية سلطة محلية، وبهذا تبقى خاضعة لإدارة السلطة المركزية (الدولة). فالأراضي التي ليس لها صفة سلطة بلدية تشكل أسافين، تحول دون التوسع الطبيعي للقرى والضِّيَع العربية. ونجد أن ما يقرب من ٧٥٪ من الأراضي التي تبلغ مساحتها ٧٣٣١ دونما، والتي جرى ضمها إلى منطقة النفوذ للناصرة العليا في شباط/فبراير ١٩٩١ كانت قبلا معتبرة «خارج نفوذ البلديات العربية.» (أي بلا صفة سلطة بلدية).[٤٤] وهذا يعزز القول إن المناطق التي لا سلطة بلديات لها تُحفظ كاحتياطي يخصص في المستقبل للمستوطنات اليهودية. وبالتالي، يمكننا أن نذهب إلى أن هذه الأراضي تقوم بوظيفة مشابهة لتلك التي تقوم بها الأراضي الخاضعة رسميا لإدارة الناصرة العليا. وفيما يتعلق بهذا العامل، أي بعدم توزيع تلك الأراضي على السلطات المحلية، لاحظ باتشراتش (Bachrach) وبَارَاتز (Baratz) خلال الكلام على موضوع آخر أن اللاقرار وعدم اتخاذ قرار مهمان كاتخاذ قرار، إن لم يكونا أكثر أهمية، وذلك بسبب طبيعتهما الخفية.[٤٥]

ثالثا، والزاوية الثالثة هي أن منطقة النفوذ تقف حاجزا يعوق ويوقف النمو العمراني لقرى الرينة وإكسال ودبورية ويعزل عين ماهل. والأهم من هذا، هو تأثير حدود النفوذ في مدينة الناصرة العربية. فرسم الحد بين المدينتين التوأمين لم يقتصر على وقف التوسع العمراني للمدينة العربية، بل تعدّى ذلك إلى التغلغل داخل الحدود السابقة للمدينة العربية، الأمر الذي أدى إلى ضم أجزاء واسعة منها إلى إدارة المدينة اليهودية الجديدة. وتم هذا التغلغل في المناطق السكنية بالمدينة العربية بتشييد عدة مبان حكومية وتأسيس المقر الشمالي لقوات جيش الدفاع الإسرائيلي ومصنع للسيارات ومركز للترفيه (الخريطة رقم ٥ ــ ٤). وقد أشارت التقارير الصحافية الأخيرة إلى أن القاعدة العسكرية ستُخلى وتسلَّم إلى الحكومة لإسكان المستوطنين اليهود الجدد.[٤٦] وسيؤدي هذا التغير في استغلال الأرض ــ إذا تمّ ــ إلى نشوء

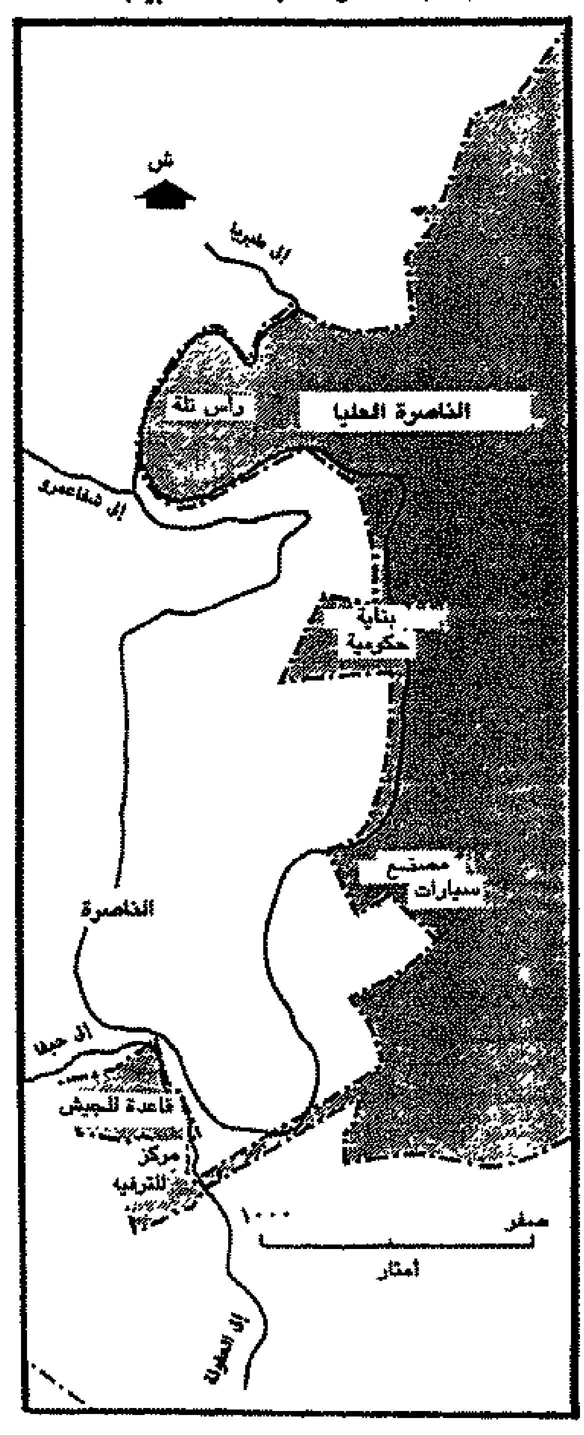
---

(٤٤) شفارتس، مصدر سبق ذكره، ص ٢١.

(٤٥) P. Bachrach, and M. S. Baratz, *Power and Poverty: Theory and Practice* (New York: Oxford University Press, 1970), p. 44.

(٤٦) «الاتحاد»، ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠، ص ١٦؛ *Kol ha'Emek Veha-Galil*, 23 November 1990 (in Hebrew).

الخريطة رقم ٥ ــ ٤
الناصرة ــ الناصرة العليا
وحدود مناطق النفوذ الفاصلة بينهما



أول حيّ سكني يهودي داخل منطقة سكنية عربية في الناصرة.

هذا المثال يدل على أكثر من مجرد تحقيق الأهداف الوطنية على الصعيد المحلي. فهو يؤكّد التعاون بين مؤسسات الدولة والسلطة البلدية اليهودية المحلية الذي يتجلّى في رسم حدود أية منطقة تطويرية وإدارتها. وتقع المناطق المحيطة بالأبنية الحكومية داخل الناصرة العربية. وكان ما دعا إلى إعادة رسم الحدود هو عملية الاستيلاء على الأرض وتغيير طرق الانتفاع منها، اللذان يكمنان في تأسيس مدينة يهودية جديدة ملاصقة لمدينة عربية كبيرة، لا بد من وقف نموّها. ومن غير المحتمل، حتى في إسرائيل، أن تُبقى قاعدة للجيش على أرض تُنتزع ويستولى عليها من مدينة أخرى «توأم» لو كانت يهودية. فإعادة رسم الحدود تساهم في خلق الثنائية المكانية والإدارية والسيطرة التي ذكرناها سابقا.

إن الحدود التي يُعاد رسمها (لغرض معين) والضم (ضم الأراضي) يزيدان في التفاوت الاجتماعي،[٤٧] هذا مع أن الأسباب الرئيسية لذلك في حالة منطقة الناصرة الكبرى هي بشرية ويهودية وطنية. ويبدو أن النتائج المالية بالمعنى الضيق تقوم بدور لا يذكر في ديناميات الضم وما ينجم عنه من تجزئة، وذلك بالمقابلة بأنماط الضمّ بواسطة البلديات في الولايات المتحدة الأميركية. ومما يجدر ذكره أن المسؤول الوحيد عن إنشاء سياسة التجزئة الإدارية والمكانية في الناصرة الكبرى وتوجيهها هو الثنائية التي فرضتها السياسة المركزية العليا؛ وهذا مثال للتأثير الذي يحدثه نهج وطني شامل شديد المركزية وأيديولوجيته وممارساته في الخريطة المكانية المعقدة للسلطة المحلية.

منظومة الطرق

من المعروف أن الطرق تسهّل الوصول إلى المراكز، وذلك باختصار الوقت والمسافة. لكن إذا نظرنا إلى صلة منظومة الطرق بإنشاء منطقة قلب نجد أن لها غرضا مزدوجا: إذ تسهّل الاتصال بين المستوطنات اليهودية في الإقليم والناصرة العليا لكي تخلق قلبا بديلا من القلب العربي المسيطر في الناصرة؛ ويمكن أن تستخدَم منظومة الطرق لتحقيق عكس ذلك، وهو زعزعة القرى العربية في المنطقة وتجزئتها وعزل بعضها. وفيما يلي مثالان للعزل الذي نجم عن الحاجة إلى وجود طريق مباشر إلى الناصرة.

لقد رفضت السلطات الإسرائيلية أن تشق، وتعبِّد، طريقا طوله أربعة كيلومترات للربط بين قريتي دبورية وإكسال، الأمر الذي جعل أهالي القرى الثلاث القريبة من جبل

---

(٤٧) W. Walton, and R. Johnston, «The Politics of municipal annexation: A California Case Study,» *Tijdschrift voor Economische en Sociale Geografie* 80 (1989), pp. 2-13.

طابور وهي دبورية والصبيح وأم الغنم ـ يدورون مسافة ثلاثين كيلومترا للوصول إلى الناصرة بطريق العفولة، بدلا من السفر مباشرة عبر إكسال، وتقصير المسافة إلى النصف (الخريطة رقم ٥ ـ ٢). وسبب ذلك، الإسفين الذي يمتد من منطقة نفوذ الناصرة العليا في اتجاه الجنوب، ويشق الأرض المجاورة للطريق غير المعبد بين دبورية وإكسال. وعليه، فإن إنشاء طريق معبّد في المنطقة يتطلب إذنا من السلطة البلدية في الناصرة العليا. ويجدر بنا أن نذكر أن ما زاد في طول هذا الإسفين مثلث من الأرض موصوف بأنه «بلا سلطة بلدية». ولما كانت أرض هذه المنطقة مستوية فإن القيود على شق طريق فيها هي قيود إدارية لا طبوغرافية.

والحالة الأُخرى هي مجمع قرى الزرازير البدوية الأربع الواقع إلى الشمال الغربي من الناصرة. فهو بحاجة إلى طريق معبد إلى عيلوط التي تقع على بُعد ثلاثة كيلومترات. إذ يضطر أهالي هذه القرى إلى قطع مسافة ١٧ كيلومترا للوصول إلى الناصرة. فالطريق المعبّد يختصر تلك المسافة إلى عشرة كيلومترات (الخريطة رقم ٥ ـ ٢).

ومن المهم أن نتذكر أن الطريقين غير المعبدين في هاتين الحالتين هما الطريقان القديمان المؤديان إلى الناصرة؛ ومع هذا، فإن السلطات لم تُدرج تحديث سطحيهما في سلم الأولويات. ويبدو أنها أكثر اهتماما بعرقلة تطور الطرق الحديثة، إذا كانت تقوّي «القلب العربي».

الخلاصة

لقد أظهرت هذه الدراسة مدى الثنائية التي فرضت على المكان، وكيف نظمت إلى حد كبير لتخدم مصالح بلدية الناصرة العليا اليهودية. وتتجلى المحاباة، بوضوح، في التقسيم الإداري للإقليم. وفي الوقت ذاته، فُرضت السيطرة على استخدام الأرض وشبكة النقل، وجرى التلاعب بها من أجل تغيير، وإيقاف، توسّع الناصرة العربية (التي تنفجر إسكانيا اليوم على ما يبدو)، ومن أجل خلق حواجز في طريق الالتحام السكني لأحياء مدينة الناصرة مع بعضها البعض ومنع التحام آخر بين مدينة الناصرة والقرى العربية الواقعة خارج منطقتها. وقد شهدت هذه القرى مؤخرا توسعا سطحيا، واتصلت نواحيها العمرانية بمنطقة قلب الناصرة، وشكلت معها منطقة واسعة يتصل بعضها ببعض.

ونظرا إلى أن الغاية المحددة للناصرة العليا هي أن تكون المضاد المكاني والديموغرافي للناصرة العربية، فإن واجبات سلطتها المحلية لا تقتصر على توفير الخدمات والإنعاش الاجتماعي لسكانها اليهود. إذ يمكن القول إن تلك السلطة المحلية تقوم بدور وكيل للحكومة المركزية، فتُشرف على تنفيذ السياسة الإسرائيلية تجاه المواطنين العرب في الإقليم بالإضافة إلى عملها المعتاد كبلدية للمدينة. أما البلدية المحلية في الناصرة (العربية) التي تستمد سلطتها من المصدر الحكومي ذاته، فإنها لا تمارس سوى الصلاحيات المخولة لها كبلدية مستقلة. فالحكومة

الإسرائيلية ترى أن المهمة الرئيسية للبلدية العربية هي توفير الخدمات المدينية للمقيمين في المدينة وجمع الضرائب البلدية. وعليه، فإن العلاقة السلطوية لكل من البلديتين بالحكومة غير متماثلة. ففي حين أن السكان التابعين للبلدية اليهودية أقل كثيرا من السكان التابعين للبلدية العربية، فإن ما تخصصه الميزانية للفرد منهم ولتطوير الأرض أعلى كثيرا مما تخصصه للفرد العربي.

إن الصلة بين السياسة المركزية والاعتبارات السياسية المحلية، فيما يتعلق بتخطيط منطقة مدينية كُبرى (Metropolitan)، واضحة. إذ يمكن اعتبار السلطة المحلية أداة لتحقيق أهداف السياسة الوطنية. بل نجد أن الاعتبارات السياسية المحلية أهم كثيرا في حالات النزاع العِرْقي على الأرض داخل مناطق المدن كما هي الحال في منطقة الناصرة. فهذا النزاع الذي يستمد صورته من إطار الإدارة والمؤسسات الذي يميز إسرائيل، ولّد ثنائية مكانية فريدة في نوعها، وتنطوي على التجزئة والبعثرة والتضييق. وعلى الرغم من أن للناصرتين، العليا والعربية، مكانة واحدة من الناحية النظرية، فإن التوافق الأكبر في المصالح بين البلدية اليهودية والحكومة المركزية يولّد التفاوت في مخصصات الأرض وغيرها. وهذا بدوره أوقف بصورة اصطناعية النمو والتطور في المدينة والقرى العربية المجاورة والمُمَدْينة.

الفصل السادس
اتجاهات في المدينة

مقدمة

لقد حظيت العلاقة بين عمليات المَدْينة والنمو الاقتصادي باهتمام كبير في البحث العلمي في العالم الثالث والدول النامية.[1] ففي حالات النزاع العرقي والتنوع الثقافي تتأثر المَدْينة والنمو الاقتصادي بطرق مختلفة.[2]

يتناول هذا الفصل موضوعين رئيسيين:

١ ــ تطور المَدْينة الخاصة بمجموعة عرقية في طرف الاقتصاد القومي للدولة.

٢ ــ تطور المدينة الخاصة بمجموعة عرقية في إقليم يتميز بالنزاع الدائم بين أكثرية سكانه وأقلّيتهم.

هذان الموضوعان مترابطان بصورة غير مباشرة، ويبيّنان بوضوح تضارب مصالح الدولة مع طموحات الأقلية من السكان الأصليين.

وتشمل منطقة البحث القسم المركزي من إقليم الجليل الواقع في اللواء الشمالي (الخريطة رقم ٦ ــ ١). وفي منطقة البحث مجموعتان من السكان: الأكثرية العربية تشكل أكثر من ٥٠ ٪ من مجموع السكان، والأقلية اليهودية. ويشكل اليهود بدورهم ٨٦ ٪ من مجموع سكان إسرائيل.

---

(١) J. L. Berry, Brian, «Some Relations of Urbanization and basic pattern of Economic development,» in: R. Pitts, ed., *Urban Systems and Economic Development* (Oregen, 1962), p. 15; Gideon Sjoberg, «Rural-Urban balance and models of economic development,» in: Neil J. Smelser and Seymour M. Lipset, eds., *Social Structure and Mobility in Economic Development* (London, 1966), p. 237; Eric E., Lampard, «The history of cities in the economically advanced areas,» in: *Regional Development and Planning* (Cambridge, Mass. 1964), p. 332; T. G. MacGee, *The Urbanization Process in the Third World* (London: G. Bell and Sons, Ltd., 1971), pp. 13-34; D. Smith D. Drakakis, ed., *Economic Growth and Urbanization in Developing Areas* (New York: Routledge, 1990).

(٢) P. Marris, and A. Somerset, *African Businessman: A Study of Entrepreneurs and Development in Kenya* (London: Routledge and Kegan Paul, 1971).

وفي منطقة البحث ٢٣ قرية عربية بلغ عدد سكانها ١٥٠,٠٠٠ نسمة سنة ١٩٨٨. وقد قمنا بمسح شامل لها.

وعلى الرغم من عدم التوازن السكاني بين المجموعتين البشريتين، فإن عدد المستوطنات اليهودية مساو تقريبا لعدد القرى العربية. وقد أنشئت المستوطنات اليهودية خلال السنوات الخمس عشرة الماضية كجزء من سياسة الدولة لتهويد إقليم الجليل. لكن في حين أن في جميع المستوطنات اليهودية، تقريبا، جماعات مدينية صغيرة، فإن عدد سكان مدينة كرميئيل التي أنشئت سنة ١٩٦٤ في قلب المنطقة العربية الآهلة، بلغ في سنة ١٩٨٨ عشرين ألفا. وقد أدى إنشاء المستوطنات إلى نشوء الاستثمارات الرأسمالية والبنى التحتية، لكن لمصلحة المستوطنين اليهود وحدهم.

أما القرى العربية فقد عانت جرّاء التخطيط الموجّه سياسيا والإهمال النسبي. وهناك دراسات حديثة كثيرة[٣] لتأثير تلك السياسة في المَدْيَنة والنمو الاقتصادي المحلّيين، كما أنه كان موضوع حوار مع عدد من الجغرافيين الإسرائيليين.[٤]

إن الهدف الرئيسي لهذا الفصل هو تحليل الوظيفة المدينية الناشئة (التي جرى تعريفها بأنها نشاطات لازراعية) داخل القرى والديار العربية. ومن المهم التأكيد أنه في حين يتم التطور في القطاع اليهودي في إطار «تطور من فوق» ويستهلك مبالغ طائلة من استثمارات القطاع العام، فإن القرى والديار العربية المجاورة محرومة من مثل تلك الفوائد. وعليه، فإن القرى العربية تضطر إلى البحث عن موارد مالية من مصادر غير حكومية. فالاستثمار في الأيدي العاملة هو المجال الأكبر لنشاطاتهم الاقتصادية.[٥] ومن المهم، بصورة خاصة، أن

---

(٣) G. Falah, «Israeli 'Judaization' policy in Galilee and its impact on local Arab Urbanization,» *Political Geography Quarterly,* Vol. 8(3) (1989), pp. 229-253; G. Falah, «Arabs versus Jews in Galilee: competition for regional resources,» *GeoJournal,* Vol. 21(4) (1990), pp. 325-336; G. Falah, «The Facts and fiction of Judaization policy and its impact on the majority Arab population in Galilee,» *Political Geography Quarterly,* Vol. 10(3) (1991), pp. 297-316.

(٤) A. Soffer, «Israeli 'Judaization' policy in Galilee and its impact on local Arab Urbanization-A response,» *Political Geography Quarterly,* Vol. 10 (3) (1991), pp. 282-285; O. Yiftachel, and D. Rumley, «On the impact of Israel's Judaization policy in the Galilee,» *Political Georgraphy Quarterly,* Vol. 10 (3) 1991, pp. 286-296.

(٥) R. Khalidi, *The Arab Economy in Israel* (London: Croom Helm, 1988); N. Jeryis, «Small-Scale Enterprises in Arab Villages—A case study from the Galilee region in Israel,» Uppsala: Kulturgeografiska Institutionen vid Uppsala Universitet, *Geografiska Regionstudier* Nr. 22.

نلاحظ في هذا الإطار، على الرغم من أن المَدْيَنة أخذت اتجاه والتطور من القاعدة، ومن دون تخطيط رسمي حكومي، أن القرى والديار العربية تعكس أنماطا من التخصص القروي والتكامل على مستوى المنطقة. وبعبارة أُخرى، يجب فهم المَدْيَنة على المستوى المُصغَّر في منطقة من مناطق الإقليم، لا على مستوى قرية واحدة معزولة. فطبيعة المَدْيَنة على مستوى المنطقة المُصغَّر تعكس وظيفة مميزة من وظائف التكامل بين القرى العربية المتجاورة.

منطقة البحث

إن الدراسات السابقة التي تتناول مَدْيَنة القرى العربية في إسرائيل اعتبرت المَدْيَنة ظاهرة عامة،(٦) أو ربطت المديّنة بالتحول الديموغرافي، وعدم وجود هجرة من الريف إلى المدينة،(٧) والتغيرات في التوسع المكاني للمساكن في القرى(٨) والاستخدام.(٩)

هناك دراسات تناولت قرية واحدة،(١٠) في حين أن دراسات أُخرى تناولت عينة مختارة من القرى المنفصلة إحداها عن الأُخرى.(١١) على أن هذه الدراسات جميعا طبقت

---

(٦) M. Meyer-Brodnitz, «Latent Urbanization in Arab villages,» *Environmental Planning Association Quarterly,* 8-9 (1969), pp. 4-12; H. Rosenfeld, and S. Carmi, «Origin of proletarianisation and Urbanisation of Arab villages in Israel,» *Quarterly for Social Research,* 12-19 (1977), pp. 117-133.

(٧) B. Kipnis, «Trends in the minority population in Galilee and their planning implications,» *City and Region,* Vol. 3, pp. 54-68 (in Hebrew); A. Shmueli and I. Schnell, *Identification and mapping of development problem in the Arab sector in Israel* (Tel Aviv: Tel Aviv University, Sapir Centre, Discussion paper, No. 5-80, 1980).

(٨) Y. Bar-Gal, and A. Soffer, «Geographical Change in Traditional Arab villages in northern Israel» (Durham: University of Durham, Centre for Middle Eastern and Islamic Studies, Occasional Papers Series, No. 9, 1981); B. Kipnis, «Changing housing norms of a dynamic minority population: the urbanizing Arab villagers of Israel» *Geographical Research Forum,* No. 6 (1983), pp. 24-36.

(٩) Y. Ben-Porat, *The Arab labour force in Israel* (Jerusalem: Maurice Falk Institute, 1966); M. Meyer-Brodnitz, «The potential of employment in the Arab settlements in Israel: a preliminary report» (Haifa: Technion, 1983), (in Hebrew); D. Czamanski, et al., «The potential of employment of university graduates in Arab settlements in Israel» (Haifa: Technion-unpublished report, 1984), (in Hebrew).

(١٠) I. Schnell, «Social areas in an urbanizing settlement: Case study Taybe, Israel,» unpublished M. Sc. Thesis (Haifa: Technion, 1980), (in Hebrew).

(١١) R. Khamaise, «Industrialisation of Arab villages in Israel,» unpublished M. Sc. Thesis (Haifa: Technion, 1984), (in Hebrew); and Jeryis, *op.cit.*

النتائج التي توصلتْ إليها على تعميمات عن الوسط العربي ككلّ.

ودراستنا هذه تأخذ منحى مختلفا إلى حد كبير. إذ اخترنا لبحثنا ثلاثا وعشرين قرية تشكل منطقة جغرافية كاملة. فعندما نأخذ بعين الاعتبار الأراضي التي كانت في حيازتها قبل سنة ١٩٤٨، نجد أنها تشكل فعلا إقليما مُصغّرا. وتقع هذه القرى في طرف منطقة حيفا الكبرى، وعلى مسافة متشابهة (٢٠ ــ ٥٥ كلم) عن المركز العربي في الناصرة (الخريطة رقم ٦ ــ ١). كما أنها تقع تحت تأثير المركز المديني الخارجي، وتعمل بصورة مستقلة حول مراكز آخذة في النمو ذاتيا. ثم إن جميع المناطق الآهلة والمحيطة بها تقع تقريبا على طول طرق الإقليم، وتنقسم إلى أربعة تجمعات. وفي سنة ١٩٨٨ كان يسكن في كل من أربع عشرة قرية (من مجموع ٢٣ قرية في منطقة البحث) بين ٥ آلاف و١٥ ألف عربي، وينطبق على كل منها التعريف الرسمي للقرى المُمَدْينة، وذلك بحسب التصنيف الإحصائي الإسرائيلي. هذا، في حين أن عدد سكان كل من القرى (التسع) الأُخرى لم يتجاوز خمسة آلاف نسمة. وكانت أصغر القرى التي شملها مسحنا قرية كوكب، التي بلغ عدد سكانها (سنة ١٩٨٨) ١٨١٠. ولم يشمل مسحنا للقرى عشرَ قُرى وضِيَع بدوية تقع في منطقة البحث، يسكنها نحو ٥٠٠٠ شخص.

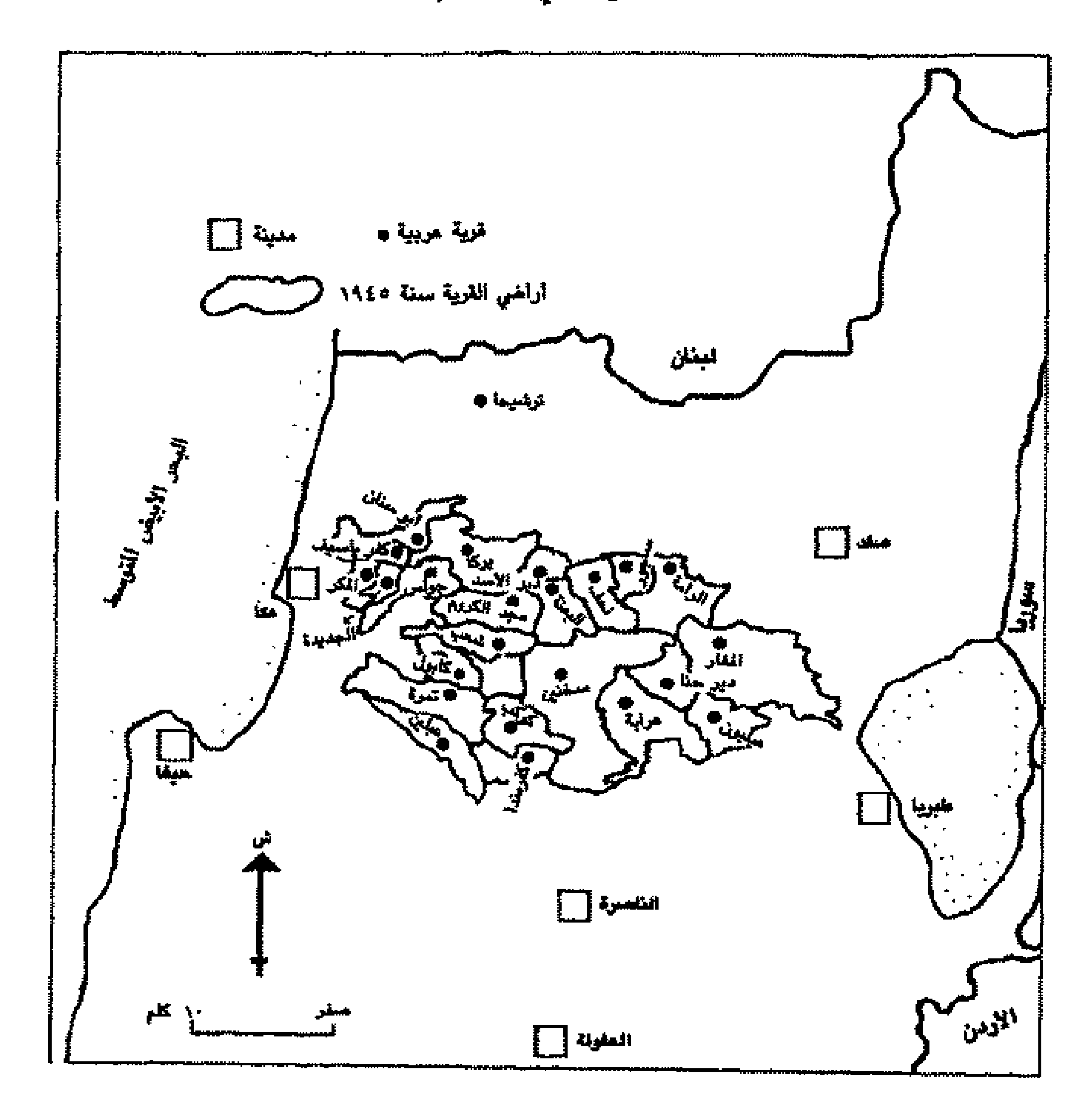
طريقة البحث

شهدت فترة كانون الثاني/يناير ــ آذار/مارس ١٩٨٨ إجراء مسحين ميدانيين، شمل أولهما ٢٥ ٪ من الحرف والمصالح الاقتصادية في القرى الثلاث والعشرين التي أجرينا مسحا لها. وقد تم اختيار عينة الحرف بصورة عشوائية؛ في حين أن الثاني شمل مسحا كاملا (١٠٠ ٪) لستّ قرى اختيرت عشوائيا أيضا. وجرى بالإضافة إلى ذلك مسح قرية تقع خارج منطقة البحث (وهي قرية ترشيحا المجاورة لمدينة معالوت اليهودية)، وذلك من أجل التحليل المقارن. ويبلغ عدد سكان هذه القرى السبع (سنة ١٩٨٨) ٣٢,٥٠٠ نسمة. وفي أول مسح جرى اختيار ٥٣٢ حرفة ومصلحة اقتصادية، وفي المسح الثاني ٤٥٩ حرفة ومصلحة اقتصادية*. وتألفت الاستبيانات من مقابلات شخصية جرت في مواقع الحرف والمصالح. وكان الحديث باللغة العربية. ومن المهم أن نلاحظ أنه سبق إجراء المقابلات إعداد قائمة شاملة بجميع الحرف والمصالح الاقتصادية من ملفات المجالس القروية المحلية التي تُصدر الرُخَص، بعد موافقة دائرة الصحة في الإقليم، وأحيانا موافقة دائرة البوليس. هناك قرية

* أضيف إلى أول مسح ٢٠ حرفة ومصلحة اقتصادية في ترشيحا، وإلى المسح الثاني ٧٧ حرفة ومصلحة. وعليه، يصبح هناك ٢٤ قرية لمسح الـ٢٥ ٪ وسبع قرى للمسح الكلي (١٠٠ ٪).

الخريطة رقم ٦ ــ ١

الأمكنة الواقعة في منطقة البحث



واحدة في منطقة البحث (ساجور) لم تتوفر فيها ملفات المصالح والحرف بسبب عدم وجود سلطة محلية فيها، لصغر حجمها. وعليه، فقد قام المؤلف بإجراء مسح شامل لجميع هذه الحرف بنفسه. ومن المهم أن نلاحظ كذلك أن قائمة الحرف والمصالح الاقتصادية التي جرى مسحها لم تشمل سوى الحرف والمصالح المرخصة، التي صارت جزءاً من معالم القرى. وفي أغلبية الحالات يطلب المجلس الحصول على الرخص الضرورية للحرف والمصالح الجديدة خلال الشهور الثلاثة التي تلي افتتاحها، إذ تعتبر تلك الشهور فترة اختبار تمكّن أصحاب الحرف والمصالح من تقويم المجازفة النسبية التي تنطوي عليها، وتقرير ما إذا كانت مُجزية. وفي تلك الفترة أيضا لا يُلزَم صاحب الحرفة أو المصلحة بدفع أية ضرائب ولا بإعداد البنية التحتية الضرورية. وشمل كلا المسحين ١٥ سؤالا نصفها غير محدد. والواقع أنه قصد بها أن تكون قصيرة، للحصول على المزيد من تعاون أصحاب الحرف والمصالح الذين يجدون أن الإجابة لن تتطلب سوى دقائق من وقتهم الثمين. ولم يحدث أن رفض أحدهم الاستجابة. على أن بعض الأسئلة لم يظفر بإجابات منهم. وتناولت تلك الأسئلة عدد المستخدَمين. ويبدو أن الذين رفضوا الإجابة عن بعض الأسئلة، فعلوا ذلك خوفا من ملاحقة دائرة ضريبة الدخل.

لقد أعدّت الأسئلة لاختبار فرضياتنا، بشأن طبيعة مختلف الحرف أو المصالح وخصائصها، التي تشمل صاحب الحرفة أو المصلحة، والأسباب التي دفعته إلى القيام بها، واستخدام العمال. وكان بينها أسئلة تتصل، تحديدا، بالسوق والبيع والشراء.

الاكتشافات الميدانية:
ظواهر وخصائص

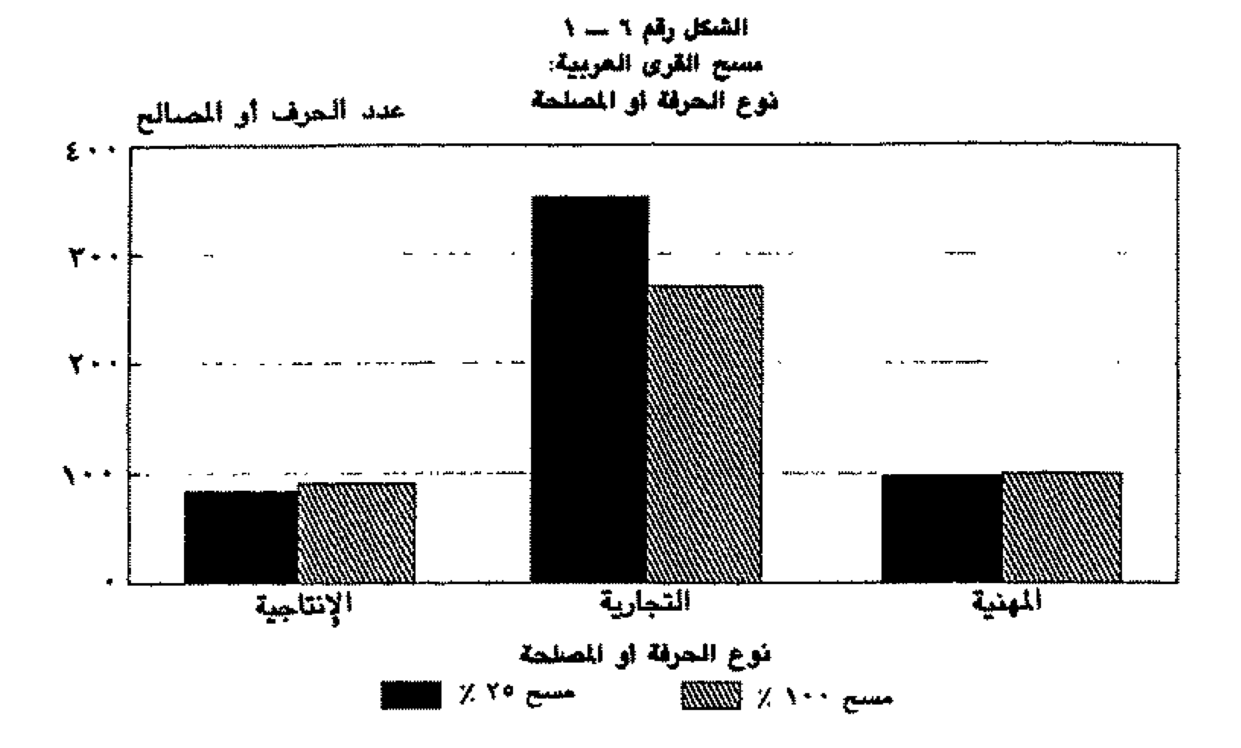
إن اكتشافاتنا الميدانية تؤكد المعلومات السابقة المستخلصة من أعمال المسح للحرف والمصالح الاقتصادية والأعمال[١٢] المتعلقة بقضايا مثل: صغر حجم الحرفة والمصلحة الاقتصادية وعدد المستخدَمين، ومثل فكرة ان نشاطات كهذه موجّهة نحو الإقليم. على أننا لم نتفق دائما مع تعريفهم لموضوع البحث ومنهجهم وتفسيرهم للنتائج.

ويبين الشكل رقم ٦ ـ ١ أنه يمكن تقسيم الحرف والمصالح الاقتصادية إلى ثلاث فئات؛ وتشير المعلومات إلى حجومها النسبية؛ وأكثرها تجاري، وهو يشكل ٥٩ ٪ في المسح الكلي (الـ ١٠٠ ٪) و ٦٦ ٪ في المسح الذي اقتصر على ٢٥ ٪ من الحرف والمصالح. ونجد أن الحرف والمصالح المهنية والإنتاجية متشابهة. وتشكل المهنية ٢٢ ٪ في المسح الكلي، و ١٨ ٪ في

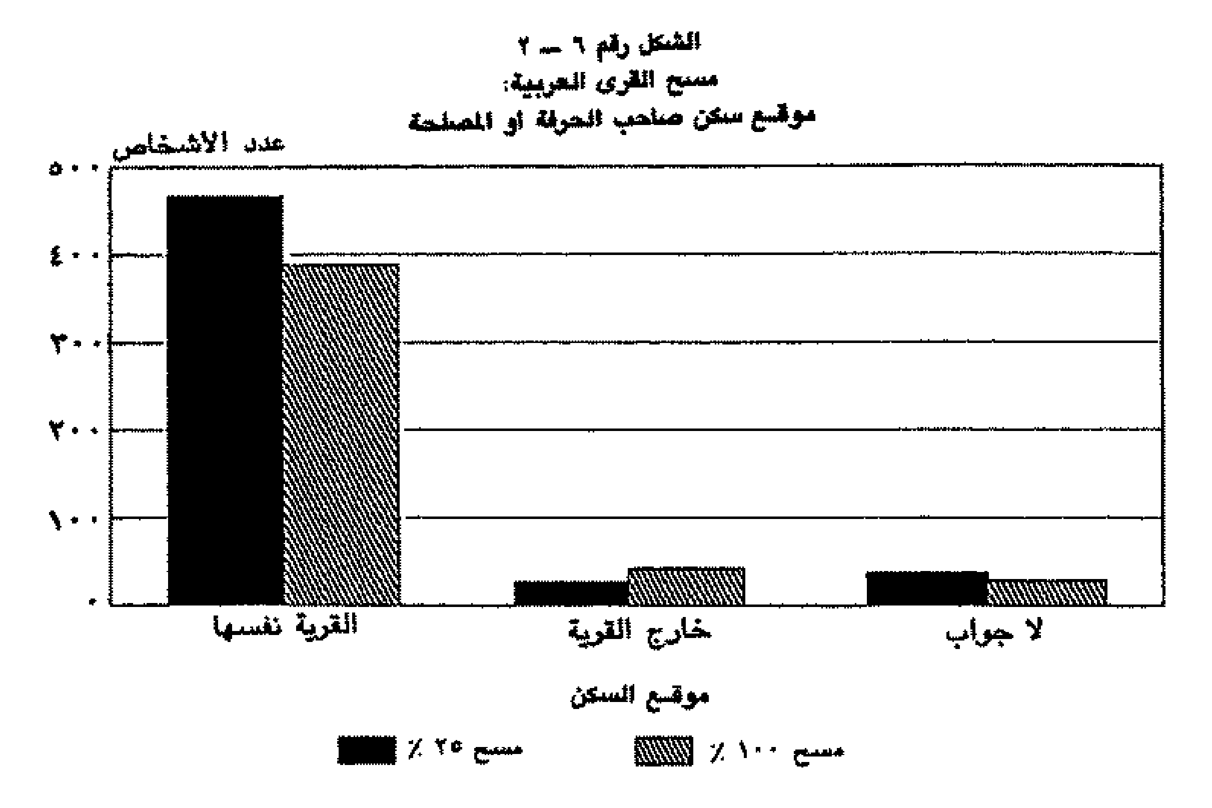
---

(١٢) Czamanski et al., *op.cit.*; Jeryis, *op.cit.*; Khalidi, *op.cit.*

الشكل رقم ٦ ـــ ١
مسح القرى العربية:
نوع الحرفة او المصلحة



الشكل رقم ٦ ـــ ٢
مسح القرى العربية:
موقع سكن صاحب الحرفة او المصلحة



المسح الذي اقتصر على ٢٥ ٪. أما الإنتاجية فتشكل ١٦ ٪ في المسح الكلي، و ٢٠ ٪ في المسح الآخر. وأصغر الفئات هي الإنتاجية والصناعية التي يُفترض نظريا أن تقوم بدور حاسم في النمو والتطور الاقتصاديين. ويبدو أن صغر حجمها حدَّ من عملية المَدْيَنة.

ويشير الشكل رقم ٦ ـ ٢ إلى موقع سكن صاحب الحرفة والمصلحة. ووفقا لمسح الـ ٢٥ ٪، فإن ٨٨ ٪ من أصحاب الحرف والمصالح يقيمون في القرى التي فيها حرفهم ومصالحهم، في حين أن النسبة في المسح الكلي تبلغ ٨٤,٥ ٪.

ومن الواضح في المسحين أن الأغلبية المطلقة من أصحاب الحرف والمصالح تعيش في القرى التي تقوم فيها حرفهم ومصالحهم. لكن في الشكل إشارة إلى أن بعضهم يقيم خارج تلك القرى. وفي حين أن نسبتهم هي ٥ ٪ في مسح الـ ٢٥ ٪ فإنهم يشكلون ٩ ٪ في المسح الكلي. وفي هذا إشارة إلى نمط من المركزية بالنسبة إلى قرى معينة، أو أن المنطقة برمّتها يمكن رؤيتها كوحدة جغرافية اقتصادية للحرف والمصالح الاقتصادية المختلفة. وعليه، فإن المبادر قد يختار أحيانا افتتاح مصلحة تجارية في غير بلده. ونجد في الشكلين ٦ ـ ٣ و ٦ ـ ٤ تحليلا مقارنا لكلا المسحين. ويمكن المرء أن يشاهد في كليهما تشابها في التوجه نحو السوق المحلية للقرية. وتتمثل المنطقة في كليهما بوصفها منتجا ومستهلكا.

وتبيِّن المقارنة بين الشكلين ٦ ـ ٣ و ٦ ـ ٤ أن الحرف والمصالح تولِّد طائفة كبيرة من الإمكانات والاتصالات بمختلف الأمكنة للحصول على المواد الخام والتجهيزات. وفي الوقت ذاته يجري بيع السلع، غالبا، في القرية ذاتها أو القرى المجاورة. هذا بالإضافة إلى أن صاحب الحرفة والمصلحة ينشىء شبكة من العلاقات مع مختلف الأمكنة لزيادة مبيعاته.

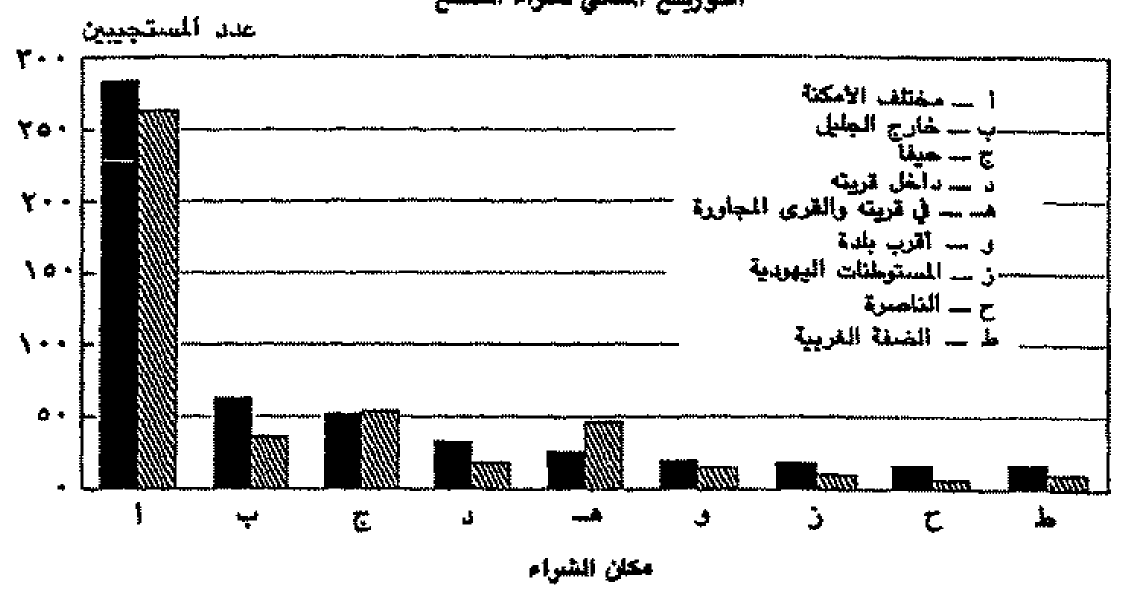
ومما له أهمية خاصة هو العلاقات غير القوية بين الإقليم والمراكز المدينية الثلاثة الموجودة فيه وعلى طرفه، وهي حيفا وأقرب مدينة (كرميئيل) والناصرة العربية.

فالمشتريات من هذه الجهات الثلاث بلغت، وفقا لمسح الـ ٢٥ ٪ وبالترتيب، ٩,٨ ٪ و ٣,٨ ٪ و ٣,٢ ٪. وشبيه بهذه، النسبُ التي نجدها في المسح الكلي (١٠٠ ٪)، فهي على التوالي: ١١,٨ ٪ و ٣,٣ ٪ و ١,٥ ٪. وهذا كله يدعم فرضيتنا السابقة بأن المنطقة التي ندرسها آخذة في التحول إلى وحدة اقتصادية مستقلة بدلا من أن تظل تحت تأثير مدينة كبرى، وسيطرتها.

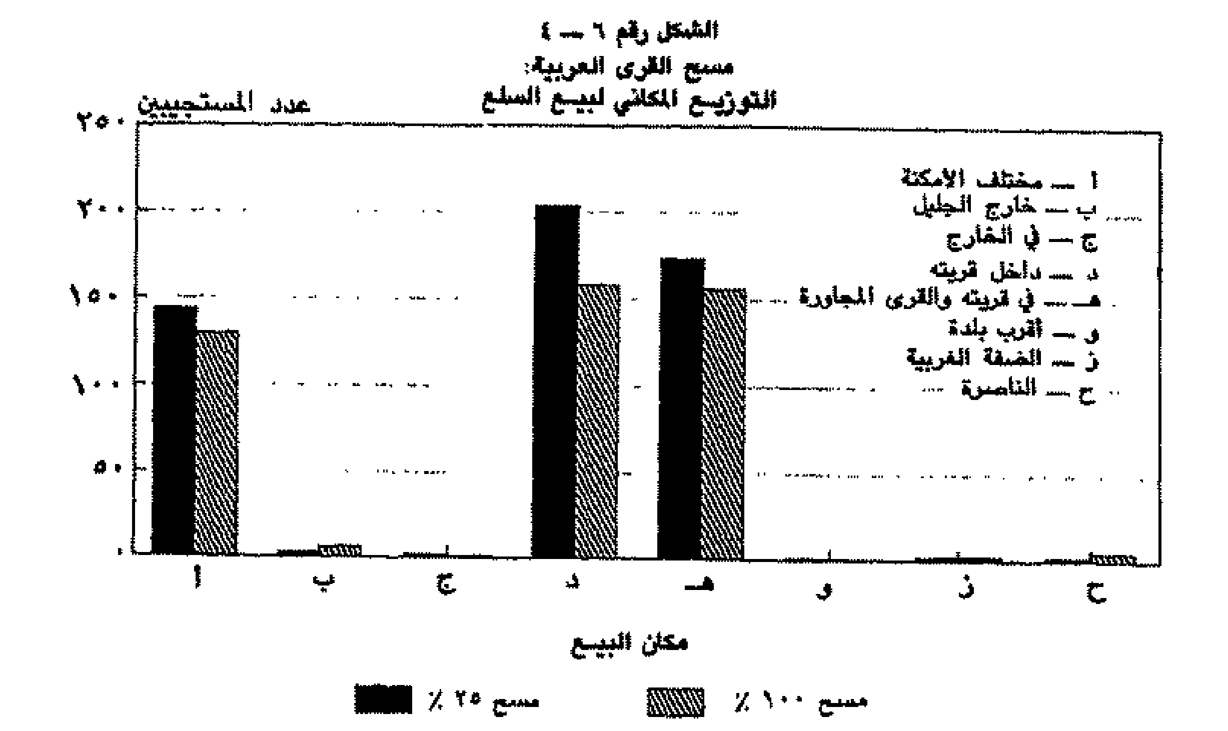
وفي الأشكال ٦ ـ ٥ أ و ٦ ـ ٥ ب و ٦ ـ ٥ ج و ٦ ـ ٥ د معلومات تتصل بمجموعة من الأسئلة طرحت بشأن سلسلة الاعتبارات التي أثرت في صاحب المبادرة، وسواء تأثر بها مباشرة أو بطريق غير مباشر، لدى اتخاذه قرار الشروع في إنشاء الحرفة أو المصلحة الجديدة.

لقد تناولت الكتابات العلمية هذا الموضوع من زاوية استعداد المنشىء

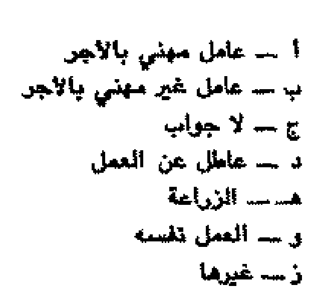
الشكل رقم ٦ ــ ٣
مسح القرى العربية:
التوزيع المكاني لشراء السلع

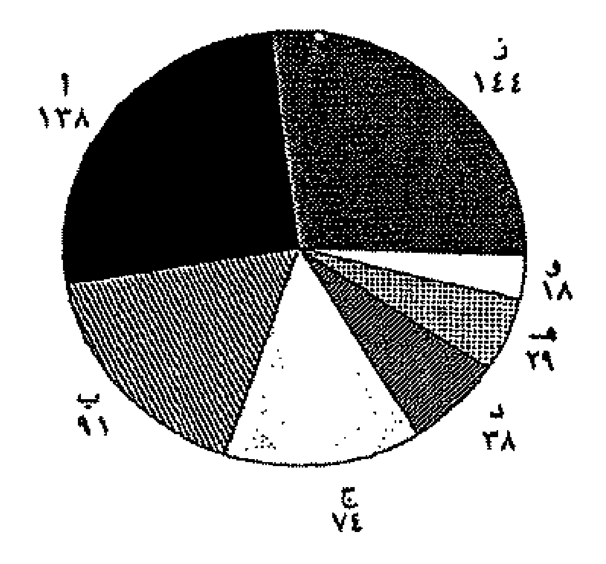


الشكل رقم ٦ ــ ٤
مسح القرى العربية:
التوزيع المكاني لبيع السلع

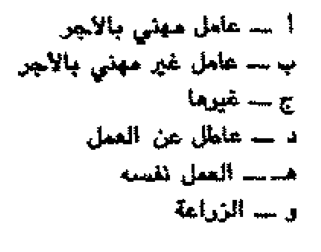


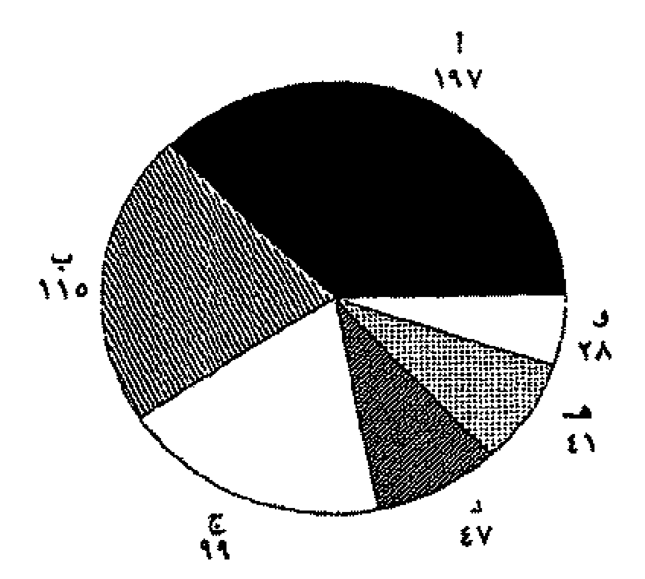
الشكل رقم ٦ ــ ٥ أ
مسح القرى العربية:
نوع مهنة صاحب الحرفة او المصلحة
قبل المهنة السابقة





الشكل رقم ٦ ــ ٥ ب
مسح القرى العربية:
نوع المهنة السابقة
لصاحب الحرفة او المصلحة





للمجازفة.[13] وقبل أن نسأل صاحب الحرفة أو المصلحة السؤالين الأساسيين المتعلقين بأسباب اختياره لنوع العمل ومصدر رأس المال المستثمر في الحرفة أو المصلحة الجديدة (شكل رقم ٦ ــ ٥ ج) طرحنا أسئلة أخرى عن ماهية، ونوع، حرفتيه السابقتين. والإجابات التي أوردناها هنا مبنية على مسح الـ ٢٥ ٪ (الشكلان ٦ ــ ٥ أ و٦ ــ ٥ ب)، وتشير إلى ثلاث فئات رئيسية في وقتين مختلفين، وهي: العمل المهني السابق بالأجر، العمل غير المهني بالأجر، وفئة ثالثة سميت «(وأعمال) أخرى»، حيث يدخل في هذه الفئة الحالات التي عجز فيها الشخص المقابَل عن تحديد عمله السابق تحديدا تاما. وهذه الفئة تتناقص بعد فترة من الزمن من ٢٧ ٪ إلى ١٨,٦ ٪ (وذلك من «قبل السابق» إلى «السابق»).

وأبرز النتائج في هذه المعلومات الميدانية يتعلق بتغير الانتقال من حرفة إلى أخرى. وسبق أن كانت أغلبية أصحاب الأعمال الحاليين عمالا بالأجر. وفي هذه الحالة نجد أن صاحب العمل كان قد أصبح قبل ذلك مدينيا بسبب تحوله من الزراعة إلى العمل بالأجر، ويحاول الآن الانتقال إلى نمط آخر من المَدْينة في إطار قريته.

ومما يعمل على التغير في فئة العامل المهني بالأجر هو هذا الانتقال. وبالتقدم إلى الحاضر (من السابق إلى الحاضر) تزداد الفئة ويتناقص العمال بالأجر غير المهنيين. كما تتناقص الفئة الثالثة الموصوفة بـ «(الأعمال) الأخرى» وقد يكون هذا مؤشرا جيدا إلى المستوى العام للمَدْينة. ذلك بأن تضاؤل إمكانات وجود عمل دفع الأفراد إلى البحث عن إمكانات أخرى لم يلبثوا أن وجدوها في المَدْينة والتحديث، وتمكنوا من القيام بالحرف والمصالح. ومما يجدر ذكره أيضا أن عدم وجود عمل للبعض في الزراعة قد يؤدي إلى المدينة، على الرغم من قلة عددهم.

ويبين الشكل ٦ ــ ٥ ج مصدر رأس المال كما يقدم صورة مثيرة للاهتمام، فيها أنماط ثقافية تشير إلى التحديث. فرأس المال المستمد من العائلة والأصدقاء في الفئة الأولى يبلغ ٣٥ ٪ من جميع الاستمارات، وهو أمر فريد في نوعه، حيث يعكس الخصائص العرقية

---

(١٣) W. Baumol, «Entrepreneurship in economic theory,» *The American Economic Review,* Vol. LVIII (1968), pp. 64-71; R. H. Brockhaus, and W. R. Nord, «An Exploration of factors affecting the entrepreneurial decision: personal characteristics vs. environmental conditions,» Proceedings of the Academy of Management; B. Gilad, «On encouraging entrepreneurship: An interdisciplinary analysis,» *Journal of Behavioural Economic,* Vol. 11 (1) (1982), pp. 132-163; C. Chamley, «Entrepreneurial abilities and liabilities in a model of self-selection,» *The bell Journal of Economics,* Vol. 14 (1) (1983), pp. 70-80.

المميزة للسكان الذين أُخضعوا للبحث.(١٤) وبخلاف استنتاجات أغلبية الباحثين السابقين، الذين اعتبروا التقاليد والعائلة عائقا في طريق التحديث،(١٥) فإنّ ما توصلنا إليه يشير إلى أن الأسرة وسماتها الحضارية، بالتحديد، عَمِلا على تشجيع التحديث والمدْينة. فمن الممكن، هنا، اعتبار الأسرة نوعا معينا من الاستثمار الاجتماعي. كما أنها تساهم في خلق شبكة من المستهلكين، مستندة إلى الصلات العائلية. وعندما تمتد هذه الصلات إلى القرى المجاورة يصبح دورها في الدمج والتطوّر الإقليميين في غاية الأهمية.

أما مصدر رأس المال الذي يحتل المرتبة الثانية من حيث الحجم فهو العمل بالأجر الذي يشكل ٣٢٪ من مجموع الاستثمارات. ويمكن تعليل هذه النسبة الكبيرة نسبيا بالانتقال السريع من الزراعة إلى العمل بالأجر خلال العقود الأربعة الماضية. ومن الملاحظ أن العمل بالزراعة خلال السنوات ١٩٥٤ ــ ١٩٨٢ قد انخفض من ٥٦٪ إلى ١٠٪.(١٦)

والمصدر الثالث لرأس المال هو القروض المصرفية التي تشكل ١٠,٥٪ من مجموعه. وهذا دليل على استعداد الأفراد للاستثمار والمجازفة. ومما يقلل من خطر الاقتراض والتعرض للفشل في الحرف والمصالح أن أفراد الأسرة والأصدقاء يشاركون في تغطية الخسائر التي قد تحدث.

ويُظهر الشكل ٦ ــ ٥ د تشابك الاعتبارات المفروضة على صاحب العمل، فيما يتعلق باختيار العمل الجديد. وهي مبنية على الإجابة عن السؤال: «لماذا اخترت العمل الحالي؟».

وأول باب في فئة الأجوبة الرئيسية هو «(الأعمال) الأُخرى»، حيث يشكل ٣٦٪. ويدخل في هذا الباب الأجوبة العينية التالية: «من أجل تطوير القرية»؛ «ليس هناك مشروع مشابه في القرية»؛ «رُفض استخدامي في أماكن أُخرى.» ويشكّل الباب الثاني ٣١٪ من المجموع، وهنا كان السبب: «مُربح» (أي أن سبب افتتاح الحرفة أو المصلحة كونها مُربحة).

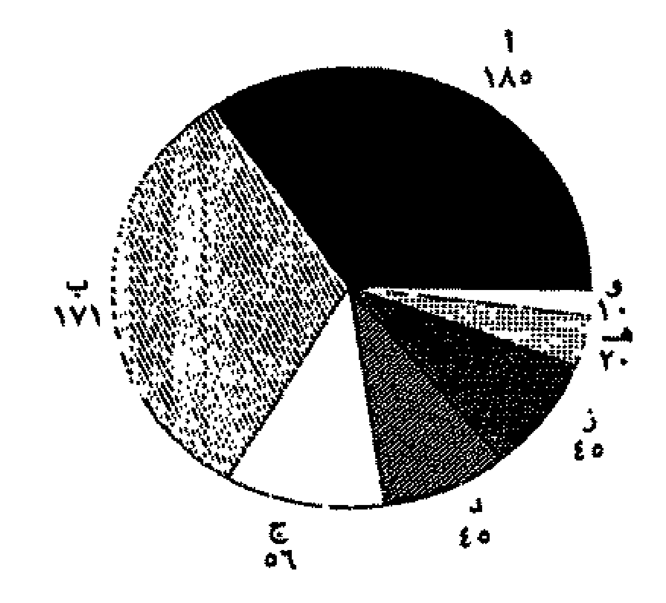
ويشكّل الباب الثالث ١٧٪ من المجموع، ويشمل الحافز الرئيسي في هذا الباب

(١٤) M. Lipton, «Family, Fungibility and Formality: Rural advantages of Informal Non-farm Enterprises Versus the Urban-Formal State,» *Human Resources Employment and Development*, Vol. 5, Developing Countries, Proceedings of the Sixth World Congress of the International Economic Association (Mexico City, 1980; London: Macmillan, 1981).

(١٥) Y. Harari, *The Arabs in Israel: Statistics and Facts* (Tel Aviv: Centre for Arab and Afro-Asian Studies, 1972).

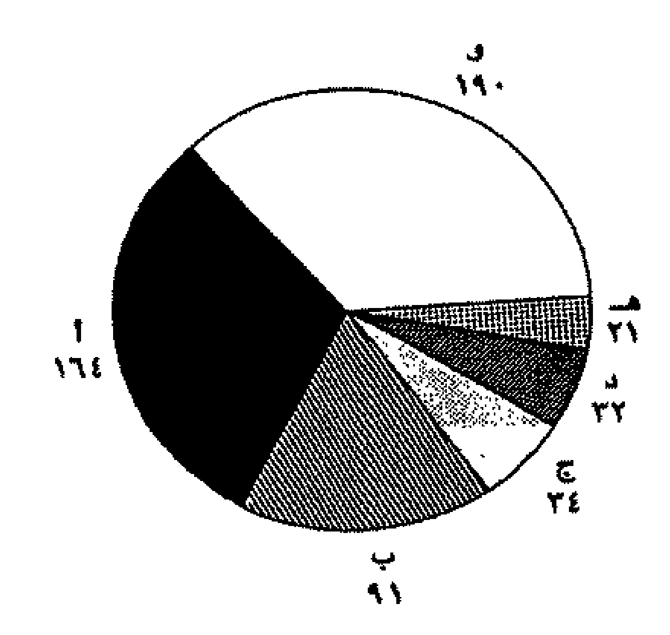
(١٦) M. Meyer-Brodnitz, «Urbanization, suburbanization and regional integration: semantics and planning policy for Arab settlements in Israel,» *Horizons-Studies in G*
No. 17-18 (Haifa: University of Haifa, 1986), p. 107 (in Hebrew).

الشكل رقم ٦ ــ ٥ ج
مسح القرى العربية:
مصدر راس المال المستثمر



أ ــ الأصدقاء والعائلة
ب ــ الأجر
ج ــ قرض مصرفي
د ــ العمل نفسه
هـ ــ الزراعة
و ــ غيرها
ز ــ لا جواب

الشكل رقم ٦ ــ ٥ د
مسح القرى العربية:
أسباب اختيار العمل الحالي



أ ــ مربح
ب ــ ملائم
ج ــ مؤهل
د ــ موروث
هـ ــ لا جواب
و ــ غيرها

«مريح»، كون العمل في مثل هذه الحرف أمرا مربحا. وتشكل الأبواب الثلاثة ٨٤٪ من مجموع الإجابات التي تشترك في قاسم مشترك وهو أن المدينة وارتباطها بالتطور والنمو الاقتصاديين سيرفعان مستوى المعيشة في القرية.

الاكتشافات الميدانية:

التخصص الإقليمي

إن هذا القسم يركّز على العلاقات بين توزيع أنواع الحرف والمصالح الاقتصادية الثلاثة (الإنتاجية، والتجارية، والمهنية) والخصائص الثقافية والاجتماعية والجغرافية والسياسية للقرى التي ندرسها.

هل هناك اختلافات بين القرى بالنسبة إلى الفرص التي توفرها لنجاح الحرفة والمصلحة؟ وبعبارة أخرى: هل هناك اختلافات بين القرى التي تقوم في الإقليم ذاته فيما يتعلق بقيمتها التسويقية واختلاف قدراتها على اجتذاب مشاريع اقتصادية معينة؟

إن الحقيقة القائلة إن مكان المؤسسة يتأثر بمعالم ذات قيمة مضافة، معروفة جدا في الكتابات العلمية.[١٧]

ولفهم الفوارق بين الأقاليم الداخلية في منطقة بحثنا، جرى تحليل الأنواع الثلاثة للحرف والمصالح الاقتصادية كلّ على حدة، وأعد الجدول رقم ٦ ــ ١ من أجل رسم الخرائط. وطبقنا هنا القاسم المكاني (Location Quotient/LQ)، الذي يستخدم في الغالب في التحليلات الإقليمية.[١٨] فمن الناحية العملية يمكن استخدام هذه النسبة لمعرفة ما إذا كانت قرية من القرى أكثر، أو أقل، تخصصا بالنسبة إلى الإقليم ككل. ووفقا للجدول رقم ٦ ــ ١ نجد أن المعدل الإقليمي هو ٧٣ شخصا للمصلحة والحرفة. ويمكن التوصل إلى هذا

---

(١٧) D. Watkins, «Entry into independent entrepreneurship: A model of the business initiation process» (Manchester: Manchester Business School Working Paper, No. 24, 1976); J. M. Pennings, «Organizational birth frequencies: an emperical investigation,» *Administrative Science Quarterly*, Vol. 27, 1982, pp. 120-144; C. Armington, and M. Odle, «Small Business-How many jobs?,» *The Brookings Review*, Vol. 1 (2) (1982), pp. 14-17; D. R. Young, *If not for Profit, for what?* (New York: Lexington Books, 1983); D. Czamanski, and T. Taylor, «Dynamic aspects of entrepreneurship in Arab settlements in Israel,» *Horizons-Studies in Geography*, No. 17-18 (Haifa: University of Haifa, 1986), pp. 125-144 (in Hebrw).

(١٨) A. Ben-David Val, *Regional and Local Economic Analysis for Practitioners* (New York: Praeger, 1983).

الجدول رقم ٦ ـ ١

الحرف والمصانع الاقتصادية الواردة في منطقة البحث

بحسب الاختصاص والقاسم المكاني (LQ)

اسم القرية	السكان سنة ١٩٨٨	عدد الحرف والمصانع			مجموع	القاسم المكاني			
		الإنتاجية	التجارية	المهنية	الحرف والمصانع	الكلي	إنتاجي	تجاري	مهني
١ عيلبون	٢,٦٩٠	٥	٤	٥	١٤	٤٨	١٢٥	١٦٨	١٣٥
٢ المغار	١٢,١٠٠	٤	٢٤	٥	٣٣	٩٢	٦٠٥	١٢٦	٧٥٦
٣ دير حنا	٤,٨٨٠	٧	٤	١	١٢	١٠٢	١٧٤	٣٠٥	١,٢٢٠
٤ عرابة	١١,٢٠٠	٤	٢٨	١٠	٤٢	٦٧	٧٠٠	١٠٠	٢٨٠
٥ سخنين	١٤,٨٠٠	٤	٢٣	٢	٢٩	١٢٨	٩٢٥	١٦١	١,٨٥٠
٦ مجد الكروم	٧,١٠٠	٣	١٨	٤	٢٥	٧١	٥٩٢	٩٩	٤٤٤
٧ البعنة	٤,٢٩٠	٥	٩	٣	١٧	٦٣	٢١٥	١١٩	٣٥٨
٨ نحف	٥,٤٨٠	٤	١٩	٥	٢٨	٤٩	٣٤٢	٧٢	٢٧٤
٩ دير الأسد	٤,٩٥٠	٦	٨	٣	١٧	٧٣	٢٠٦	١٥٥	٤١٣
١٠ ساجور	٢,٠٩٠	٢	١	١	٤	١٣١	٢٦١	٥٢٣	٥٢٣
١١ الرامة	٥,٥٨٠	٢	٣٤	١٢	٤٨	٢٩	٦٩٨	٤١	١١٦
١٢ بيركا	٧,٤٩٠	٨	٢٠	٦	٣٤	٥٥	٢٣٤	٩٤	٣١٢
١٣ ابو سنان	٦,٩٠٠	٤	٧	-	١١	١٥٧	٤٣١	٢٤٦	١,٧٢٥
١٤ كفر ياسيف	٥,٧٤٠	١	٣٣	١٦	٥٠	٢٩	١,٤٣٨	٤٤	٩٠
١٥ جولس	٣,٤٥٠	٣	٧	٣	١٣	٦٦	٢٨٧	١٢٣	٢٨٧
١٦ الجديدة	٤,٦٧٠	١	٨	٣	١٢	٩٧	١,١٦٨	١٤٦	٣٨٩
١٧ المكر	٥,٧٠٠	٢	٩	١	١٢	١١٩	٧١٤	١٥٨	١,٤٢٥
١٨ شعب	٣,٣٨٠	٥	٦	-	١١	٧٧	١٦٩	١٤١	٨٤٥
١٩ كابول	٥,٥٤٠	٣	٨	-	١١	١٢٦	٤٦٣	١٧٣	١,٢٨٥
٢٠ كوكب	١,٨٥٠	١	٣	-	٤	١١٦	٤٦٢	١٥٤	٤٦٢
٢١ تمرة	١٤,٩٠٠	٢	٣٤	٤	٤٠	٩٣	١,٨٦٢	١١٠	٩٣١
٢٢ عبلّين	٦,٧٢٠	٣	١٢	٥	٢٠	٨٤	٥٦٠	١٤٠	٣٣٦
٢٣ كفرمندا	٧,٨٠٠	٢	٢٣	١	٢٦	٧٥	٩٧٥	٨٥	١,٩٥٠
المجموع	١٤٩,٣١٠	٨١	٣٤٢	٩٠	٥١٣	٧٣	٤٦١	١٠٩	٤٦٥

المصدر: بحثنا الميداني (١٩٨٨) ـ راجع النص.

الرقم بقسمة مجموع السكان على العدد الإجمالي للحرف والمصالح. وعند تطبيق هذا النهج على الأنواع الثلاثة للحرف والمصالح، نجد أنّ المعدل الإقليمي هو ٤٦١ شخصا للحرفة

أو المصلحة في الفئة الإنتاجية، و ١٠٩ في الفئة التجارية، و٤١٥ في الفئة المهنية. وبالإضافة إلى هذا، وكي نحصل على صورة شاملة لكل قرية، أعددنا لها مجموعة منفصلة من الحسابات، كما أعددنا الخرائط ٦ ـ ٢، و٦ ـ ٣، و٦ ـ ٤، و٦ ـ ٥ لكي نبيّن مستوى التخصص في كل قرية.

وتبين الخريطة رقم ٦ ـ ٢ النمط العام للإقليم ككل. ونجد من الناحية الجغرافية أن القرى في القطاع الشمالي (طريق صفد ـ عكا الشمالي) أكثر تخصصا من القرى الأخرى. فالقرى القريبة من حيفا الكبرى أقل تخصصا من تلك الأبعد منها، والقرى الأكبر أقل تخصصا أيضا. وفي الوقت ذاته، يبدو أن القرى الصغيرة الحجم ومتوسطته، تولّد الاختصاص.

إن هذه الاكتشافات تناقض في الظاهر نظريات معينة بشأن الانتشار والتحديث كما تناقض أنماط المركزية[١٩] هذا بالإضافة إلى أنها تشكل محور اكتشافاتنا.

وفيما يخص هذه الدراسة بالذات، نجد أن الوزن النسبي للخصائص المحددة للقرى وتنوعها الثقافي والديني، والجو السياسي الذي يحيط بالمجتمع العربي، تشكل العوامل الرئيسية التي تكوّن مثل هذه الأنماط.

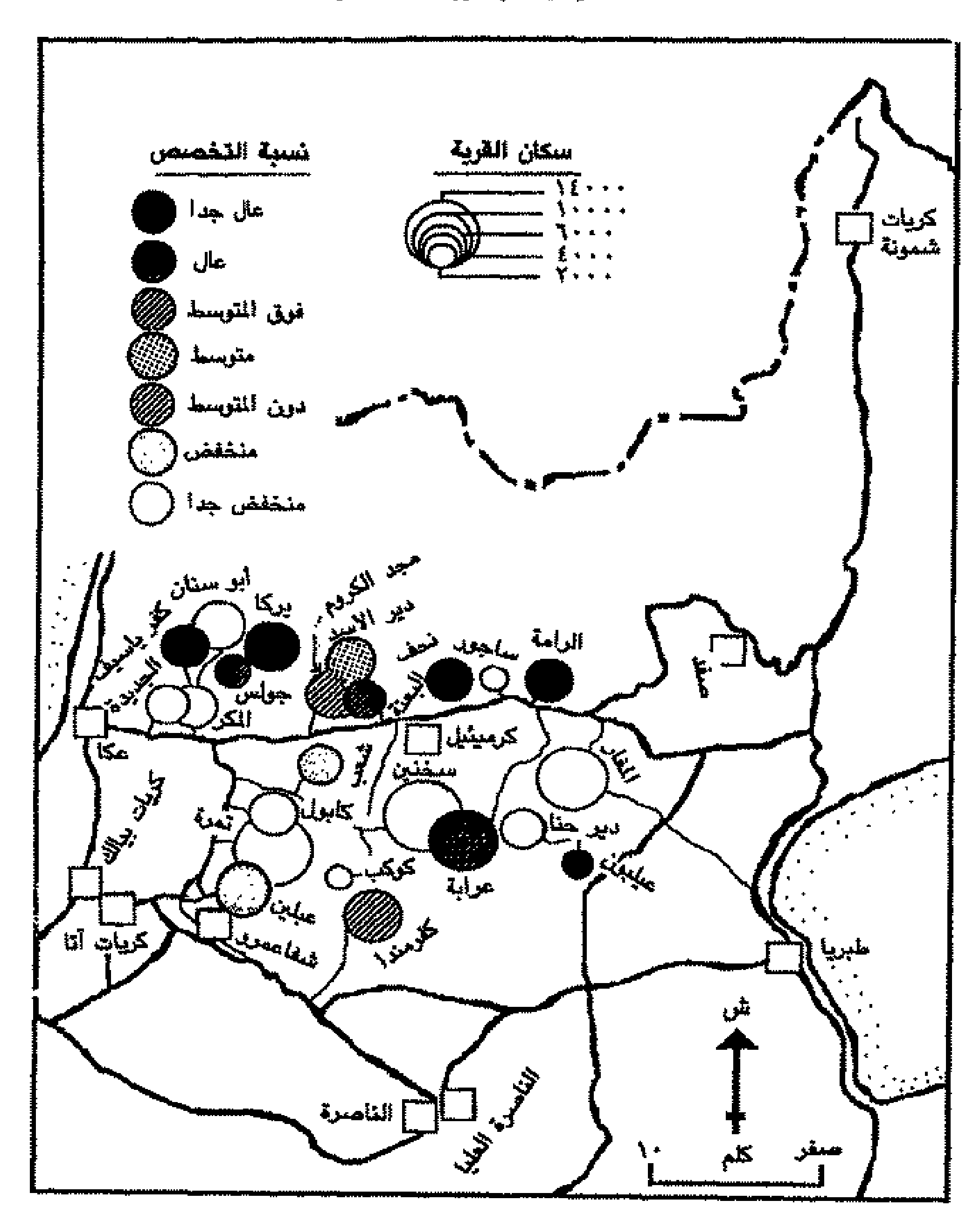
وتبينّ الخريطة ٦ ـ ٣ توزيع الحرف والمصالح التجارية بحسب درجة الاختصاص. والقرى ذات المستويات العالية جدا من الاختصاص هي: كفر ياسيف ونحف والرامة. وثلاثتها واقعة في القطاع الشمالي، ومتوسطة الحجم. وفي هذا القطاع أيضا قريتان على مستوى عال من الاختصاص هما يركا ومجد الكروم. وفي القطاع الجنوبي قرية واحدة ذات مستوى عال من الاختصاص هي كفر مندا. وهذه كلها قرى متوسطة الحجم أو كبيرته، لكنها ليست أكبر القرى حجما، كما أنها أكثر بعدا عن منطقة حيفا الكبرى.

أما من حيث التركيب الديني، فقد كان سكان نحف ومجد الكروم وكفر مندا من المسلمين، وسكان يركا من الدروز وسكان كفر ياسيف من المسيحيين والمسلمين، وسكان الرامة من الطوائف الثلاث. ونظرا إلى التنوع الديني لسكان هذه القرى العرب والمستويات العالية لتخصصها التجاري، فإنها محط أنظار العرب بغضّ النظر عن انتمائهم الديني. بعبارة أخرى: لا يمكن اعتبار الانتماء الديني من المعالم ذات القيمة المضافة في القرية. فالمرجح هو أن تكيف هذه القرى في الإطار الاقتصادي الإقليمي كان أفضل عامل في نشأة هذه

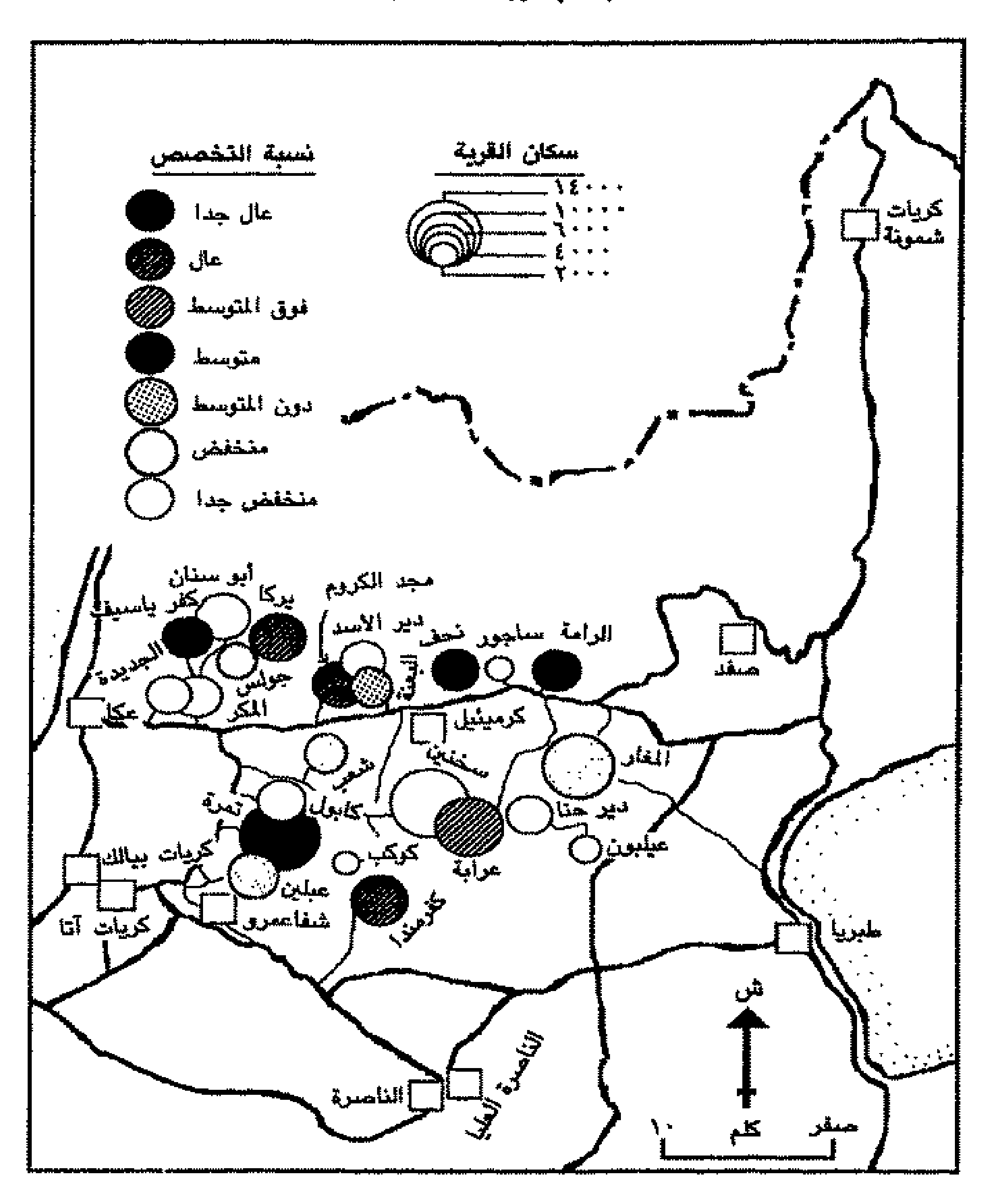
---

(١٩) L. A. Brown, *Diffusion Processes and Location: A conceptual framework and bibliography* (Philadelphia: Regional Science Research Institute, 1968); J. Friedmann, and M. Duglass, *Growth-Pole Strategy and Regional Development Planning in Asia* (Nagoya: UN Centre for Regional Development, 1976).

الخريطة رقم ٦ ــ ٢
توزيــع جميــع الحرف والمصالح
الاقتصادية بحسب درجة التخصص



الخريطة رقم ٦ ـــ ٣
توزيع الحرف والمصالح التجارية
بحسب درجة التخصص



المجموعة من الحرف والمصالح.

وتبين الخريطة رقم ٦ ــ ٤ توزيع الحرف والمصالح الإنتاجية والمستويات النسبية لتخصصها. ونجد القرى الخمس ذات المستويات العالية جدا موزعة في مختلف أنحاء المنطقة وتتميز بصغر حجمها. والمجموعة الثانية من القرى ذات المستويات العالية من التخصص داخل هذه الفئة تضم ثلاث قرى درزية، وهي: ساجور وجولس ويركا؛ وتقع كلها في القطاع الشمالي ولها حجوم مختلفة. وفي هذه الفئة من الحرف والمصالح الإنتاجية نجد صلة مباشرة بين الانتماء الديني ومستوى التخصص. على أن السبب الحقيقي لهذا سياسي لا ديني. فالأمر مرتبط هيكليا بسياسة الدولة إزاء الحرف والمصالح الإنتاجية في القطاع الاقتصادي العربي.(٢٠)

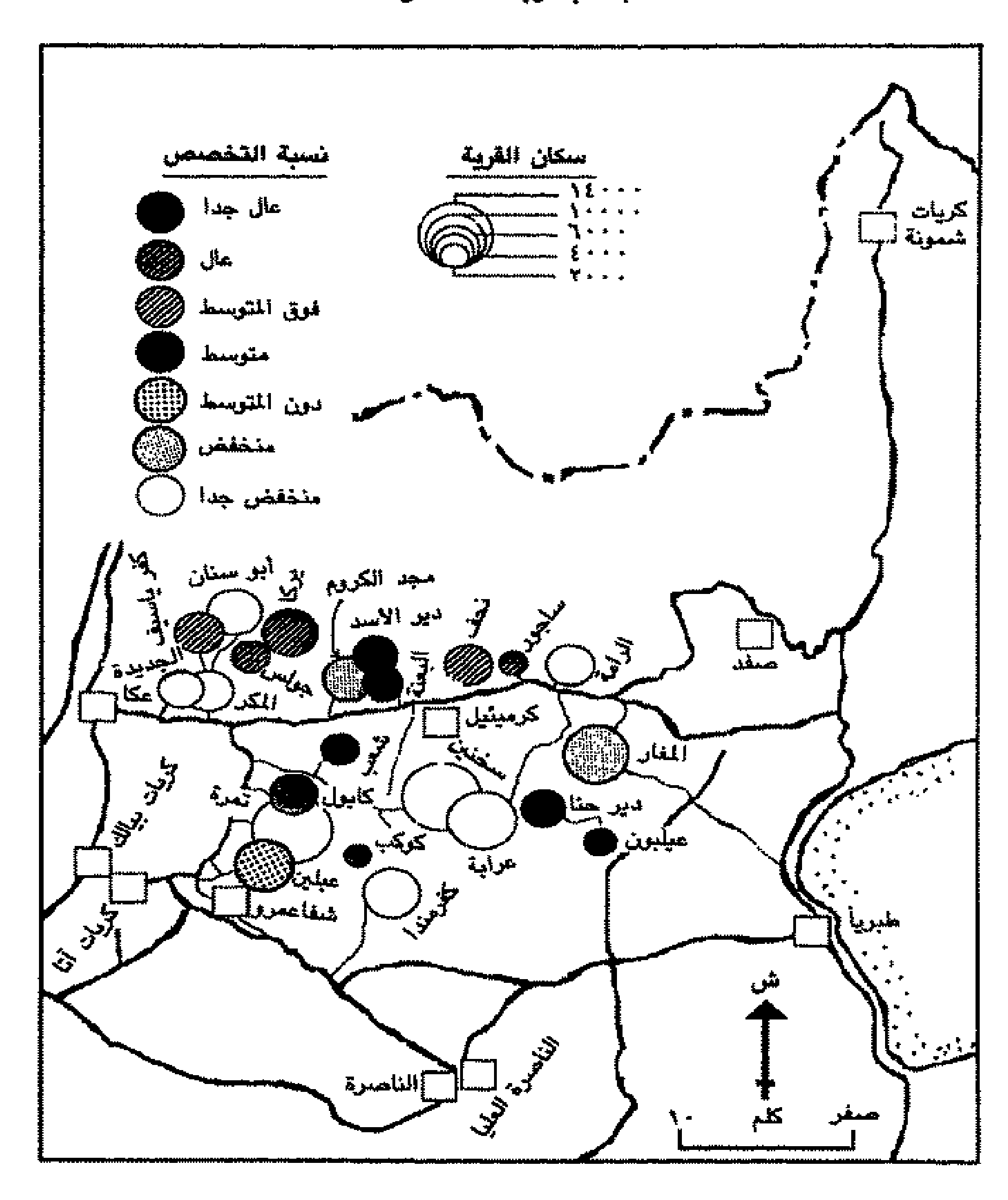
ويخضع الدروز أيضا لهذه السياسة على الرغم من انخراطهم في الجيش الإسرائيلي وعلاقاتهم الخاصة، أحيانا، بالسلطات الإسرائيلية. لكن هذا أدى إلى إعفائهم من أنواع معينة من الرقابة البيروقراطية المتصلة بمثل تلك الأنواع من الأعمال، بالإضافة إلى أن لهم شركاء يهودا في كثرة من هذه الحرف والمصالح، أو أنهم يعملون وكلاء لشركات يهودية كبيرة متخصصة بالملابس والأقمشة.

إن النمط هذا ليس نمط «تطور من القاعدة» أصيلا، وذلك بسبب هذا الاستثمار الخارجي لرأس المال في الحرف والمصالح الإنتاجية في القرى الدرزية. فهنا يصبح الانتماء الديني حافزا ذا قيمة مضافة إلى الاستثمار (اليهودي) الخارجي.

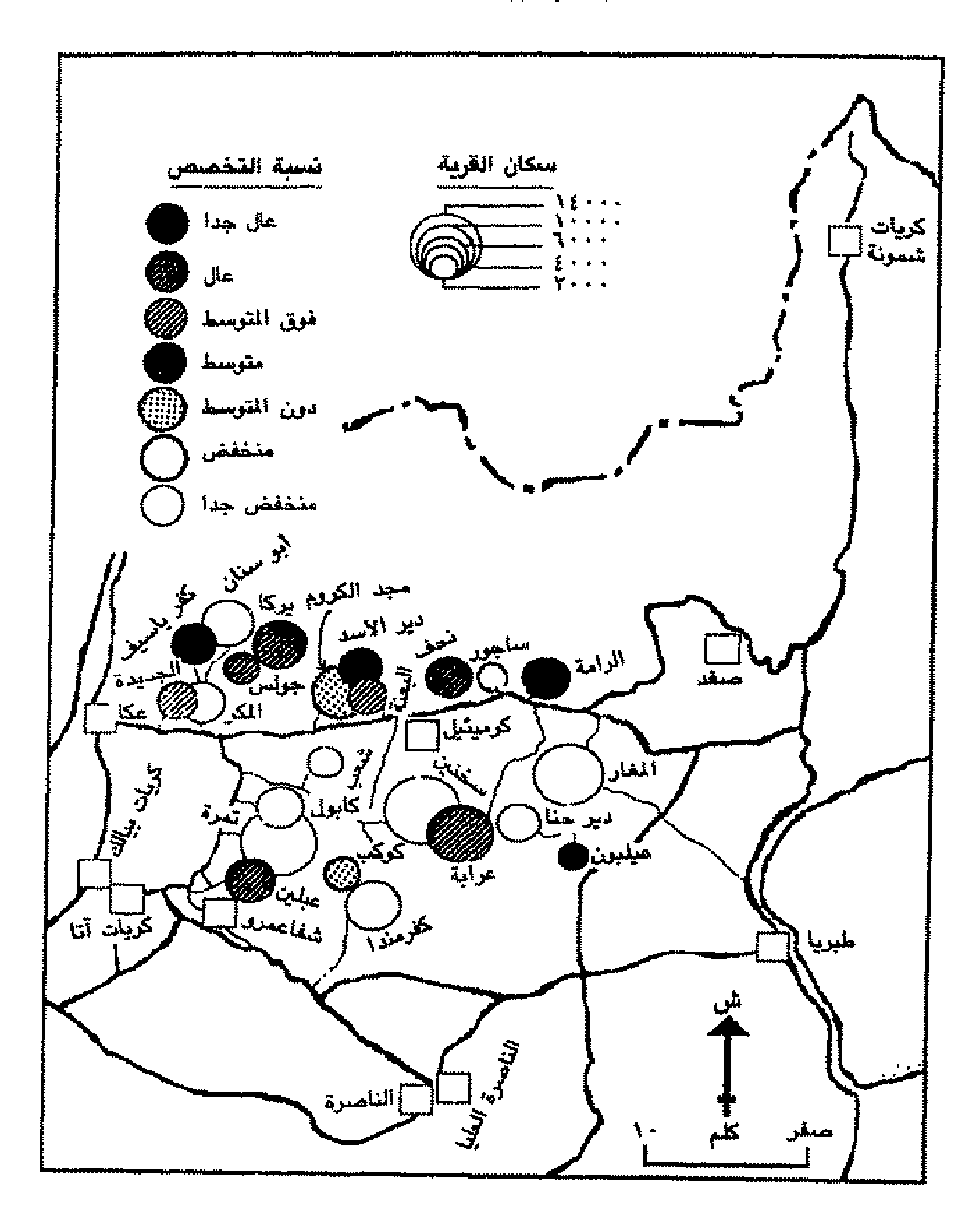
ويوضح الشكل رقم ٦ ــ ٥ توزيع الحرف والمصالح الإنتاجية بحسب مستوى الاختصاص. ومن المهم أن نلاحظ أنه في حين تتطلب الحرف والمصالح الإنتاجية استثمار مبالغ ضخمة قبل دخول السوق، فإن الحرف والمصالح المهنية تتطلب، كشرط مسبق، نوعا من المؤهلات. والقرى الثلاث الأبرز، وذات النسب العالية من الاختصاص، هي: كفر ياسيف والرامة وعيلبون. وأغلبية سكانها، الذين ينتمون إلى جميع الطوائف الدينية، من المسيحيين. ومما يذكر أن بين السكان المسيحيين في إسرائيل عددا كبيرا من المثقفين بالنسبة إلى حجمهم. فالمسيحيون يشكلون ١٥ ٪ من المواطنين العرب في إسرائيل؛ وهنا أيضا يصبح الانتماء الديني إغراء ذا قيمة مضافة، للقيام بحرف ومصالح مهنية. والمجموعة الثانية ذات النسب العالية من الاختصاص في هذه الفئة تضم قريتين إسلاميتين فيهما عدد كبير من خريجي الجامعات، هما عرّابة ونحف. كما تتمتع قرى عبلين وجولس ويركا بمستوى اختصاص مشابه. ويمكن تفسير حالة عبلين بأنها قرية يسكنها مسيحيون ومسلمون. أما جولس ويركا

(٢٠) Khalidi, *op.cit.*

الخريطة رقم ٦ ـــ ٤
توزيع الحرف والمصالح الإنتاجية
بحسب درجة التخصص



الخريطة رقم ٦ ـــ ٥
توزيع الحرف والمصالح المهنية
بحسب درجة التخصص



فيها قريتان سكانها من الدروز فقط. وعدد خريجي الجامعات فيها ليس كبيرا. وتفسير هذا التناقض الظاهري (عدد قليل من خريجي الجامعات ومستوى عال من التخصص المهني) هو أنها تقعان في مجمع وقسم من الإقليم يتميزان بالتخصص والمدّينة العاليين اللذين يمكن أن يفيدا نواحيَ أُخرى ويؤثرا فيها.

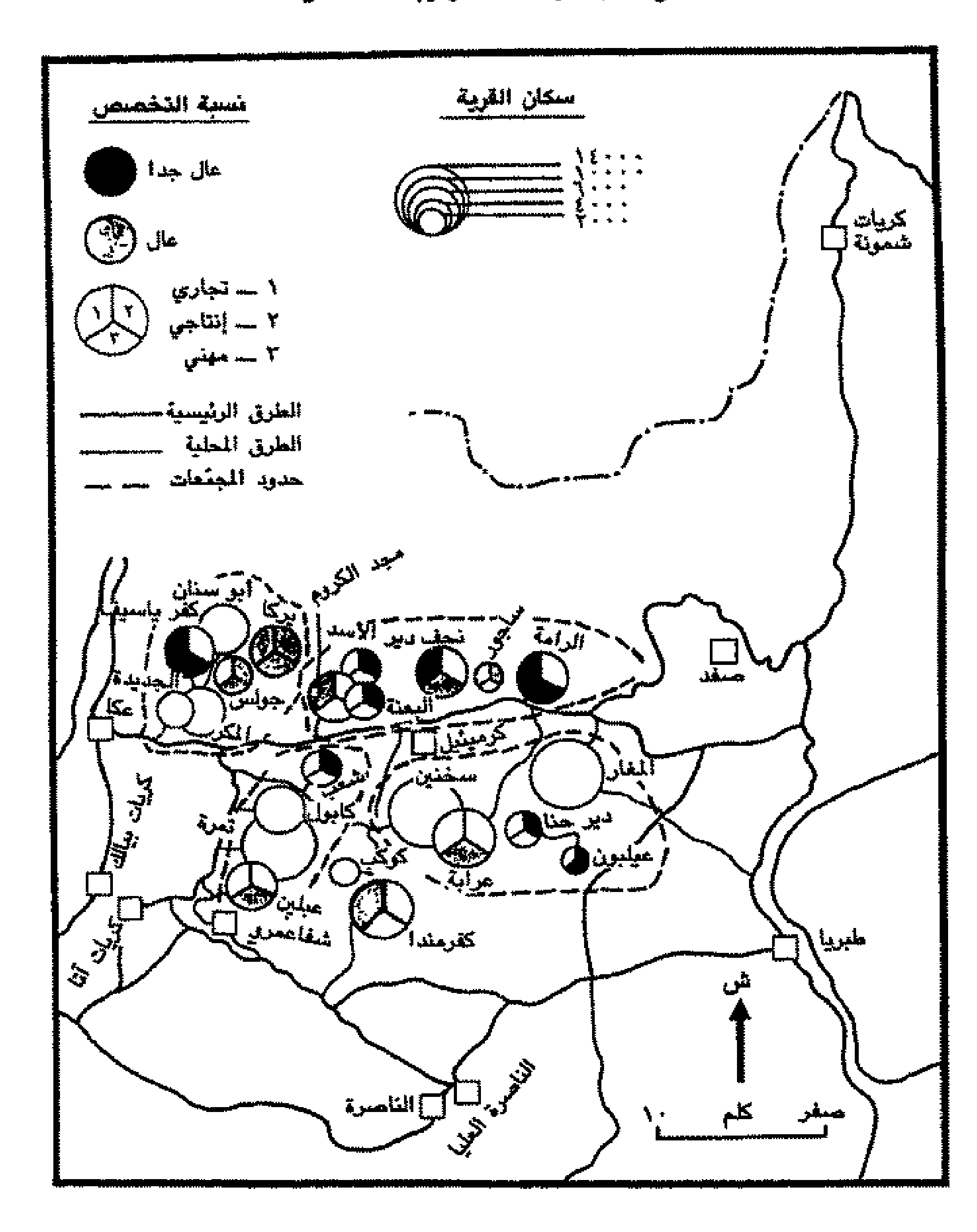
ولدى تلخيص توزيع فئات التخصص الثلاث ــ التجارية والإنتاجية والمهنية ــ يمكن المرء أن يرى ما للمعالم الجغرافية القروية والتنوع الديني والبشري من تأثيرات؛ فالانتماء الديني والثقافة يعزّزان التخصص الاقتصادي. لكن ــ مع هذا ــ هل هناك نظرة إقليمية واستراتيجية عقلانية وراء تطور مثل تلك الاختصاصات في أنحاء الحيز الاقتصادي الإقليمي ــ أي استراتيجية صادرة عن رجال الأعمال وتحظى باهتمامهم بعيدا عن دعم الدولة وتشجيعها؟ والسؤال الذي يواجهنا هنا أيضا هو ما إذا كانت القرى التي تشكل مجمعا واحدا قد وزعت الاختصاصات فيما بينها، فجنّبت نفسها المنافسة المدمرة، واستفادت بذلك استفادة كاملة من المعالم ذات القيمة المضافة المكمّلة لأشكال الاختصاص التي أُدخلت على المستويين: الإقليمي الكلي، والإقليمي الجزئي.

إن الخريطة رقم ٦ ــ ٦ تبين لنا توزيع مستويات التخصص العالية والعالية جدا لفئات التخصص الثلاث، ويظهر منها أن هناك أربعة مجمعات من الاختصاص الاقتصادي، اثنان منها في القطاع الشمالي واثنان في القطاع الجنوبي.

وعندما ينظر المرء في طبيعة التخصص واتجاهه يتبين الفوارق بين المجمعات فيما يخص اتجاه التخصص ومستواه في كل قرية، وكذلك الفوارق في عدد القرى التي بلغت مستويات عالية وعالية جدا من التخصص في أية فئة. فمجمع الرامة ــ مجد الكروم، مثلا، يتألف من ست قرى، وهو الأكثر تقدما، وذلك لأن القرى الست تشتمل على مستويات عالية وعالية جدًا من التخصص، هذا بالإضافة إلى أن المجمع ككل يشتمل على الفئات الثلاث. وهذه الفئات موزّعة داخليا بحيث تتخصّص ثلاث من القرى في الحرف والمصالح الإنتاجية، وثلاث في الحرف والمصالح التجارية، واثنتان في الحرف والمصالح المهنية. وفي المجمع ذاته قريتان تتخصص كل منها بفئتين من الحرف والمصالح.

وعندما يقارن المرء تلك الأنماط من التخصص في ضوء وقوع مدينة كرميئيل اليهودية في قلب الإقليم، وعلى مسافة نصف ميل إلى ثلاثة أميال من قُرى المجمع الست، قد يتوقع نتائج مختلفة بسبب المنافسة الاقتصادية مع كرميئيل وسيطرة كرميئيل على الإقليم. على أن المعلومات الميدانية (الموجودة في الشكل رقم ٦ ــ ٤) تؤكد العلاقة غير القوية بين قرى الإقليم العربية، وتكشف أشياء أُخرى، منها: إن ٣٢,٧ ٪ من مسح الـ ٢٥ ٪، و ٣٤ ٪ من المسح الكلي (١٠٠ ٪) لمجموع الذين أجابوا عن الأسئلة، يبيعون سلعهم في قراهم وفي القرى

الخريطة رقم ٦ ـــ ٦
توزيع المجمّعات الاقتصادية بحسب
نوع الحرفة او المصلحة ودرجة التخصص



المجاورة؛ وهناك تباين بين هذا وبين الـ ٢,٠٪ منهم الذين أجابوا بأنهم يبيعون سلعهم في أقرب مدينة منهم (أي في كرميئيل). وهذا يؤكد فرضيتنا بأن هناك نمطا من التخصص التكاملي بين القرى العربية في منطقة البحث، على الرغم من وجود مركز مديني رئيسي وهو كرميئيل.

ويحتل المرتبة الثانية من حيث التطور مجمع يركا ــ كفر ياسيف، الذي يتألف أيضا من ست قرى، ثلاث منها بلغت مستويات عالية وعالية جدا من التخصص. ونجد في هذا المجمع فئات الحرف والمصالح الثلاث؛ ونجد في كل من القرى الثلاث المشار إليها أكثر من فئة من التخصص. وفي يركا فئات التخصص الثلاث؛ وهي القرية الوحيدة في منطقة البحث التي تجمع بينها.

ويقع المجمعان الباقيان في القطاع الجنوبي. وهما مجمع عيلبون ــ عرابة، ومجمع شعب ــ عبلّين. وهذان نسبيا أقل تطورا من المجمعات الشمالية من حيث العدد الكلي للقرى المتخصصة. ففي كل مجمع فئتان من التخصص فقط.

وتلخيصا لهذا النمط يمكن المرء أن يشير إلى وجود نماذج من التخصص التكاملي، وربما أيضا وجود نوع من الاستراتيجية ذات التوجه الإقليمي في هذا الصنف من «التطور من القاعدة». وعلى مستوى المجمع، هناك اختلافات في تلك الاتجاهات. ولتأكيد صحة هذه النتائج التي توصلنا إليها، لا بد من مضيّ فترة معينة لمتابعة البحث والدراسة من أجل معرفة ما إذا كانت المجمعات الشمالية تحافظ على مستويات تخصصها، وما إذا كانت المجمعات الجنوبية ستُكمل فئات تخصصها الثلاث.

الخلاصة

حاولنا في هذا الفصل أن ندرس حالة الأقلية العربية الوطنية في الجليل في إطار نظرية التطوير. وقد كشفت بصورة محددة عن مظهر بارز لعملية المَدْينة قائم على مسح ميداني شامل للوظائف المدينية. ويعكس تطور هذه الوظائف المرحلة الحالية في تحول الاقتصاد العربي الريفي في إسرائيل. فالخسارة المتواصلة للأرض الزراعية العربية، بسبب المصادرة المنظمة، وسّعت نطاق العمليات العامة للمَدْينة، وأدّت مع مرور الوقت إلى سيطرة فئة العمال المياومين. على أن السوق اليهودية الإسرائيلية لم توفر أعمالا ذات مستقبل، وفرصا متساوية للعمال العرب في المراكز المدينية اليهودية. كما أنها لم توفر الاستقلالية والاعتماد على النفس. وعليه، فإن فشل السوق اليهودية في دمج العمال العرب على أسس مساوية للعمال اليهود ساهم فعلا في اتجاهات المَدْينة العربية. فمن ناحية غير مباشرة، ولّد بين العمال العرب ولاء لقراهم وأُسرهم، بوصفها المصدر الوحيد للأمان الاقتصادي والاجتماعي. وأدّى هذا إلى

تطور المدينة داخل حدود القرية. أضف إلى هذا أنه لما كانت علاقة العامل العربي بالسوق اليهودية الإسرائيلية واهية في أساسها، فإنها وفّرت للأفراد العرب حرية ترك أعمالهم في السوق الإسرائيلية حالما يتراكم لديهم رأس المال اللازم لافتتاح حرف ومصالح اقتصادية جديدة في محيطهم العرقي. وحالة عرب الجليل أكثر تعقيداً بسبب سياسة «تهويد» الإقليم التي أدت إلى استثمار أموال الدولة وأنشأت صناعات ضخمة لمصلحة السكان اليهود وحدهم، مع أنهم أقلية صغيرة فيه. ولم تُجْدِ أية محاولة حقيقية لدمج العرب المحليين على نحو فعال قابل للاستمرار. ثم إن الدولة لم تمدّهم بالمال الكافي لتطوير اقتصادهم القروي المستقل.

وإزاء هذا الواقع السياسي قام عرب الجليل بمحاولة عظيمة لتعبئة مواردهم الخاصة ــ البشرية والمادية والمؤسساتية ــ في سبيل البحث عن بدائل. وليس تطوير الوظيفة المدينية التي تناولناها في بحثنا هذا إلا مثالاً أصيلاً لـ «التطور من القاعدة» الذي مارسه عرب الجليل. وكان المبرر للقيام به هو توسيع نطاق الفرص للأفراد والفئات الاجتماعية، والجماعات المنظمة على أساس المناطق لمصلحتهم المشتركة في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وبالإضافة إلى هذا، فإن «الوظيفة المدينية» تنطوي على قيمة اجتماعية وسياسية كبيرة. وقد وسّع التنوع الديني للمجتمع آفاق التطوير. ومن المحتم أن تعزّز تلك الوظيفة الاستقطاب، وحتى الدعوة إلى الحكم الذاتي السياسي، إذا استمر وجود النظام الاقتصادي الثنائي الحالي.

وفي مجال دراسة التطوير، نجد أن المعلومات الميدانية التي قمنا بتحليلها من أجل هذا البحث تدعم الدراسات السابقة المتعلقة بنوع جديد من التحليل المكاني ودوره في دراسات التطوير.[٢١] وفيما يتعلق بهذا نجد أن الكتّاب يشيرون إلى منهج دراسة المناطق، وهو، بحسب ما ذهب إليه مابوغونجي (Mabogunje)، محاولة تقوم بها المجتمعات البشرية لتحديد العلاقات المكانية بين أفرادها ومحيطهم.[٢٢]

---

(٢١) W. Stöhr and D. R. F. Taylor, eds., *Development from Above or Below?* (New York: Wiley and Sons, 1981); C. Gore, *Regions in Question: Space, Development Theory and Regional Policy* (London: Methuen, 1981).

(٢٢) A. Mabogunje, *The Development Process-A Spatial Perspective* (London: Hutchinson, 1980).

الفصل السابع
الخاتمة

اعتمدنا في دراستنا لمنطقة الجليل على مفاهيم وأطر نظرية تتعلق بالجغرافيا السياسية، وذلك لتحليل مختلف الجوانب التي تميزت بها سياسة التهويد في هذا الجزء من فلسطين. فنموذج «المركز» و«الأطراف» اعتبر ملائماً لوصف حالة تكوّن المركز السكاني العربي في وسط الجليل بالنِّسَب المتراوحة بين ٧٣ ٪ و ٨٥ ٪ من مجموع سكان مناطقه الطبيعية. وإذ ارتكزت سياسة التهويد على عنصرين أساسيين، هما زيادة الوجود اليهودي (عبر الاستيطان)، وامتلاك الأراضي العربية أو إغلاقها في وجه العرب (عبر المصادرات)، فإنّ نموذج «تثبيت السيادة» اعتبر، كذلك، ملائماً للتحليل.

إن سياسة تهويد الجليل والأساليب التي استخدمتها أجهزة التخطيط والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية الإسرائيلية تعكس ماهية النظام الإسرائيلي الحاكم وطبيعة الدولة اليهودية. فبينما حاولت أغلبية الدراسات الاجتماعية الإسرائيلية وصف إسرائيل بأنها دولة ومجتمع ديمقراطي تعددي،[1] فقد جرت دراسات فلسطينية وغيرها على وصفها بالمجتمع الاستيطاني المستعمر.[2]

إن دراستنا لسياسة تهويد الجليل بمنظورها المكاني تتفق مع الوصف الثاني. وقد أشرنا في مواضع مختلفة من فصول الكتاب إلى عمليات الحصر والتضييق المكاني على القرى والمدن العربية الفلسطينية، وانتزاع أهم الموارد الاقتصادية منها (وهي الأرض)، وتحويلها إلى المستوطن اليهودي الذي جُلب ليستقر في جوار المواطن العربي. وعليه، فإن المستوطن اليهودي فرض جيرته على المواطن العربي، وأخذ ينافسه في أرضه وبيته وفرص العمل المعروضة. وغنيّ عن القول إنه بوجوده يؤدي وظيفة استراتيجية ويحقق رسالة صهيونية. فعندما يرى هذا المستوطن أن مختلف الأجهزة الحكومية ومؤسساتها تتيح له إمكانات التمييز ضد جاره العربي، وأن تلك الأجهزة ذاتها جنّدته وأسندت إليه دور المتحدي الديموغرافي

---

(١) أنظر: S. Smooha, *Israel: Pluralism and Conflict* (Berkeley and Los Angeles: University of California Press, 1978).

(٢) M. Rodinson, *Israel, a colinial settler state?* (New York: Pathinder Press, 1973); E. Zureik, *The Palestinians in Israel, A Study in Internal Colonialism* (London: Routledge & Kegan Paul, 1979).

للوجود العربي، فإنه يعتبر كل حديث عن التعايش والمساواة بين العرب واليهود بلا مضمون. وهذا يعكس نظرة الحكومة الإسرائيلية إلى المواطنين العرب في سائر أنحاء البلاد.

ومن خلال إمعان النظر في كيفية تنفيذ مختلف مراحل التهويد في الإطارين المكاني والزماني، نستطيع الإجابة عن أحد الأسئلة المركزية بشأن تضييق إسرائيل الخناق على الأقلية العربية وهو: هل هناك سياسة مبرمجة لتحقيق ذلك؟ بعبارة أخرى: هل هناك ما تصفه الصحافة العربية المحلية بـ «المخطط السلطوي الصهيوني لاقتلاع العرب من أوطانهم؟»

اننا، بناء على الاستنتاجات التي توصلنا إليها من دراستنا للجليل، ننفي كل ما يقال عن وجود مخطط منظم وعقلاني معروف ومتعارف عليه رسميا للتعامل مع المواطنين العرب، سواء أكان ذلك في الجليل أم في أي مكان آخر. كما أننا ننكر أسلوب النزوع إلى «السيمانتيكية» الكلامية التي تُستخدم أحيانا لوصف أوضاع السكان العرب في الجليل وتأثير سياسة التهويد فيهم. وقد يكون الأقرب إلى الحقيقة قولنا إنه ليست هناك سياسة مقررة ومعروفة تجاه العرب. بل ربما كان عدم وجود سياسة محددة ومقررة هو السياسة بعينها. وهذا الوضع يُتيح للسلطات الإسرائيلية مجالا أوسع ومرونة نسبية أكبر في اختيار الوسيلة الأفضل لمعالجة كل حالة على حدة، وفي الوقت ذاته تحقيق الفائدة القصوى للدولة اليهودية. ثم إن تقديم حلول نهائية وواضحة لقضايا اقتصادية وتخطيطية للقرى والمدن العربية يعني ترسيخ واقع الوجود العربي في المنطقة ودفع الموجودين فيها إلى الاستقرار. وفي هذه الحالة تسبغ السلطة شرعية سياسية، وربما قانونية، على مطالبة العرب بحقهم في الحفاظ على جذورهم التاريخية، كما أنها تضفي صبغة عربية على الحيِّز الجغرافي الذي يحتلونه ويملكونه. وهذا الوضع في حد ذاته مناقض لتكوين الدولة اليهودية وسياسة التهويد. ولهذا نرى أن الحكومة الإسرائيلية لا تعالج القضايا العربية في إطار قانوني واضح، بل من خلال توصيات وتقارير لجان حكومية معينة. فالمماطلة في المصادقة على الخرائط الهيكلية، وفي منح تراخيص البناء، والاعتراف الرسمي ببعض القرى، أمر جوهري ومصيري بالنسبة إلى وجود العرب واستقرارهم. ويجري البحث في مثل هذه القضايا في اللجان الحكومية من دون استشارة أصحاب الشأن وأخذ رأيهم بعين الاعتبار. وعلى هذا الأساس، يمكننا أن نصف سياسة السلطة المركزية الإسرائيلية في التعامل مع الأقلية العربية بأنها معالجة لأوضاع حياتية معينة. فهي تفضل أن تتعامل مع كل فرد أو قرية أو مدينة على حدة، وبشكل أشبه بعقد صفقات تجارية.

وقد تنجح في نهجها هذا. وإذا لم تنجح فإنها تلجأ إلى «تجميد الموضوع» أو استنباط قضايا بديلة وربطها بالقضية الأصلية، لتعقيد الأمور وإضعاف أصحاب الشأن. وتجدر

الإشارة هنا إلى أنه بمجرد أن يوافق المواطن العربي على الدخول في مباحثات لعقد صفقة، (وأحيانا «صُلحة»)، مع المؤسسة الحكومية، فإنه يُسقط حقه كمواطن له حقوق مساوية لحقوق المواطن اليهودي. وفي هذه الحالة يتحول في نظر السلطة إلى منافس وندّ. وعليه، فإن الذي يقرر مدى حصوله على حقوقه وطلباته هو قدرته على المحاورة ومدى رؤيته لأبعاد الإغراءات والعروض. وينطبق هذا الأمر أيضا على رئيس مجلس محلّي، أو بلدية، عندما يطلب من وزارة الداخلية أو حاكم اللواء الموافقة، مثلا، على ضم قطعة أرض تابعة لسكان بلدة إلى منطقة نفوذ سلطتها المحلية أو البلدية. فتلبية مثل هذا الطلب لا تتم إلا بعد تأمين مصالح الوزارة المختصة أو دائرة الأراضي أو سلطة المحافظة على الطبيعة أو دائرة الآثار. وقد تكون هناك أيضا قضايا معلقة مثل الاختلاف مع سلطة محلية يهودية مجاورة بشأن قيام تلك السلطة بضم أرض عربية في منطقة نفوذها، أو حتى بشأن مسألة قضائية معلقة ضد مكتب حكومي. جميع هذه المصالح الحكومية تطل برأسها ويصبح لها علاقة مباشرة، أو غير مباشرة، بمطالب رئيس المجلس المحلي أو البلدية العربيين.

ولهذا الأسلوب في معاملة المواطنين العرب أبعاد سياسية تنطوي على أهداف تطويرية. فمن حيث سياسة الاحتواء تحاول السلطة أن تبرهن للمواطن العربي أن جميع شؤونه الحياتية رهن بحسن نية السلطة، وأنه لا يمكنه أن يتقدم في حياته من دون «لغة مشتركة» مع المؤسسات الإسرائيلية. بعبارة أخرى: تحاول السلطات أن تلقّن المواطن العربي درسا في المواطنة «الصحيحة»، فحواه أنه يجب ألاّ يطالب بحقوقه من خلال القنوات القانونية المقبولة كمواطن، له حقوق وعليه واجبات، بل عليه أن ينتظر ما يُعرض عليه. فلا يمكنه الحصول على مطالبه أو على جزء منها بالوقوف في وجه السلطة. وقد تأتي أحيانا عروض السلطة مرضية للفرد العربي على المدى القصير، وربما الطويل، لكنها لن تكون في مصلحة الجماعة العربية ككل. وإذا نظرنا إلى هذا الأسلوب في التعامل مع العرب من زاوية البعد التطويري، نجد أنه يُضعف ويُقلّل إمكانات وجود الفرص التطويرية أمام المواطن العربي، بسبب سلسلة التعقيدات البيروقراطية والطرق الملتوية التي يتعيّن عليه اتباعها للحصول على أبسط الرخص. أضف إلى هذا أن أي تطوير تتم الموافقة عليه يكون عادة لأفراد أو مجموعات من العرب تتوقع السلطة منهم مواقف معتدلة تجاه المؤسسة الحاكمة، أو حتى أن يظهروا لها الإخلاص عند الحاجة.

ويذهب إيان لوستِك (Lustick) إلى أن السلطة الحاكمة في إسرائيل والأغلبية اليهودية استطاعتا أن تحتويا الأقلية العربية بثمن زهيد نسبيا، إذ يقول:

> ... وبفضل نظام السيطرة المحكم أمكن الحكومة الإسرائيلية والأغلبية اليهودية التي تمثلها، أن تتلاعبا بالأقلية العربية لتمنعها من أن تنظم نفسها على أساس مستقل، ولكي تنتزع منها الموارد

اللازمة لتطوير الوسط اليهودي ــ كل هذا من دون أن يكلف الحكومة إلا القليل، سواء من النفقات أو القمع بعنف أو النقد الدولي.(٣)

إننا لا نتفق مع قول لوستِك إن سياسة الاحتواء الإسرائيلية تجاه الأقلية العربية سياسة محكمة وإن تكاليفها يسيرة. لكننا نوافقه على القول إنها سياسة ناجحة. على أن نجاحها ليس ناجماً بالضرورة عن كونها «محكمة»، بل بالأحرى عن كونها سياسة تمييز مستمر ضد الأقلية العربية، مع الحرص على أن لا تتحول ردات الفعل العربية إلى عصيان مدني أو ثورة مسلحة. وقد تتصف أحياناً بالمرونة والتراجع لتحقيق ذلك الغرض، أو للحيلولة دون تعرّض العرب للمجاعة. هذا بالإضافة إلى أن التعامل مع العرب على أساس الصفقات يتطلب المرونة والتراجع في بعض الأحيان.

على أن عوامل أُخرى متعلقة بأوضاع الأقلية العربية ساهمت في نجاح سياسة احتوائها، وعلى رأسها صغر عدد أفرادها. فهذا جعل أمر ضبطها ومراقبتها أسهل كثيراً مما لو كانت بحجم الأقلية الكردية في العراق أو تركيا، أو بحجم الأقباط في مصر؛ فهناك الملايين من الأكراد والأقباط. ومن العوامل الأخرى التي ساعدت في نجاحها عاملان: أحدهما اجتماعي، والآخر اقتصادي. وتمثّل العامل الاجتماعي في قيام السلطات الإسرائيلية باستغلال التنافس بين العائلات العربية، وتلبية مطالب بعضها الحياتية، وخصوصاً خلال الحكم العسكري (حتى سنة ١٩٦٦). وتمثّل العامل الاقتصادي في فقر العرب، النسبي، في إسرائيل. ذلك بأن أغلبيتهم كانت عند النكبة من الفقراء ودون البورجوازية. ومما زاد في فقرهم مصادرة السلطات الإسرائيلية لأراضيهم. وضَبْط مثل هذه الأقلية سهل، فهي لا تستطيع التعبير عن احتجاجها بالمقاطعة والإضراب لمدة طويلة.

وللرد على قول لوستِك إن الحكم الإسرائيلي استطاع احتواء الأقلية العربية بتكاليف زهيدة، نكتفي بإيراد أمثلة من دراستنا لسياسة تهويد الجليل التي هي بمثابة سياسة احتواء مكاني. فمثلاً كلّف توطين الأسرة اليهودية في مستوطنات المناطر التي أقيمت في الجليل بعد سنة ١٩٧٤ ما يعادل ٢٠٪ ــ ٣٠٪ أكثر من توطين الأسرة خارج الجليل أو في مناطق لا علاقة لها بالتهويد. وكذلك فإن الدولة (الخزينة) خسرت مبالغ طائلة من جراء مصادرتها للأراضي العربية الزراعية وتحويلها إلى أحراج أو إغلاقها لفترات متواصلة، بسبب عدم وجود عدد كاف من المستوطنين اليهود لاستغلالها بصورة صحيحة. قد تكون الدولة في هذه الحالات حققت بعض الاحتواء السياسي والاقتصادي، وخصوصاً بتحويل فائض العمال العرب إلى سوق العمل الإسرائيلية، لكنها في الوقت نفسه عطلت إمكان تطوير المنطقة زراعياً

(٣) I. Lustick, *Arabs in the Jewish State, Israel's Control of a National Minority* (Austin: University of Texas Press, 1980), pp. 25-26.

وبواسطة العمال العرب، وبذلك حرمت البلاد ثمراتها. وربما جاء الرد الأكثر إقناعا على فرضية لوستيك من خلال التساؤل عن المنافع التي كانت ستعود على الدولة لو أنها تخلت عن سياسة الاحتواء وطريقة التعامل مع العرب. ويتضح هذا الرد من خلال ما يلي:

أولا: إن التخلي عن تلك السياسة لا يكلف الدولة الكثير لأنه يقتصر على إزالة التعقيدات البيروقراطية التي تواجه العرب، وعلى تحويل كلمة «لا» إلى «نعم» في معاملتها لهم أسوة بمعاملتها لليهود.

ثانيا: إن تحرير خريطة الاستيطان اليهودي من الاعتبارات الاستراتيجية والسياسية يعني أيضا أن تكون الأولوية عند إقامة المستوطنات الجديدة للاعتبارات الاقتصادية والتطويرية، والتوجه من المركز إلى الأطراف، الأمر الذي يعود بالفوائد الاقتصادية الضخمة. فهو يُشرك جميع المواطنين في التطوير لأنه يُدخل السكان العرب واليهود في إطار اقتصادي تطويري واحد، يسمح باستخدام القوى العاملة والمهنية بصورة حقيقية داخل المنطقة. هذا بالإضافة إلى أن إدخال الاعتبارات السياسية والاستراتيجية في المخططات التطويرية الإقليمية، كما هي الحال في تهويد الجليل، أمر غير عقلاني من زاوية التطوير الاقتصادي الحديث. فهي تكلف الكثير وتعود بالقليل.

ثالثا: إن سياسة التهويد في الجليل واجتذاب المستوطنين الجدد إليه يكلفان خزينة الدولة أموالا طائلة. ونكتفي هنا بالإشارة إلى حالتين كان في إمكان الدولة أن توفر فيهما على نفسها دفع ما دفعته لو أنها تخلت عن سياسة الاحتواء واعتبرت العرب المحليين مواطنين يشكلون جزءا من الدولة، لا قوة عدوانية متمردة (centrifugal force). فسكان المستوطنات اليهودية الواقعة على مقربة من الحدود يتمتعون بامتيازات خاصة، ويُمنحون تسهيلات في دفع الضرائب للدولة بسبب موقع منازلهم. فالضرائب التي يدفعونها أقل من تلك التي يدفعها غيرهم من المواطنين. ثم إن الدولة تنفق في مناطقهم أموالا طائلة على الإنارة الكهربائية. هذا بالإضافة إلى أن المبالغة في الإنارة، في الجولان بعد سنة ١٩٦٧ وفي الجليل بعد سنة ١٩٧٤، جاءت لكي تشعر المستوطنين اليهود بالأمان. فمما يجدر ذكره أن الإنارة لا تشمل مناطق قليلة السكان فحسب، بل تشمل أيضا مناطق بلا سكان مثل محطات المسافرين على الطرق الرئيسية، ومعسكرات الجيش، وحظائر الأبقار، ومزارع الدجاج، ومخازن الأدوات الزراعية، والمتنزهات، ومواقع النصب التذكارية. وما نؤكده هنا بشدة، ليس الإنارة في حد ذاتها، وإنما المبالغة فيها لخلق وهم كاذب لدى المواطنين (وربما حتى لدى الجيوش العربية خارج الحدود) بأن المستوطنات تملأ الجليل وتسيطر عليه. هذا في الوقت الذي تفتقر فيه القرى العربية المعترف بها إلى المزيد من الإنارة (لإنارة الشوارع مثلا)، وتحرم فيه القرى العربية غير المعترف بها كليا منها. ولهذا يستطيع المتجول ليلا أن يميز المنازل العربية ذات

الإنارة الخفيفة الباهتة من المواقع اليهودية ذات الأنوار الساطعة.

رابعا: للتخلي بصورة عامة عن سياسة الاحتواء للأقلية العربية عائد اقتصادي ضخم على بعض مؤسسات الدولة، وخصوصا الاستخبارات. وطبعا لا نستطيع أن نقدر بدقة الأموال التي تنفقها الاستخبارات الإسرائيلية، والجهود التي تبذلها في سبيل مراقبة المواطنين العرب، وذلك بسبب سريتها وعدم توفر المعلومات عنها للباحثين. لكن يمكن القول إن نمط تعامل المؤسسات الحكومية المفضل مع العرب، الذي هو أشبه بالصفقات مع الأفراد، كرؤساء المجالس المحلية، يتطلب من الاستخبارات أن يكون لها جهاز خاص لجمع المعلومات عنهم وتتبّع نشاطاتهم.

خامسا: إن سياسة الاحتواء للأقلية العربية تكلف مبالغ طائلة في الحالات التي يصل فيها التصادم مع العرب إلى القضاء. ويمكن تكوين فكرة عن تكاليفها من خلال النظر في قضايا معينة مثل مصادرة الأراضي التي يبلغ التصادم بشأنها ذروته.

فالإحصاءات الرسمية تشير إلى أن عدد قضايا النزاع بين بدو النقب والسلطات الإسرائيلية بشأن الأراضي في سنة ١٩٧٩ بلغ ٣٢٢٠ قضية.[٤] وفي الإحصاءات الواردة في تقرير ماركوفيتش لسنة ١٩٨٦ تُشير الإحصاءات إلى وجود ٥٩٤٤ بيتا في النقب مهددا بالهدم.[٥] وهذا يعني أن بين كل عشرين شخصا في النقب هناك شخص له مشكلة مع السلطات، وأن بين كل عشرة أشخاص شخصا له بيت مهدد بالهدم. وعليه، فإن من الواضح أن تخلّي السلطة الإسرائيلية عن سياسة الاحتواء الحالية يوفر الكثير من الجهد والمال على القضاء والمواطنين العرب؛ كما أنه قد يُقابَل بعدم معارضة المواطنين العرب في حالات خاصة لمصادرة الأراضي للأغراض العامة، لأنهم يدركون عندئذ أن منافعها لجميع المواطنين.

سادسا: لعل أكبر ثمن دفعته السلطات الإسرائيلية لمعاملتها للأقلية العربية هو تأثير هذه المعاملة في الاستقرار السياسي في إسرائيل. فمن المعروف أن الدول الحديثة تنشُد النضوج (maturity) الذي ينجم عن إرضاء الأقليات. ومن هذه الناحية نجد أن إسرائيل أبعد ما تكون عن إرضاء الأقلية العربية التي تشكل ١٣٪ ــ ١٥٪ من السكان. وعليه، فإنه لا يمكن القول إنها بلغت درجة النضوج. وستظل بعيدة عن بلوغها ما دامت ترى في المواطنين العرب قوة متمردة، وخصوصا أنهم يزدادون عددا وتمركزا في مناطق محددة. على أنه من السذاجة أن نتوقع من إسرائيل أن تغير سياستها نحو العرب في المستقبل المنظور. فلو عدنا

---

(٤) اقتباس من: غازي فلاح، «الفلسطينيون المنسيون عرب النقب ١٩٠٦ ــ ١٩٨٦» (الطيبة: مركز إحياء التراث العربي، ١٩٨٩)، ص ٢٠٠ ــ ٢٠١.

(٥) المصدر نفسه.

قليلا إلى الوراء لرأينا أن معاملتها للعرب لم تتحسن حتى بعد إلغاء الحكم العسكري سنة ١٩٦٦. فاستمرت مصادرة الأراضي إلى اليوم، كما أن الهوّة الاقتصادية بين العرب واليهود بقيت على حالها.

إن سلبية سياسة تهويد الجليل، كما يراها العرب (وحتى من زاوية التخطيط الإقليمي العصري)، تكمن في ازدواجية التخطيط. فعلى المستوى القطري نجد أن المخططين وضعوا هيكل تخطيط شاملا للجليل لا يخدم سوى الأقلية اليهودية المقيمة اليوم في المنطقة والمجموعات اليهودية التي يُحتمل أن تستوطن فيها في المستقبل. وقد رُبطت جميع مواقع الاستيطان اليهودية القديمة والجديدة بشبكة خدمات وبنية أساسية تطويرية. وأُخذ بعين الاعتبار إيجاد فرص عمل للسكان اليهود داخل المنطقة باستغلال الموارد الطبيعية المتوفرة، هذا بالإضافة إلى إقامة مراكز صناعية متعددة. ونجد على المستوى التخطيطي أنه في حين أن المستوطنات اليهودية المحلية تتمتع ببنية تطويريّة كاملة، أو مقبولة، فإن القرى والمدن العربية بحاجة إلى العديد من المرافق الأساسية والخدمات الحياتية العادية. وعليه، فمن وجهة النظر التخطيطية يمكن اعتبار القرى العربية في الجليل «جيوباً» أو «جزراً» داخل هيكل التخطيط القطري الخاص بالسكان اليهود. ذلك بأن هذا التخطيط لم يربط المواقع العربية بالمستوطنات اليهودية، أو حتى بعضها ببعض، فبقيت معزولة على الرغم من قربها من المستوطنات اليهودية. ويهدف عدم توفير الإمكانات اللازمة لتصنيع القرى العربية إلى تشجيع العمال العرب على ترك قراهم خلال النهار للعمل خارج الجليل.

وعليه، فإنه يمكننا أن نستخلص أن أبعاد التخطيط والأوضاع القائمة في الجليل تهدف إلى إضعاف ارتباط العربي اقتصاديا بمكان سكنه، وعرقلة إمكان تكوين نظرة تخطيطية وتعامل قطري اقتصادي عربي مستقل. على أن أصحاب المهن والحرف العرب ــ كما أوضحنا في الفصل السادس ــ استطاعوا، على الرغم من تلك العقبات، إنشاء مصالح تجارية قائمة على رؤية قطرية. وعلى الرغم من أن هذه الرؤية لا تزال في بدايتها، فإنه من الممكن أن تتطور وتصبح مشروعا مجديا يضمن الاستقرار للعرب في الجليل. ومن المحتم أن يؤدي ازدياد السكان العرب في المنطقة وتعاظم قوتهم المهنية إلى تزايد فرص التعامل فيما بينهم، وتزايد قوة النظرة العربية القطرية للجليل.

إن القيادة العربية المحلية في الجليل وخارجه، والمؤسسات الأهلية، والقوى السياسية الفعالة، ورجال الفكر، مطالبون بتحمل المسؤولية والعمل على تعزيز التمسك بالأرض والبيت والوطن. ونقترح أن يبادروا فوراً إلى العمل في المجالين التاليين:

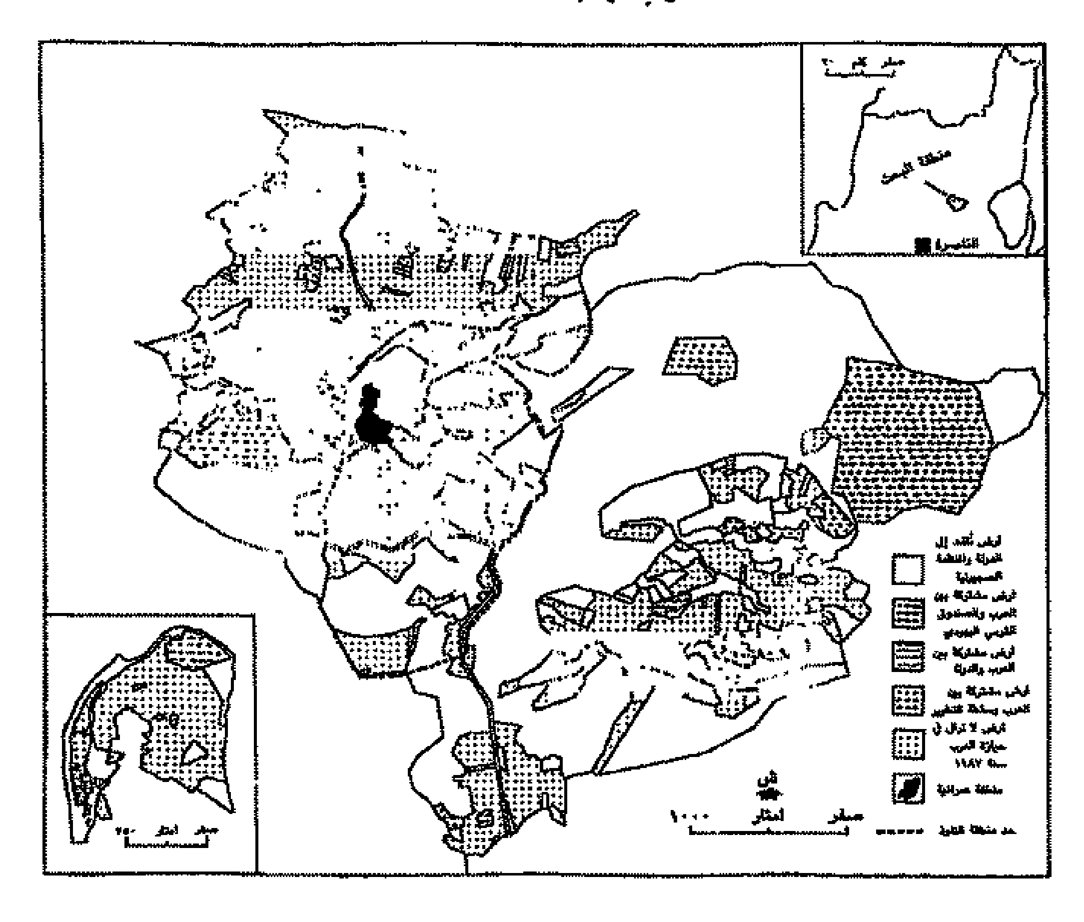
١ ــ إقامة مظلة تخطيطية تطويرية للعرب تعمل بمعزل عن تأثير السلطة الرسمية والأحزاب والتيارات السياسية المحلية العربية. ونقترح أن يدير المظلة باحثون ومتمرسون في

التخطيط والاقتصاد والتنمية. ونرى أن تعمل المظلة جنبا إلى جنب مع لجنة متابعة قطرية عربية، وأن تقترح مشاريع تطوير قطرية للقرى والمدن العربية.

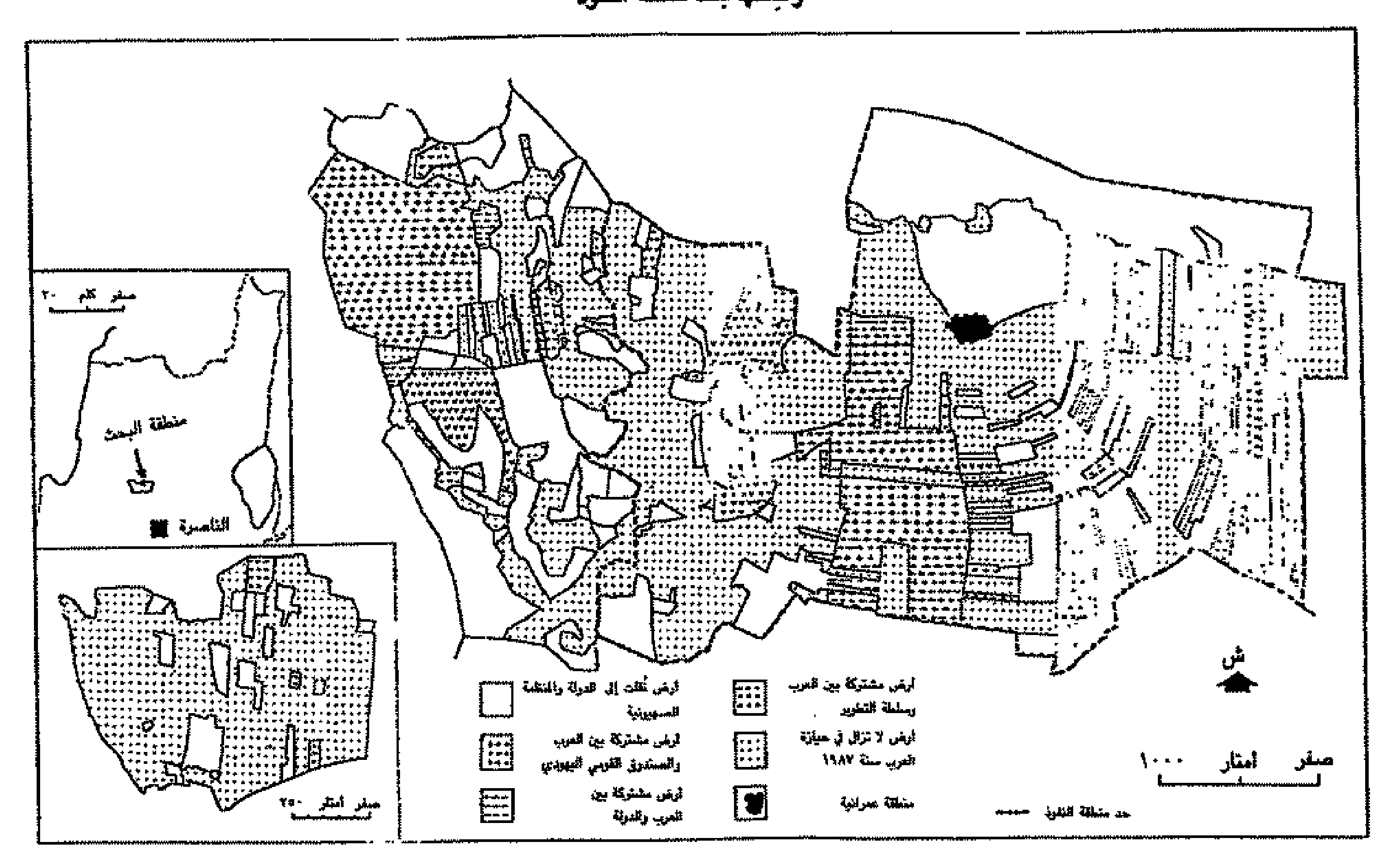
٢ ـ تحويل ردة الفعل الجماهيرية على سياسة التمييز والتهويد إلى رد إعلامي واقتصادي فعّال. ويمكن وقف هدم البيوت إذا أُقنعت السلطات بأن هدم البيت الواحد قد يتبعه احتجاج من قبل المواطنين العرب يكلف البلاد يوم إضراب عن العمل، وأن هذا بدوره يكلف الدولة بين خمسين ومئتي ضعف ثمن البيت. هذا بالإضافة إلى استنفاد جميع الطرق القانونية المتوفرة لذلك الغرض.

المَـلاحِـقُ

الملحق الأول
عيلبون: نمط ملكية الأرض وصلتها بحدّ منطقة النفوذ

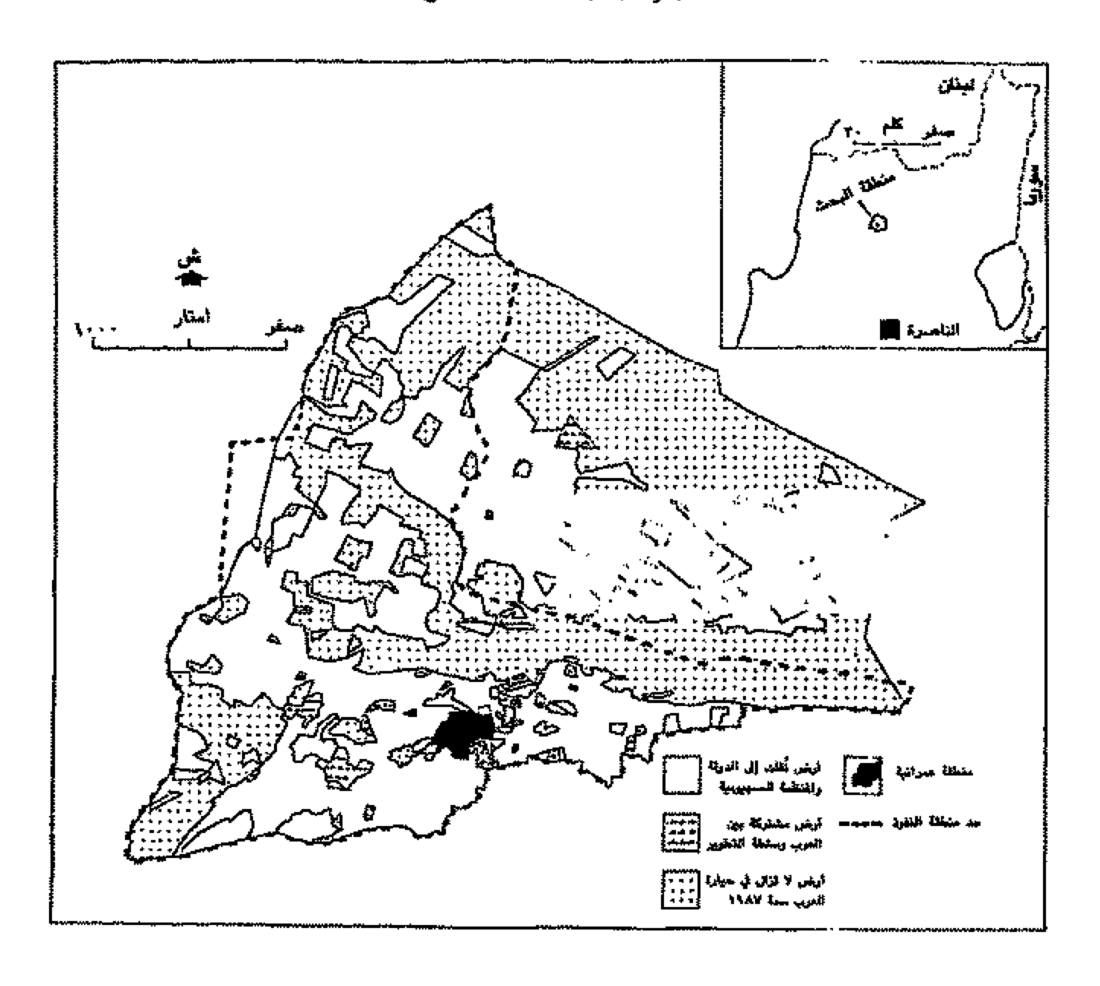


الملحق الثاني
كفرمندا: نمط ملكية الأرض
وصِلتها بحدّ منطقة النفوذ



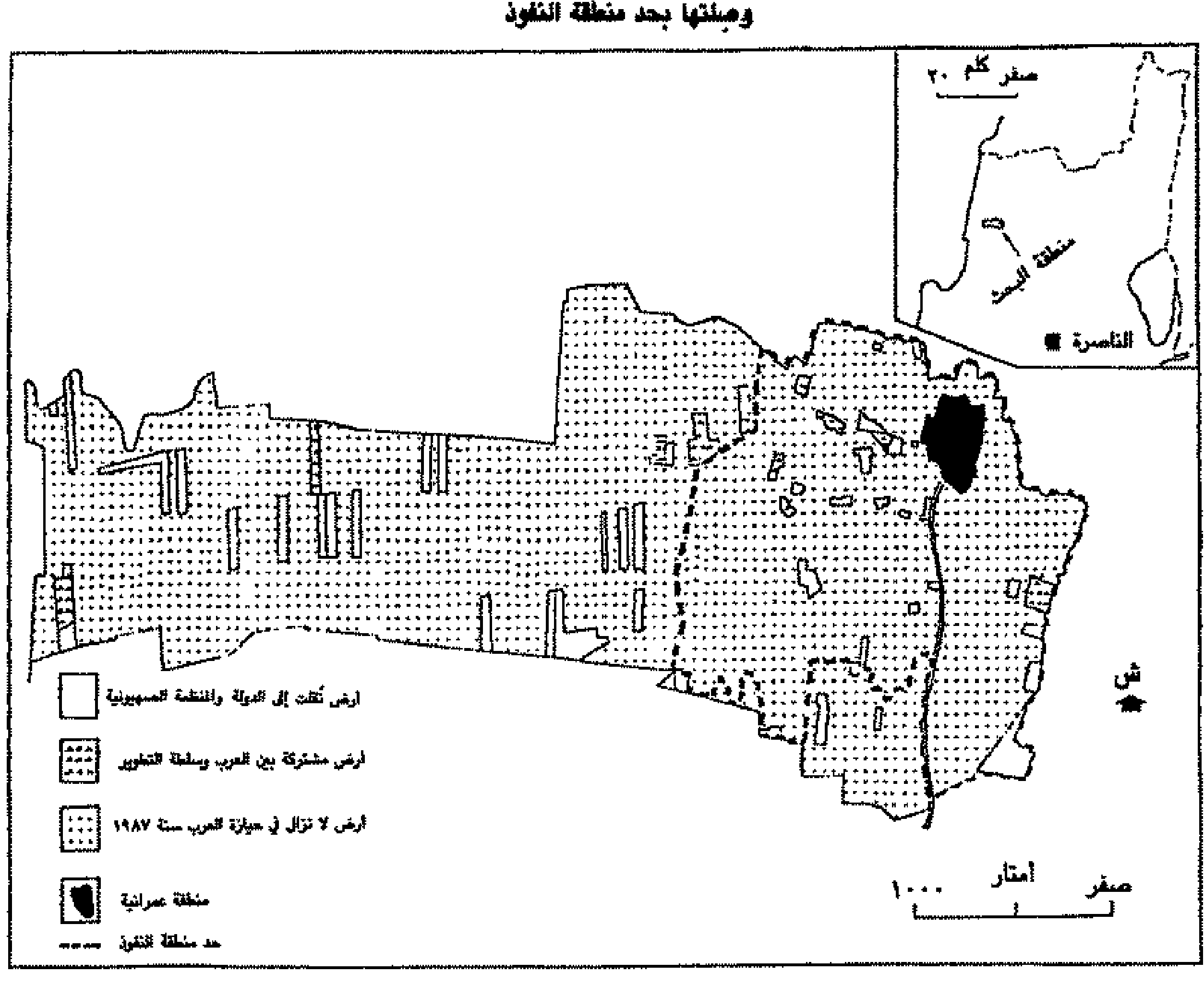
الملحق الثالث

دير الأسد: نمط ملكية الارض
وصلتها بحد منطقة النفوذ

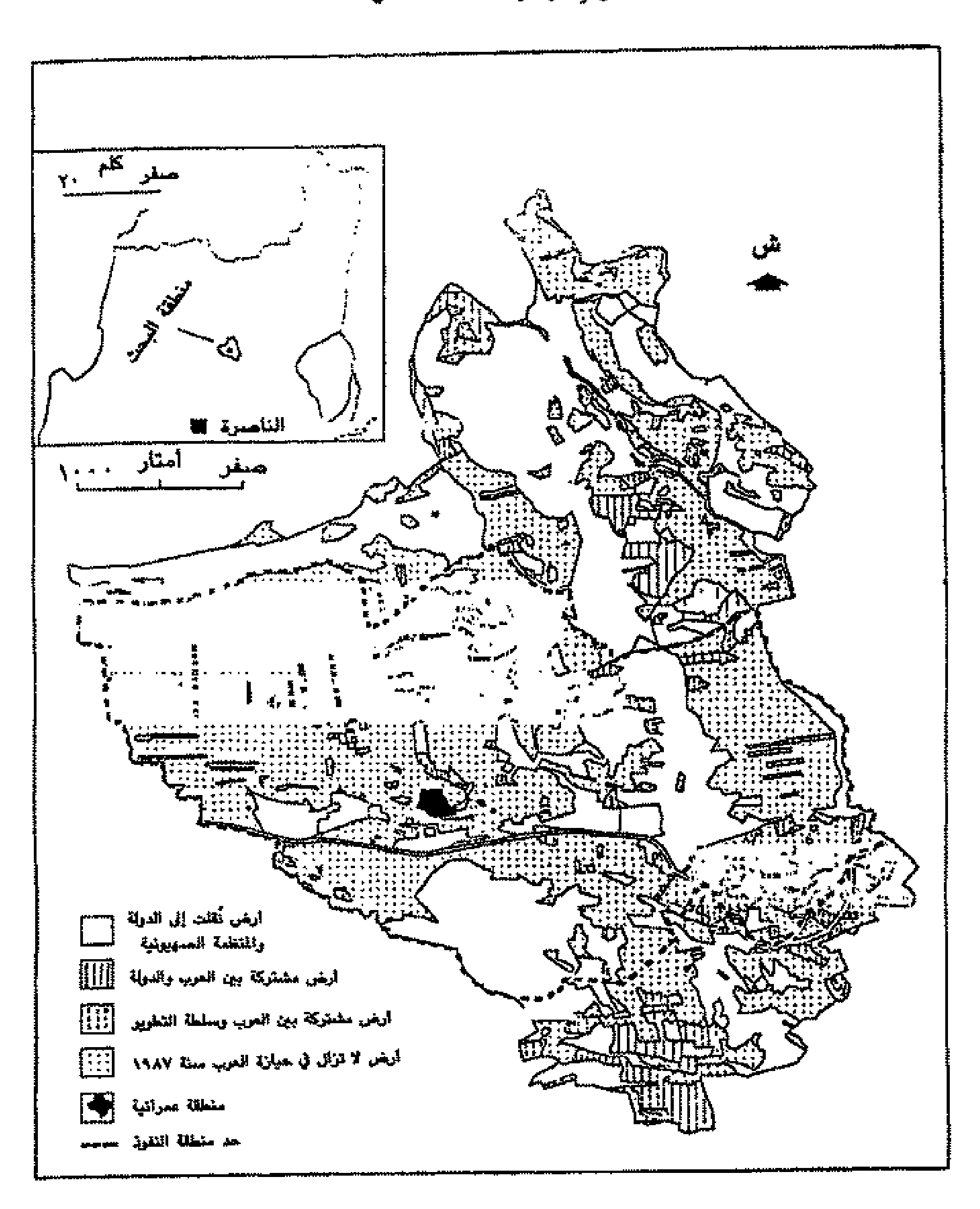


الملحق الرابع

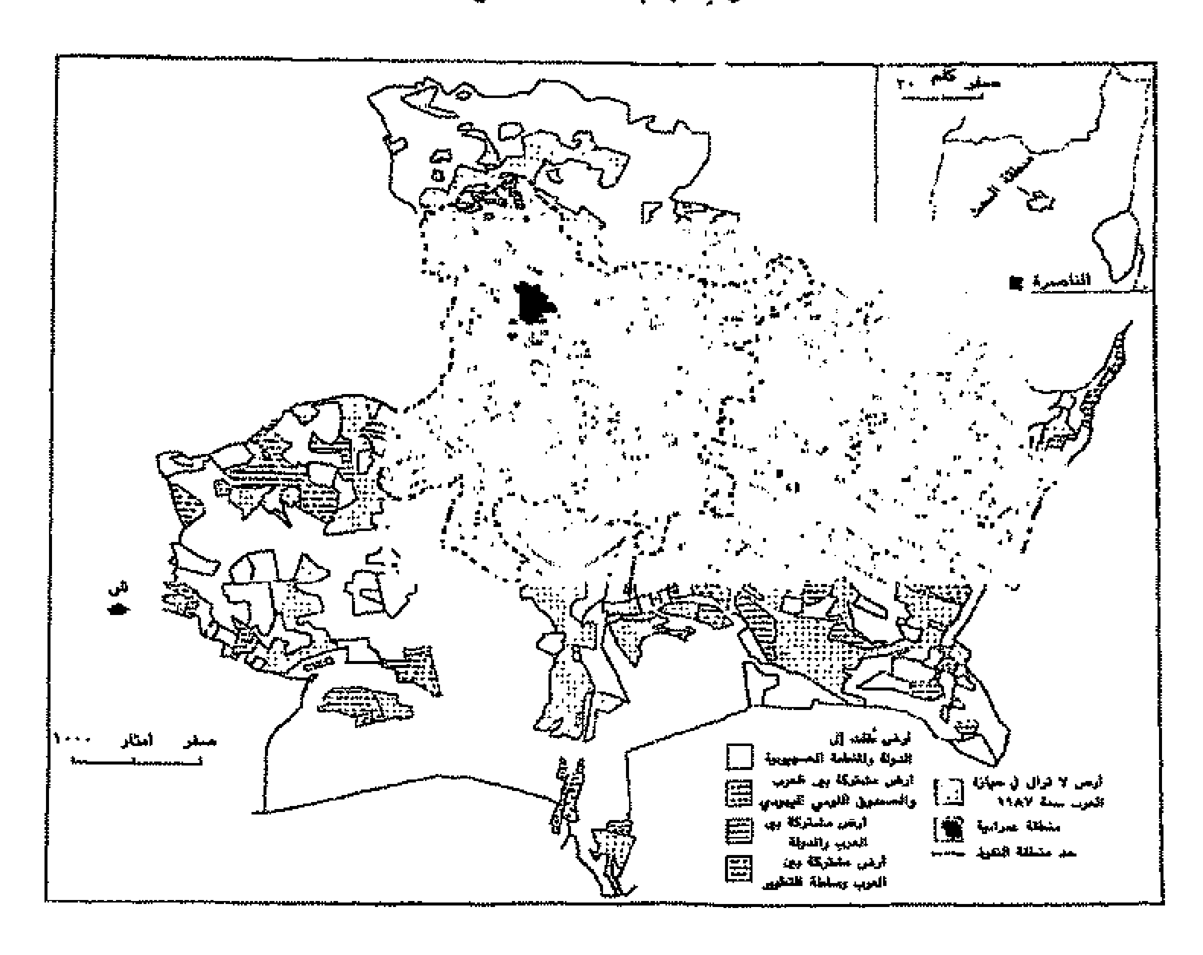
كفر يـاسيف: نمط ملكية الأرض وصلتها بحد منطقة النفوذ



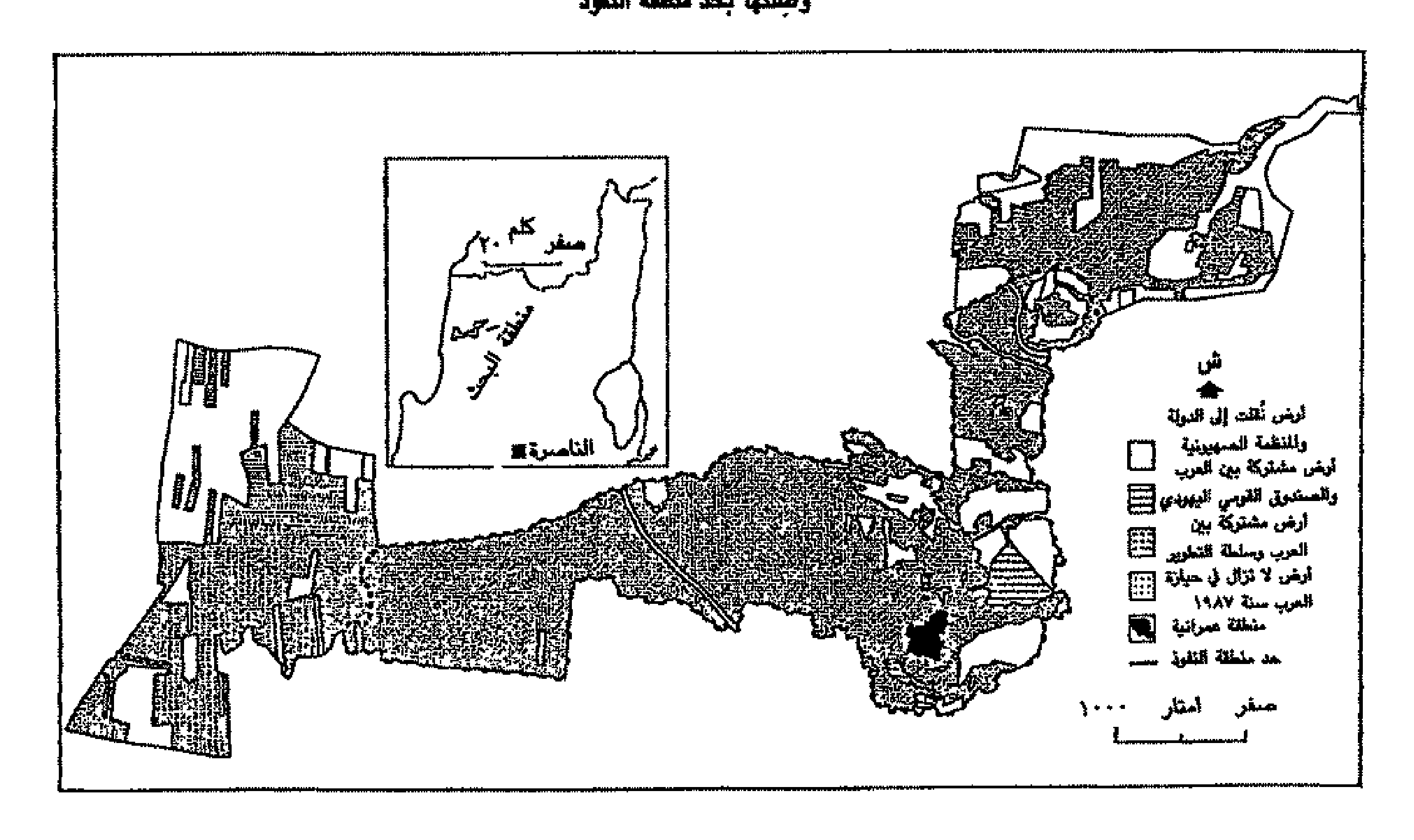
الملحق الخامس
دير حنا: نمط ملكية الأرض
وصلتها بحد منطقة النفوذ



الملحق السادس
الرامة: نمط ملكية الأرض
وصلتها بحد منطقة النفوذ



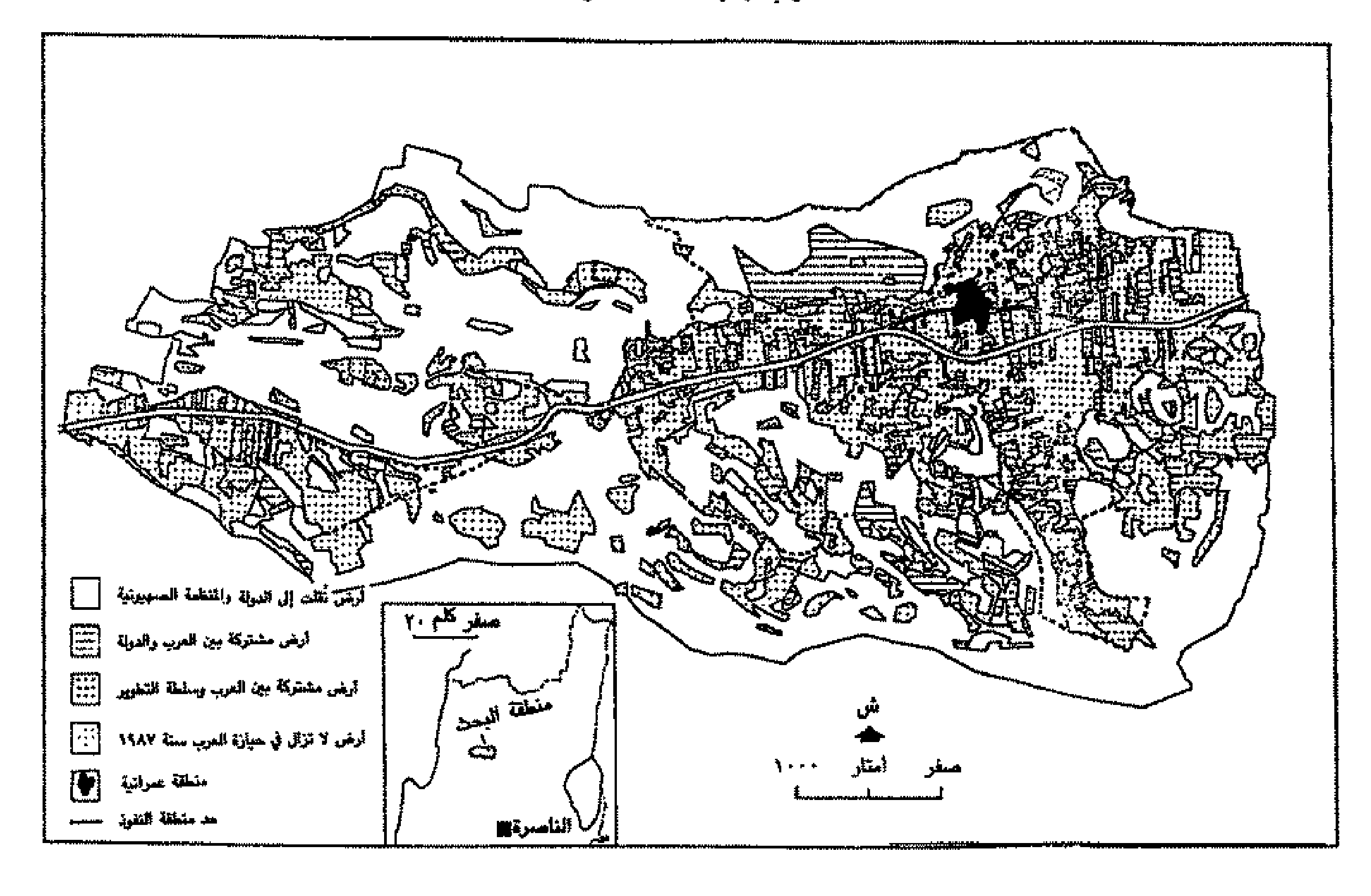
الملحق السابع
ابو سنان: نمط ملكية الارض وصلتها بحد منطقة النفوذ



الملحق الثامن

مجد الكروم: نمط ملكية الارض

وصلتها بحد منطقة النفوذ



الكتاب

يبحث في أهم التغييرات المكانية التي لحقت بديار فلسطينيي الجليل وأرضهم، بعد وقوع إقليمهم تحت سيطرة إسرائيل سنة ١٩٤٨. كما يحدّد ويعرّف مزايا المخططات الإقليمية المنبثقة من «سياسة التهويد» الرسمية، ويلقي الضوء على عناصر الخطر تجاه العرب فيها. ويضم الكتاب دراسات لحالات عينية يوثّق، من خلالها، مراحل تطبيق سياسة التهويد، ويكشف أثرها في مجمل النواحي الحياتية للوجود العربي في الجليل. ويرصد الكتاب ردات الفعلَ العربية المحلية على هذه المخططات، والمحاولات المكثفة لرفضها والتصدي لمنحاها التمييزي الواضح.

المؤلف

وُلد غازي فلاح في قرية فلاحات البطوف (قضاء الناصرة) سنة ١٩٥٣. حصل على البكالوريوس والماجستير من الجامعة العبرية في القدس، وعلى الدكتوراه من جامعة دورهام البريطانية. يعمل اليوم أستاذا مشاركا زائرا لمادة الجغرافيا في جامعة نورثرن أيوا الأميركية (١٩٩١ ـ ١٩٩٣). بادر إلى تأسيس مركز الجليل للأبحاث الاجتماعية سنة ١٩٨٧، وأقام رابطة الجغرافيين الفلسطينيين سنة ١٩٩٠ أصدر كتاب «الفلسطينيون المنسيون. عرب النقب، ١٩٠٦ ـ ١٩٨٦»، وكتب مقالات عديدة عن فلسطين في «مجلة الدراسات الفلسطينية»، بالإنكليزية والعربية، وفي مجلة «شؤون فلسطينية». كذلك نشر عدة مقالات في دوريات جغرافية عالمية متخصصة

$ 5.00